

التدقيق

في كيفية إعلال الحافظ مسلم
للأحاديث في الأبواب من:
«المُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

تأليفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وتعالى

سلسلة أصول علم الحديث 6

الجزء
الأول

التَّذْهِيقُ

في كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ
لِلْأَحَادِيثِ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ:
«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الجزء
الأول

التَّنْقِيحُ

في كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ
لِلْأَحَادِيثِ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ:
«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَعَالَمَهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

ثَبَّتَ عَنْهُ، أَنَّهُ أَعْلَى لِأَحَادِيثِهِ، لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ،

فِي كِتَابِهِ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ كِتَابِهِ هَذَا،

وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا، مَا لَيْسَ مِنْهَا

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ الْحُكْمَ فِي تَعْلِيلِ الْأَحَادِيثِ، مِنَ الْأَحْكَامِ الْكُبْرَى فِي عِلْمِ

الْحَدِيثِ وَأُصُولِهِ، وَقَدْ تَصَدَّقَ لَهَا جَهَابُ هَذَا الشَّانِ؛ مِنْ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، مِنْ

أَمْثَالِ: الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، لِعَدَدٍ مِنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فِي عِدَّةٍ مِنَ

الْأَبْوَابِ^(١)، وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصِيَانَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مَا

لَيْسَ مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ أُوتِيَ فَهَمًّا فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجِهِ، وَعِلَلِهِ.

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: اعْتَمَدَ الْمُقَلِّدُ عَلَى مَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فِي حَيْزِ الْإِخْتِجَاجِ

بِهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ فِي أُصُولِهِ!.

* بَلْ وَيَنْسَبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الْأَحَادِيثِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا فِي كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْبَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا، لَا تَثْبُتُ

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الصَّحِيحِ»، فَتَنْبَهُ.

قُلْتُ: وَلَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَدَّعِيَنَّ أَنَّ كِتَابَهُ أَصَحُّ الْكُتُبِ، بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مُبَاشَرَةً، وَلَمْ يَكُنْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ عَدَدًا مِنَ الْمُقَلَّدَةِ سَيَصِلُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ. ^(١)

* وَهَلْ يَتَجَرَّأُ عَالِمٌ أَنْ يَقُولَ، أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَأَنَّ جَمِيعَ رِجَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ جَاوَزُوا الْقَنْطَرَةَ. قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَمَلَ كِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَحَادِيثَ سَاقَهَا فِي تَبْوِيهِهِ، عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ وَالتَّضْعِيفِ، وَعَلَى الْأَحَادِيثِ الْمُعْلَقَةِ الضَّعِيفَةِ، وَعَلَى الْأَحَادِيثِ الشَّاهِدَةِ، أَوْ الْمُتَابِعَةِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ الشُّدُودَ، وَالنَّكَارَةَ.

* إِذَا؛ فَلِمَاذَا تُصِرُّونَ عَلَى انْتِفَاءِ، بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا كَانَ هُوَ سَبَقَكُمْ إِلَى تَضْعِيفِهَا ^(٢)، وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ يَسْأَلُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧].

* وَقَدْ اعْتَرَفَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِوُجُودِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ نَاحِيَةِ خِفَّةِ الضَّعْفِ.

حَيْثُ بَيَّنَّ مَرَاتِبَ أَحَادِيثِهِ فِي كِتَابِهِ: فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٥): (فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْفَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا: أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ

(١) فَيَزَعْمُونَ: أَنَّ كِتَابَهُ أَصَحُّ الْكُتُبِ، بَعْدَ الْقُرْآنِ مُبَاشَرَةً، اللَّهُمَّ سَلِّمْ وَسَلِّمْ.

(٢) أَفَلَا تَحْجُلُونَ، وَتَسْتَحُونَ، بَلْ أَلَا تَتَّقُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَتَحَافِظُونَ عَلَيْهَا مِنَ الدَّخِيلِ.

فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيْطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عَثَرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيْنَا: أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضٌ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ، وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السِّتْرِ، وَالصَّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ، كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَكَيْثَ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ، مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ، وَنُقَالَ الْأَخْبَارِ). اهـ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَالِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا آتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً، يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نُصَدِّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نُصَدِّقُ الْمُقَدِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ

فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فكِتَابُ الإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، جَمَعَ فِيهِ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلاَّ المُتَمَلِّمُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، العَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورِدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُنْتَقَدَةٌ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العُنَيْنِيِّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٢)؛ فَقَالَ: (صَارَ - يَعْنِي: الإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته - يُرْتَّبُ الأَحَادِيثَ، فَيَذَكُرُ أَوَّلًا الأَسَانِيدَ العَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.^(١)) وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي بَابٍ مَعِيْنٍ، وَعَرَفْتَ أَنَّ المُقَدَّمَ مِنْهَا: مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ فِي الضَّبْطِ وَالإِتْقَانِ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ، كَالْمُتَابِعِ، أَوِ الشَّاهِدِ^(٢)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ أَيضًا اجْعَلُوهَا عَلَى بِالِكِمِّ فِيمَا يَمُرُّ عَلَيْنَا إِنْ شَاءَ اللهُ مِنَ الأَحَادِيثِ

فِي المُسْتَقْبَلِ^(٣). اهـ

(١) وَأَحْيَانًا بِالعَكْسِ، فَيَذَكُرُ الحَدِيثَ؛ مَثَلًا: ثُمَّ يَذَكُرُ الإِخْتِلَافَ عَلَيْهِ، أَوِ العِلَّةَ، ثُمَّ يَذَكُرُ الحَدِيثَ، أَوِ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي تُعَلِّقُ هَذَا الحَدِيثَ المُخْتَلَفَ فِيهِ.

(٢) وَهَذَا الَّذِي سَادَ عِنْدَ الجَمْعِ، أَنَّ الإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، يُورِدُ بَعْضَ الأَحَادِيثِ؛ لِلاِسْتِشْهَادِ بِهَا وَالمُتَابَعَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. * بَلِ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، يُورِدُ بَعْضَ الأَحَادِيثِ مِنَ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، لِلاِخْتِجَاجِ بِهَا فِي الأُصُولِ، وَلَيْسَتْ هِيَ: كَالْمُتَابِعِ وَالشَّاهِدِ، لِذَلِكَ عَابَ عَلَيْهِ الأَنْيَمَةُ فِي ذَلِكَ، وَفِي اِخْتِجَاجِهِ بِالضَّعْفَاءِ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ شَيْخَنَا ابْنَ عُنَيْنٍ رحمته، يَعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً فِي «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته.

وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ اللَّاحِمُ فِي «مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (فَإِنْ بَعْضُ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا - يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا - لَا عَتَبَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِهِ.

* إِذْ عَرَضَهُمَا تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ^(١)... وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوْقِ مُسْلِمٍ لِأَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا؛ أَنْ عَرَضَهُ كَانَ بَيَانَ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ. اهـ

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ طُرُقٌ فِي ذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى حَسَبِ الْبَابِ، فَمَثَلًا: أَحْيَانًا، يَرُوي أَوَّلَ الْأَمْرِ أَصَحَّ حَدِيثٍ لَدَيْهِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَفَاطِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

* ثُمَّ يُخْرِجُ بَعْدَ الرِّوَايَةِ: الصَّحِيحَةَ، بِرِوَايَاتٍ أُخْرَى، فَيُظَنُّ أَنَّهَا تَزِيدُهَا بَيَانًا، وَهَذِهِ تُسَمَّى عِنْدَ الْبَعْضِ: بِالشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَسَانِيدُهَا لِمُفْرَدَةٍ: وَضَعِيفَةٍ، لِكُونِهَا مِنْ طَرِيقِ أَمْثَالِ: كَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِ.

قُلْتُ: وَيَعْرِفُ الْمُشْتَغِلُونَ بِالْحَدِيثِ؛ أَنَّ الرِّوَايَاتِ الْمُحَرَّجَةَ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ، تَشْتَمِلُ عَلَى: الشَّاذِّ، وَالْمُضْطَرَبِّ، وَالْمُنْكَرِ.

* وَمِثَالٌ لِإِعْلَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ: مِثْلُ: حَدِيثِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي: «تَحْرِيمِ مُتَعَةِ النِّسَاءِ».

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠٢٧) مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ:

(١) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأُصُولِ، فَتَبَّهْ.

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَقَالَ ﷺ:
(أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ).
* فَقَدْ سَأَلَهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ، لِيَبَيِّنَ عِلَّتَهُ، فَقَدْ أوردَهُ فِي وَسَطِ البَابِ، فَذَكَرَ قَبْلَهُ
الْأَسَانِيدَ الصَّحِيحَةَ الْمَشهُورَةَ.

فَأوردَ رِوَايَةَ: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ فِي آخِرِ البَابِ، لِيَبَيِّنَ عِلَّةَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛
لِمُخَالَفَتِهَا، الرِّوَاةَ الثَّقَاتِ. (١)

وَأَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢٠٣)، وَالبَطْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ
الكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١١٠)، مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ شَيْبٍ عَنِ ابْنِ أَعِينٍ؛ بِهَذَا الإِسْنَادِ.
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٢٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِ
الحَدِيثِ وَالمَنْسُوخِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٥٧)،
وَالبَطْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١١٠)، وَفِي «المُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (ج ٦
ص ٣٨٢)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٤٢)، وَالبَاغَنْدِيُّ فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
العَزِيزِ» (٨٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ المُسْتَخْرَجِ» (٣٢٦٢) مِنْ طَرِيقِ عَنِ الحَسَنِ بْنِ
أَعِينٍ، عَنِ مَعْقِلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنِ
أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَالحَدِيثُ يُعْرَفُ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، وَلَا
يُعْرَفُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ.

(١) انظُرْ: «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ١٠٢٧).

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٢٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٩٢٠)، وَ(١٤٩٢٢)، وَ(١٤٩٢٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ٦٩)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ٧١)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٠٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (ج ١ ص ١٧٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢٠٣)، وَالْحَمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٣٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ١٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥٠)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٩٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٠٧ وَ(١١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْثَارِ» (ج ٣ ص ٢٥ وَ(٢٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٥٠٤)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٦ ص ٣٢٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (٩٠٤٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ» (٣٦)، وَ(٤٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، وَبِشْرِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَمَعْمَرٍ، وَوَكَيْعٍ، وَسُفْيَانَ، وَعَبْدَ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ

بِهِ .

فَحَدِيثُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَمْوِيِّ، هُوَ الْمَحْفُوظُ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، وَحَدِيثُ وَالِدِهِ، عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَمْوِيِّ؛ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ، لَا يَصِحُّ، وَقَدْ

أَعْلَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٢٠)، وَالْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ
الْهَرَوِيُّ فِي «عِلَلِ الْأَحَادِيثِ» (ص ١١٧).
قُلْتُ: وَالْخَطَأُ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ أَعْيَنَ.

وَخَالَفَهُ أَيْضًا: حُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ حَازِمِ السُّلَمِيِّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ
قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بِهِ.
أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «تَأْسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٩).
وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ رحمته فِي «عِلَلِ الْأَحَادِيثِ» (ص ١١٧)؛ بَعْدَ
ذِكْرِ حَدِيثِ: سَلَمَةَ بْنِ شَيْبٍ عَنِ ابْنِ أَعْيَنَ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ: (وَهَذَا رَوَاهُ حُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشٍ - وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِدُونَ ابْنِ أَعْيَنَ ^(١)) - عَنْ
مَعْقِلِ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ.
وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، إِنَّمَا هُوَ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ، رَوَاهُ عَنْهُ النَّاسُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٢٠): (سَأَلْتُ
أَبِي: عَنْ حَدِيثِ: رَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ مَعْقِلِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

(١) يَعْنِي: لَيْسَ الْحُسَيْنُ، دُونَ: ابْنِ أَعْيَنَ، فِي الثَّقَةِ.

* وَالْحُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشِ السُّلَمِيِّ، ثَقَّةٌ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٢٤٩).

بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْمُنْعَةَ»؟

قَالَ أَبِي: رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءِ الْحِصْنِيِّ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عُمَرَ عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبِي: لَمْ يَزَلْ فِي قَلْبِي مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَعْيَنَ؛ حَتَّى رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَجَاءٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، هَذَا الْحَدِيثَ). اهـ
قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً، لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيهِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَبِينُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَاقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْأُصُولِ وَالِإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ!.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ: (أَهْمُ شَيْءٍ فِي تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ الْبَحْثُ فِي عِلَلِ الْمُتُونِ، وَأَخْطَاءِ الرَّوَاةِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى

(١) فَإِذَا كُنْتَ أَهْلًا الْمُفْلِدَ الْمُتَعَالِمَ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفْرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَبِأَيِّ حَقٍّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنَّا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَمُرَاعَاةَ لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَإِذَا عَرَضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُولًا فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسِعْهُ عَقْلُكَ الشَّارِدُ، وَفَهْمُكَ السَّقِيمُ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ إِلَى اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ؟

عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْحُفَاطُ نَقَدَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ، يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْفُنُونِ الْجَلِيلَةَ: عُلُومَ الْحَدِيثِ^(١). اهـ

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ يَعْرِفُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، بَلْ كَانَ مِنْ جُمَلَةِ الْمُفَعَّلِينَ لَهَا.

قُلْتُ: فَالْنَظْرُ يَبْغِي أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى مَدَى احْتِرَامِهِ، لِتِلْكَ الْمَعَايِيرِ الْعِلْمِيَّةِ، لَا إِلَى وُجُودِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ فَحَسْبُ^(٢).

* وَهُنَاكَ أَحَادِيثُ سَكَتَ عَنْهَا، وَرَبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ، بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شُهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ^(٣)، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التَزَمَ بِذِكْرِهِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا^(٤)، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ حَيْثُ قَالَ:

(١) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» (ج ١ ص ١٤٩).

(٢) فَاتَّكَفَى لِكَوْنِ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، عِنْدَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

(٣) وَهَذَا مِمَّا آدَى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٤) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عِلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

(وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرِحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، مِمَّنْ ذَمَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ أُمَّةٌ أَهْلُ الْحَدِيثِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ^(١) مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنْ لَيْسَ كُلُّ حَدِيثٍ فِي كِتَابِهِ: يُحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِإِنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا أُحْتَجَّ بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ^(٢)، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّلْعِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتْرُكُوهَا، وَلَا يُحْتَجَّ بِهَا.

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٣].

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بَأَنَّ يُوقِفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

* وَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدَّثًا، فِيمَا يَلْزِمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمَعْلَلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ أَكْيَاسِهِمْ.

* وَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا). اهـ

وقال الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدَّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافَقَهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحَفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرُبَّمَا أَضْفَنَّا إِلَى ذَلِكَ نُبْدَأَ، مِمَّا تَنْبَهْنَا عَلَيْهِ

مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ البَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى غَرَضٍ، أَوْ تَمِيمٍ لِمَحذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُعٍ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيْقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى). اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّتَبُعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكُرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا يُورِدُ أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ مِنْ وَاثِقٍ هُوَ لِأَيِّ الْأَيْمَةِ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»؛ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ؛ يُعَدُّ: تَعَدِّيًّا عَلَى «الصَّحِيحِينَ»؟! (١).

وَقَدْ أَعْلَى الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٣٥)، وَفِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٩١)، وَفِي «آدَابِ الرَّفَافِ» (ص ٦١)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) إِذَا لِمَاذَا الْمُقَلَّدُ: يُهَوِّسُ، وَيُسَوِّسُ عَلَى انْتِقَادَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِينَ» عَلَى طَرِيقَةِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ يُسَمَّى صَحِيحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، مِثْلُ: الْأَفَاطِ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَنَازَعَهُ فِي صَحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ). اهـ

* وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ أَيْضًا فِي تَعْلِيلِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِلْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ:

نَذَرْتُ حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه: فِي «الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ».

فَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٥٣)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ؛ (أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه يَعُودُهُ بِمَكَّةَ).^(١)

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٥٢٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٦١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ١٨)، كُلُّهُمْ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٦) مِنْ طَرِيقِ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّورَقِيُّ فِي «مُسْنَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ» (ص ٧٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَلِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ

سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّورَقِيُّ فِي «مُسْنَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ» (ص ٧٧) عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَهَذَا مُسْنَدٌ مُتَّصِلٌ.

ثُمَّ أَرَدَفَهُ مُسْلِمٌ: فَرَوَاهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٣)؛ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ الْعَتَكِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: (مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ)؛ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ.

وَهَذَا مُرْسَلٌ أَيْضًا.

ثُمَّ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٣)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثُنِيهِ، بِمِثْلِ: حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: (مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ)، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيْرِيِّ.

وَهَذَا مُرْسَلٌ كَذَلِكَ.

فَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ؛ حَدِيثَ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

* فَذَكَرَهُ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ: فَأَسْنَدَهُ عَنْ أَيُّوبَ بِهِ؛ مُتَّصِلًا.

* وَعَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِهِ؛ مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٢٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «المُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٧٤)، وَالْهَيْثَمُ بْنُ كُلَيْبٍ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٥١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بِهِ.

* وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ حُمَيْدِ الْحَمِيرِيِّ بِهِ؛ مَرْسَلًا.
وَهَذَا خُلَاصَةٌ: كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ إِعْلَالِهِ بِالْإِرْسَالِ، وَهُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

وَذَهَبَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «مَنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١١ ص ٨٢ و ٨٣)؛ إِلَى تَصْحِيحِ: هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَإِلَى أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يَقْدَحُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ حُمَيْدًا؛ تَارَةً: يَرُوهُ مَرْسَلًا، وَتَارَةً يَنْشَطُ، فَيَرُوهُ: مُتَّصِلًا، وَأَنَّ الْوَصْلَ وَالْإِرْسَالَ؛ كِلَاهُمَا: صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْوَصْلَ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ: «ثِقَّةٌ» وَجَبَ قَبُولُهَا.
وَفِي هَذَا نَظْرٌ.

* وَيَعَكِّرُ عَلَيْهِ: قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ: «حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَثَبْتُ مِنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَابْنُ عَلِيَّةَ، وَالثَّقَفِيَّ، وَابْنَ عُبَيْنَةَ».^(١)
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَثَبْتُ فِي أَيُّوبَ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ».^(٢)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٣٨).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزَنِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ»

(ج ٤ ص ٢٨٦).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٣٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزَنِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «مَنْ خَالَفَهُ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا فِي أَيُّوبَ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُهُ فِي

أَيُّوبَ»^(١).

قُلْتُ: فَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، مُرْسَلًا، وَخَالَفَهُ الثَّقَفِيُّ، فَرَوَاهُ مَوْصُولًا.

* وَعَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ، فَالْقَوْلُ، قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ،

وَالْمُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

* وَهَذَا الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «التَّتَبُّعِ» (ص ٣١٧)؛ فِي تَضْعِيفِ

هَذِهِ الرُّوَايَةِ، وَتَرْجِيحِ، رِوَايَةِ: حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ الْمُرْسَلَةَ عَلَيْهَا.

وَتَابَعَ الثَّقَفِيُّ: وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ الْبَصْرِيِّ، فَإِنَّهُ فِي رِوَايَةٍ^(٢) هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ

أَيُّوبَ؛ مُتَّصِلًا.

* وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمِيدٍ، مُرْسَلًا، فَهِيَ مُتَابَعَةٌ

قَاصِرَةٌ.

قُلْتُ: فَخَالَفَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، فَهُوَ يَرَوِيهِ،

مَوْصُولًا عَنْ أَيُّوبَ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ١٢٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧).

(٢) أَخْرَجَ هَذِهِ الرُّوَايَةَ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤٥)، مِنْ

رِوَايَةِ: عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ وَهَيْبِ بِهِ.

وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي يُونُسَ، مُرْسَلًا.

وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: أَثْبَتَ النَّاسَ فِي أَبِي يُونُسَ مِنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَغَيْرِهِ.

* لِذَا رَجَّحَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «التَّسْبِيعِ» (ص ٣١٧): الإِرْسَالَ عَلَى الْوَصْلِ.

وَخَالَفَهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ، وَاعْتَمَدَ؛ كِلَا: الرَّوَايَتَيْنِ، وَحَكَمَ: لِهَمَا بِالصَّحَّةِ، وَلَمْ

يُصِبْ، وَالصَّحِيحُ رُجْحَانٌ: الرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ السَّنُوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُكْمَلِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٦): (هَذِهِ الرَّوَايَةُ:

مُرْسَلَةٌ، وَالْأَوْلَى: مُتَّصِلَةٌ، لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدٍ، تَابِعِيُونَ). اهـ

* فَاخْتَلَفَ: عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَلَى: أَبِي يُونُسَ السَّخْتِيَّانِيِّ فِي

وَصَلَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِرْسَالِهِ، وَالرَّاجِحُ: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لِرُجْحَانِ حَمَادِ

بْنِ زَيْدٍ عَلَى عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَالطَّرِيقُ

الَّذِي ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ: أَنَّهَا مُرْسَلَةٌ، إِنَّمَا أوردَهَا مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ

أَخْرَجَهَا فِي كِتَابِهِ: مُتَّصِلَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِي يُونُسَ،

بِإِسْنَادِهِ الْمُتَّقَدِّمِ.

وَقَالَ فِيهَا: عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ

عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ» الْحَدِيثَ، فَثَبَّتَ اتِّصَالَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ بْنِ أَبِي

تَمِيمَةَ أَيْضًا.

* وَإِنَّمَا أوردَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ، لِئِنَّهُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ

عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

* وَذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٢)، رَقْمًا: (١٢٥٣)؛ مِنْ رِوَايَةِ: حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، قَالُوا: (مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، الْحَدِيثُ).

وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَلَيْسَ فِي وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، مَنْ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلَا مَنْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ٢٤٥ و ٢٤٦)؛ بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١١ ص ٨١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رحمته الله فِي «عُرْرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١١): (وَهَذَا الْحَدِيثُ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا مِنْ هَذِهِ الْوَجْهِ).

* فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي «مُسْلِمٍ»، وَغَيْرِهِ، مِنْ حَدِيثِ: عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ، وَمِنْ حَدِيثِ: مُضْعَبِ بْنِ سَعْدِ، أَيضًا: عَنْ أَبِيهِ. اهـ

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيَّ: رَوَاهُ مُتَّصِلًا، وَتَابَعَهُ: وَهَيْبُ الْبَصْرِيُّ، كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ١٦٨).

* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ؛ مُرْسَلًا، وَكَذَا: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيْرِيِّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ حُمَيْدًا: تَارَةً يَرُويهِ مُرْسَلًا، وَتَارَةً: يَنْشُطُ، وَيَرُويهِ مُتَّصِلًا.

وَالصَّوَابُ: الرِّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأُبَيْ رحمته الله فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٦): (فَهَذِهِ

الرِّوَايَةُ مُرْسَلَةٌ، وَالْأَوْلَى مُتَّصِلَةٌ، لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدِ، لَمْ يَلْحَقِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَحَدٌ،

وَأِنَّمَا كَانُوا تَابِعِينَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: فِي الْآخِرِ: «وَلَمْ يَرْتِنِي إِلَّا ابْنَةُ لِي»؛ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، آخِرَ مُدَّتِهِ ﷺ. اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَلَمْ يُدْرِكْ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ النَّبِيِّ ﷺ).

* وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا يَرْتِنِي إِلَّا ابْنَةُ لِي»، وَذَلِكَ فِي «حَجَّةِ الْوَدَاعِ»، آخِرَ مُدَّةِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أوردَهُ لِيَبَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتَّأ، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.^(١)

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الرُّوَايَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَإِنَّمَا أوردَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ، لِيُنْبَهَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكَمَّلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلْسَّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا. وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا. وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُوفِّي قَبْلَ تَأْلِيفِهَا). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ: هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْمُخْتَلَفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ فِي ذَلِكَ).

* وَهَذَا وَشَبَّهَهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّنُوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْمُخْتَلَفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ؛ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ فِي ذَلِكَ).

* وَهَذَا وَشَبَّهَهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهَا يُوتَى بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ). اهـ.

قُلْتُ: وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: ثَابِتٌ؛ مَوْصُولًا: مِنْ طَرِيقٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ أَوْلَادِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَثَبَتَ وَصَلُّهُ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرٍ، وَشُعْبَةَ؛ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَثَبَّتَ الْحَدِيثُ؛ مَوْصُولًا؛ كَمَا فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمتهما الله.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمتهما الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٠٤)؛ فِي كِتَابِ: «الصَّلَاةِ»، فِي بَابِ: «التَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ»، حَدِيثَ رَقْمِ: (٤٠٤)، وَقَدْ سَأَلَهُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ أُخْتِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؟، فَقَالَ: (هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ؛ يَعْنِي: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ).^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٩٨)، وَ«صِيَانَةَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٧٤)، وَ«مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ١٥).

* وَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٧٤): (وَهَذَا مُشْكِلٌ جِدًّا، فَإِنَّهُ قَدْ وَضَعَ فِيهِ أَحَادِيثَ، قَدْ اِخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهَا؛ لِكَوْنِهَا مِنْ حَدِيثِ مَنْ ذَكَرْنَا، وَمَنْ لَمْ نَذْكُرْهُ، مِمَّنْ اِخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُجْمَعُوا عَلَيْهِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَخَصِّصِ فِي السُّنَّةِ وَدَوَائِبِهَا، أَنَّ عَامَّةَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ فِي «الصَّحِيحِ»، لَمْ يُصَرِّحِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِيهَا بِوُضُوحٍ، إِلَّا فِي الْيَسِيرِ مِنْهَا.

* وَإِنَّمَا أَشَارَا إِلَى الْعِلَلِ الَّتِي فِيهَا، وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمَا، بِأَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْعِلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَعِ، وَمَعْرِفَةِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُفُهَا، وَهَذَا لِمَنْ تَفَهُمَ هَذَا الشَّانَ.

قُلْتُ: وَيَظُنُّ الْمُقَلِّدُ، أَنَّ سُكُوتَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، هُوَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى صِحَّتِهَا كُلِّهَا، وَهَذَا قُصُورٌ فِي الْعِلْمِ^(٢)، وَالْفَهْمِ مَعًا.

(١) وَلِلْعِلْمِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُقَلِّدِ يَنْسِبُ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِثْلًا، تَقْوِيَةَ حَدِيثِ، بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الدَّقَّةِ بِمَكَانٍ.

* بَلِ الْمُقَلِّدُ يَنْسُبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ حَدِيثِ بِمُجَرَّدِ سُكُوتِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَدِيثِ، وَإِخْرَاجِهِمَا لِلْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَهَذَا مِنَ الْفَهْمِ الْخَاطِئِ، مَعَ أَنَّهُمَا أَشَارَا إِلَى عِلَّةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْجَهْلُ مِنْ هَذَا الْبَاحِثِ يَحْمِلُهُمَا مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

(٢) وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَالتَّقَيُّظُ لَهُ.

* فَلَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ اِحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَوْ أوردَهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ^(١)، لِأَنَّ الْاِحْتِجَاجَ مَعْنَى أَوْسَعُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ، أَوْ الْإِسْنَادِ بغيرِهِ^(٢).

* فَلِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمَعْلُولُ مِنْهَا، لِأَنَّ الْعَجَلَةَ فِي هَذَا الشَّانِ تَقْتَضِي نِسْبَةَ قَوْلٍ إِلَى عَالِمٍ لَمْ يَقُلْهُ، وَتَصْحِيحَ حَدِيثٍ لَمْ يُصَحِّحْهُ، وَالِإِفْتِيَاتُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ١٣٩): (يَنْبَغِي عَدَمُ

الْمُبَادَرَةِ لِنِسْبَةِ السُّكُوتِ، إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَاعْتِمَادِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (ص ٤٤): (وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ

عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيِّ؛ قَادِحٍ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ). اهـ

* وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْخَفِيَّةِ الْمُضْعَمَةِ؛ لِحَدِيثِ الرَّاوِي؛ لِأَنَّهَا لَا تَظْهَرُ إِلَّا

بِجَمْعِ الطُّرُقِ وَالْأَسَانِيدِ، وَمَعْرِفَةِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى الرَّاوِي الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الرِّوَايَةِ فِي

(١) فَالْوَاجِبُ تَحْرِيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ قَبْلَ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَسَانِيدَ فِي «الصَّحِيحِ»، تَتَفَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ، وَالصَّبْطِ، وَالِإِتْقَانِ.

(٢) فَيَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ نَقْدَ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ فِي «كِتَابِهِ»، وَلَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ.

لَكِنْ فِي بَابِ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، لَمْ يَذْكَرِ الْعِلَّةَ فِيهِ، لِأَمْرِ مَا.

كُلُّ سَنَدٍ، حَتَّى يَتَعَيَّنَ مَوْضُوعُ الْإِضْطِرَابِ، وَالْإِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ، أَوْ الْمَتْنِ، وَمِمَّنْ هُوَ.^(١)

قُلْتُ: وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْإِضْطِرَابُ؛ إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَجَمَعْنَاهَا فَوَجَدْنَا الْإِضْطِرَابَ فِيهِ وَاضِحًا.

* إِذَا مَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ، وَمَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ.^(٢)

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ رحمته الله قَالَ: (وَكَانَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ^(٣)، يُخْطِئُ فِي أَسْمَاءِ

الرِّجَالِ).^(٤)

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ التَّفْرِيْبَ وَالتَّيْسِيرَ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ١٥٨ و ١٥٩)، وَ «فَتَحَ الْمُعْيَبِ بِشَرَحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ج ١ ص ٣١)، وَ «مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٩٣)، وَ «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٨٤٣)، وَ «اخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ١٧٧)، وَ «الْمُقْنَعِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُؤَلَّفِينَ (ج ١ ص ٢٢١)، وَ «مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١١٣ و ١١٤).

(٢) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ «لِسَانَ الْمِيْزَانِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١ ص ٢٦٤)، وَ «التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٦٤ و ٣٦٦)، وَ «فَتَحَ الْمُعْيَبِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٣ ص ٦٨)، وَ «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» لِلْعَسْكَرِيِّ (ج ١ ص ١٠)، وَ «تَقْيِيدَ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ١ ص ٨).

(٣) فَتَصْحِيفُ الْإِمَامِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ ذَكَرَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ.
* وَاعْتَدَرَ لَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٢٧ و ٢٢٥ و ٣٩٩)؛ بِأَنَّهُ تَشَاغَلَ بِحِفْظِ الْمُتُونِ لِلْأَحَادِيثِ.

(٤) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢)، وَالْعَسَانِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٨).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٠):
 (وَبَدَأَتْ بِذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَحْبَارِ الْمُصَحِّحِينَ، وَبَعْضِ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، غَيْرَ قَاصِدٍ:
 لِلطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا الْوَضْعِ مِنْهُ، وَمَا يَسْلِمُ أَحَدٌ مِنْ زَلَّةٍ، وَلَا خَطَأٍ؛ إِلَّا مَنْ
 عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ، وَبَيَّنَتْ لَهُ، وَصَحَّحَهَا، وَهُوَ فَرِحَ بِذَلِكَ!.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَا أَنَّهُمْ
 يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءٌ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ
 الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الصَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا، بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ
 هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يُتْرَكُ
 مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا،
 مَا عَقَلْنَاهُ).^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ)^{(٢) (٣)}.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٧٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١
 ص ٣٣)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِزْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُهُ، لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اضْطِرَابُهُ، وَشُدُودُهُ، وَالخَطَأُ فِي أَسَانِيدهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٣):
وَإِلِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ١٦١): (الْعَلَطُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ طَاهِرٍ رحمته فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ص ٢): (فَلَيْسَ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ سَهْوٍ، وَخَطَأٍ)^(١). اهـ

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي مِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ^(٢)، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي ثِنَايَا كِتَابَيْهِمَا أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ قَدْ أَخْرَجَاهَا فِي «صَحِيحَيْهِمَا»^(٣).

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْوُهُ، وَضَعْفُهُ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٧٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ يُخْطِئُ، وَيُصِيبُ، فَلَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ يَأْتِيَ مُقَلِّدٌ فَيَقُولَ، هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحُهُ فَلَانَ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ الْخَطَأَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، فَتَنَبَّهُ.

(٢) وَهِيَ مَا اخْتُدَّتْ نَاتِجَةٌ عَنْ طَوْلِ نَظَرٍ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعَنْ تَتَبُعٍ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، وَتَنْصِيصِهِمْ عَلَى إِخْلَالِهِمَا بِشَرْطِهِمَا، وَهَذِهِ هِيَ الدَّقَّةُ الْعِلْمِيَّةُ الْمَطْلُوبَةُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْعَطَّارِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٥): (وَوَقَعَ فِي «مُسْلِمٍ»
أَيْضًا: أَحَادِيثُ فَوْقَ الْعَشْرَةِ مَرْوِيَّةٌ بِالْمُكَاتَبَةِ، لَمْ يَسْمَعْهَا الرَّاوِي لَهَا مِمَّنْ كَاتَبَهُ بِهَا،
وَإِنَّمَا رَوَاهَا عَنْ كِتَابِهِ فَقَطُّ؛ فَهِيَ مَقْطُوعَةٌ مِنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ، مُتَّصِلَةٌ مِنْ طَرِيقِ
الْمُكَاتَبَةِ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٩)؛ عَنْ
الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ: (وَبَدَلًا جُهْدُهُمَا فِي تَبَرُّتَيْهِمَا مِنْ كُلِّ عِلَّةٍ: الْجُهْدُ، بِضَمِّ الْجِيمِ،
الطَّاقَةُ وَالْوَسْعُ، وَبِفَتْحِهَا: الْمَشَقَّةُ).

يَعْنِي: بِذَلِكَ أَنَّهُمَا قَدِ اجْتَهَدَا فِي تَصْحِيحِ أَحَادِيثِ كِتَابَيْهِمَا غَايَةَ الاجْتِهَادِ، غَيْرَ
أَنَّ الْإِحَاطَةَ، وَالْكَمَالَ لَمْ يَكْمُلَا؛ إِلَّا: لِذِي الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ.

* فَقَدْ خَرَجَ النَّقَّادُ؛ كَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْجَيَّانِيِّ، عَلَيْهِمَا فِي
كِتَابَيْهِمَا أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٌ، وَأَسَانِيدٌ عَلِيلَةٌ، لَكِنَّهَا نَادِرَةٌ قَلِيلَةٌ^(١). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يُقْرُونَ أَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَحَادِيثَ
مَعْلُوقَةً ضَعِيفَةً، فَأَيْنَ الْإِجْمَاعُ الْمَرْعُومُ.

وَيَزَعُمُ الْمُقْلِدَةُ: بِإِجْمَاعِ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّةِ كُلِّ حَدِيثٍ؛ أَخْرَجَهُ
الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

(٣) وَعَدَدٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَانَ مِمَّا خَالَفَ فِيهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِشَرْطِهِ، وَأَنَّهُ أَوْرَدَ فِي «صَحِيحِهِ» بَعْضَ
الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُوقَةِ، قَدْ وَهَمَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ.

(١) وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْكَتُبِ الْأُخْرَى، وَإِلَّا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، فَتَنَبَّهُ.

* نَعَمْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ جُمْهُورَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي: «الصَّحِيحَيْنِ»، صَحِيحَةٌ،
فَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ، وَتَدَاوَلُوهُ فِي كُتُبِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِنْ
الصَّحِيحِ: مَا تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ، وَالتَّصْدِيقِ، أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ؛ كَجُمْهُورِ أَحَادِيثِ
«الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ»؛ فَإِنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَجْزِمُونَ بِصِحَّةِ جُمْهُورِ
أَحَادِيثِ الْكُتَابَيْنِ، وَسَائِرِ النَّاسِ تَبَعَ لَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ). اهـ

* وَلَمَّا ادَّعَى الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ» (ص ١٨
وَ١٩)؛ أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ، لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ لِلْأَحَادِيثِ بِالْقَبُولِ،
وَالْإِجْمَاعِ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ^(١).

فَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ص ٨٩)؛ بِقَوْلِهِ: (إِنْ أَرَادَ كُلُّ الْأُمَّةِ،
فَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ... وَأَيْضًا: فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ مِنْهَا: تَلَقَّوهُ بِالْقَبُولِ، فَهُوَ غَيْرُ
مُسْتَقِيمٍ، فَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ فِي أَحَادِيثِ مِنْهَا، كَالدَّارِقُطْنِيِّ.

* وَقَدْ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بُنْدَارٍ، وَأَكْثَرًا
مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ رِجَالِهِمَا الَّذِينَ
تَكَلَّمَ فِيهِمْ، فَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يَتَلَقَّوْنَهَا بِالْقَبُولِ). اهـ

* وَأَمَّا قِصَّةُ تَصْحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ «لِلصَّحِيحِ» مُسْلِمٍ فَهِيَ قِصَّةٌ مُنْكَرَةٌ، وَلَمْ

تَصِحَّ.

(١) وَأَنْظَرُ: «صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٨٥).

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»
(ص ٦٧) قَالَ: (وَبَلَّغْنَا عَنْ مَكِّيِّ بْنِ عَبْدِآنَ... قَالَ: وَسَمِعْتُ مُسْلِمًا، يَقُولُ: عَرَضْتُ
كِتَابِي هَذَا عَلَى أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، فَكُلُّ مَا أَشَارَ أَنَّ لَهُ عِلَّةً تَرَكَتُهُ، وَكُلُّ مَا قَالَ أَنَّهُ
صَحِيحٌ، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ أَخْرَجْتُهُ).^(١)

* فَهَذِهِ الْقِصَّةُ: لَمْ يَذْكُرْ لَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ إِسْنَادًا صَحِيحًا، وَإِنَّمَا قَالَ: «بَلَّغْنَا»،
فَإِسْنَادُ هَذِهِ الْقِصَّةِ مُنْقَطِعٌ، لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ.

* وَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةُ ابْنُ عِقَالٍ فِي «فَوَائِدِهِ» (ق/ ١٢ / ط)؛ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ غَزْرَةَ
قَالَ: ذَكَرَ مَكِّيُّ بْنُ عَبْدِآنَ بِهِ.

وَإِسْنَادُهَا مُنْقَطِعٌ، كَسَابِقِهِ، بَيْنَ ابْنِ غَزْرَةَ، وَابْنِ عَبْدِآنَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ
لَا تَثْبُتُ.

* وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، انْتِقَادُ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللهُ،
لِ«صَحِيحِ» الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، وَأَنَّهُ أَخْرَجَ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ ضَعْفَاءٍ مِنَ الرِّجَالِ.^(٢)

قَالَ الْبُرْدَعِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٣٧٥): (شَهِدْتُ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ ذَكَرَ «كِتَابَ
الصَّحِيحِ»، الَّذِي أَلْفَهُ «مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ»^(٣)، ثُمَّ «الْفَضْلُ الصَّائِغُ»^(٤) أَلَفَ عَلَى مِثَالِهِ،

(١) أَنْتَرُ ضَعِيفٌ.

وَذَكَرَهُ الْعَسَائِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٦٧)؛ مُعَلِّقًا أَيْضًا.

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ٤ ص ٢٣٢)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١٢ ص ٥٧١).

فَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ لَاءِ قَوْمٍ أَرَادُوا التَّقَدَّمَ قَبْلَ أَوَانِهِ، فَعَمِلُوا شَيْئًا يَتَشَوَّقُونَ بِهِ، أَلْفُوا كِتَابًا لَمْ يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ، لِيُتِمُّوا، لِأَنَّفْسِهِمْ رِيَاسَةً قَبْلَ وَقْتِهَا. ^(١)

* وَأَتَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَأَنَا شَاهِدٌ، رَجُلٌ «بِكِتَابِ الصَّحِيحِ» مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِذَا حَدِيثٌ عَنْ «أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ» ^(٢)، فَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنْ الصَّحِيحِ؟ يَدْخُلُ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ».

ثُمَّ رَأَى فِي الْكِتَابِ «قَطْنَ بْنَ نُسَيْرٍ» ^(٣)، فَقَالَ لِي: وَهَذَا أَطَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ، قَطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ، وَصَلَ أَحَادِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، جَعَلَهَا عَنْ أَنَسٍ.

(٣) مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيُّ: أَبُو الْحُسَيْنِ التَّيْسَابُورِيُّ الْحَافِظُ، صَاحِبُ «الصَّحِيحِ»، وُلِدَ فِي سَنَةِ: «أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ»، وَتُوفِّيَ عَشِيَّةَ يَوْمِ الْأَحَدِ، وَدُفِنَ يَوْمَ: الْإِثْنَيْنِ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ فِي سَنَةِ: «إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ» هـ.

انظر: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (٥٩٢٣).

(٤) الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرَّازِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، الْمَعْرُوفُ بِفَضْلِكَ الصَّائِغِ.

انظر: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٢ ص ٦٣٠)، وَ«شَدَرَاتِ الذَّهَبِ» لِابْنِ الْعِمَادِ (ج ٢ ص ١٦٠)، وَكِتَابَهُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ مَفْقُودٌ إِلَى يَوْمِنَا.

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْخَبَرَ بِتَمَامِهِ: الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٢٧٢)، فِي تَرْجَمَةِ: أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى التُّسْتَرِيِّ، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١ ص ٤١٩)، وَذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٢ ص ٥٧١)، وَفِي «الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٢٦)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ص ٤٧٩).

(٢) أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ الْهَمْدَانِيُّ: أَبُو يُونُسَ، وَتُعَالَى: أَبُو نَصْرِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

انظر: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢ ص ٣٥٨ و ٣٥٩).

(٣) قَطْنُ بْنُ نُسَيْرِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو عَبَّادِ الْعُبَيْرِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِيِّ.

انظر: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١٣٨)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٣ ص ٦١٧).

* ثُمَّ نَظَرَ فَقَالَ: يَرْوِي عَنْ «أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى الْمِصْرِيِّ»^(١) فِي «كِتَابِهِ الصَّحِيحِ». وَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: مَا رَأَيْتُ أَهْلَ مِصْرَ يَشْكُونَ فِي أَنَّ «أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى»^(٢)، وَأَشَارَ أَبُو زُرْعَةَ: بِيَدِهِ إِلَى لِسَانِهِ. كَأَنَّهُ يَقُولُ: الْكَذِبَ.

ثُمَّ قَالَ لِي: يُحَدِّثُ عَنْ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَيَتْرُكُ عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ» وَنُظَرَائِهِ، وَيُطْرَقُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ عَلَيْنَا، فَيَجِدُونَ السَّبِيلَ بَأَن يَقُولُوا لِحَدِيثٍ إِذَا اخْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِهِ: لَيْسَ هَذَا فِي «كِتَابِ الصَّحِيحِ!»، وَرَأَيْتُهُ يَدْمُ وَاضِعَ هَذَا الْكِتَابِ وَيُؤَبِّهُ.

* فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى نَيْسَابُورَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، ذَكَرْتُ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ إِنْكَارَ: أَبِي زُرْعَةَ عَلَيْهِ رِوَايَتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، عَنْ «أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ»، وَ«قَطَنِ بْنِ نُسَيْرٍ»، وَ«أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى»، فَقَالَ لِي مُسْلِمٌ: إِنَّمَا قُلْتُ: «صَحِيحٌ»، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ مِنْ حَدِيثِ: «أَسْبَاطِ»، وَ«قَطَنِ»، وَ«أَحْمَدَ»، مَا قَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ شُيُوخِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ رَبَّمَا وَقَعَ إِلَيَّ عَنْهُمْ بَارْتِفَاعٍ، وَيَكُونُ عِنْدِي مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُمْ بِنَزُولِ، فَاقْتَصِرُ عَلَى أَوْلَيْكَ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ.

* وَقَدِمَ مُسْلِمٌ بَعْدَ ذَلِكَ الرَّيِّ، فَبَلَغَنِي: أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ^(٣) بْنِ وَارَةَ، فَجَفَاهُ، وَعَاتَبَهُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَقَالَ لَهُ نَحْوًا مِمَّا قَالَهُ لِي أَبُو زُرْعَةَ:

(١) أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ حَسَانَ الْمِصْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالتُّسْتَرِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

انظر: «تَارِيخُ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٤ ص ٢٧٣)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١ ص ٤١٩).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

انظر: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٦ ص ٤٦٢).

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ وَارَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ.

إِنَّ هَذَا يُطَرَّقُ لِأَهْلِ الْبِدَعِ عَلَيْنَا، فَاعْتَدَرَ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَقُلْتُ: هُوَ صَحَاحٌ، وَلَمْ أَقُلْ: أَنَّ مَا لَمْ أُخْرِجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ضَعِيفٌ، وَلَكِنِّي إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، لِيَكُونَ مَجْمُوعًا عِنْدِي، وَعِنْدَ مَنْ يَكْتُبُهُ عَنِّي، فَلَا يَرْتَابَ فِي صِحَّتِهَا، وَلَمْ أَقُلْ إِنَّ مَا سِوَاهُ ضَعِيفٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَدَرَ بِهِ مُسْلِمٌ، إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَبِلَ عُدْرَهُ، وَحَدَّثَهُ). اهـ

وَذَكَرَ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: (مَا وَضَعْتُ شَيْئًا فِي هَذَا الْمُسْنَدِ؛ إِلَّا بِحُجَّةٍ، وَمَا أَسْقَطْتُ مِنْهُ شَيْئًا؛ إِلَّا بِحُجَّةٍ).^(١)

أَثَرُ ضَعِيفٍ

أَخْرَجَهُ الْغَسَّانِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٦٦ و ٦٧)، مُعَلِّقًا، بِقَوْلِهِ: رَوَيْنَا عَنْ أَبِي حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ يَقُولُ فَذَكَرَهُ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُعَلَّقٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، ثُمَّ بَيَّنَّ هَذِهِ الطَّبَقَاتِ الَّتِي أَسْنَدَتِ الْأَخْبَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. * وَأَوَّلُ هَذِهِ الطَّبَقَاتِ: مَا رَوَاهُ الْحُفَافُ الثَّقَاتُ، الضَّابِطُونَ لِلْأَحَادِيثِ.

انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٦ ص ٤٤٤).

(١) لَا يَصِحُّ عَنْهُ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «صِيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحُفَافِ» (ج ٢ ص ٥٩٠)؛

بِدُونِ إِسْنَادٍ.

وَهُمُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا: عِنْدَهُ فِي ضَبْطِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَ أَحَادِيثَهُمْ فِي

«صَحِيحِهِ» عَلَى شَرْطِ «الصَّحِيحِ» فِي الْأَبْوَابِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ رَحِمَهُ اللهُ.

وَالطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ: مَا رَوَاهُ الْمُتَوَسِّطُونَ فِي الضَّبْطِ، وَالْحِفْظِ، وَهُمْ أَهْلُ الصَّدَقِ،

يَعْنِي: خَفَّ ضَبْطُهُمْ عَنِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى.

* فَبَعْدَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا: نَزَلَ إِلَى أَحَادِيثِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ^(١)، فَانْتَقَى عَلَى حَسَبِ

اجْتِهَادِهِ رَحِمَهُ اللهُ، أَحَادِيثَهُمْ، وَهِيَ أَيْضًا عِنْدَهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ^(٢).

وَالطَّبَقَةُ الثَّلَاثَةُ: مَا رَوَاهُ الضُّعَفَاءُ، وَالْمَتْرُوكُونَ مِنَ الرُّجَالِ.

وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ، لَمْ يُخْرَجِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَهُمْ فِي كِتَابِ: «صَحِيحِهِ»، لِأَنَّهَا

لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

(١) وَقِيلَ: جَاءَ بِأَسَانِيدِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي سَمَّاهَا، وَحَدِيثُهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِشْهَادِ، وَالْمُتَابِعِ فِي الْجُمْلَةِ.

(٢) بِخِلَافِ مَنْ قَالَ: أَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ خَرَجَ لَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابِعَاتِ، أَنَّهَا لَيْسَتْ هَذِهِ الطَّبَقَةُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

* بَلِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ اعْتَبَرَ هَذِهِ الطَّبَقَةَ فِي كِتَابِهِ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، لَكِنَّ ضَبْطَهُمْ مَا دُونَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، وَهُمْ: أَهْلُ الصَّدَقِ عِنْدَهُ، وَهُمْ: إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ.

* وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللهُ؛ اجْتَهَدَ فِي اسْتِرَاطِهِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

* لِذَلِكَ الْحِفَاطُ عَابُوا عَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَ أَحَادِيثِهِمْ فِي الصَّحِيحِ.

* وَالْمَفْرُوضُ فِي اسْتِرَاطِهِ هَذَا أَنْ لَا يُدْخَلَ هَذِهِ الطَّبَقَةَ فِي «الصَّحِيحِ»، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، بَلْ

يَكْتَفِي بِإِخْرَاجِ أَحَادِيثِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى فَقَطْ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥): (وَجَمْعُ الْمُكَرَّرَاتِ

مِنْهُ؛ لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ بَعْضُ التَّيَقُّظِ^(١)، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ

(١) قُلْتُ: وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَالِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرِّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةِ هَذَا الشَّانِ، وَحَدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمْ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُبَارَسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفُرُوسِيَّةِ» (ص ١٨١): (وَيَتَرَكُونَ حَدِيثَهُ بَعِيْنَهُ إِذَا رَوَى مَا يُخَالِفُ النَّاسَ، أَوْ انْفَرَدَ عَنْهُمْ بِمَا لَا يُتَابِعُونَهُ عَلَيْهِ. إِذِ الْعَلَطُ فِي مَوْضِعٍ، لَا يُوجِبُ الْعَلَطُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَالْإِصَابَةُ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِي غَالِيهِ لَا تُوَجِّبُ الْعِصْمَةَ مِنَ الْخَطَأِ فِي بَعْضِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا عَلِمَ مِنْ مِثْلِ هَذَا أَغْلَاطَ عَدِيدَةً، ثُمَّ رَوَى مَا يُخَالِفُ النَّاسَ، وَلَا يُتَابِعُونَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، أَوْ يُجْزَمُ بِعَلَطِهِ.

وَهُنَا يَعْزُضُ لِمَنْ قَصُرَ نَقْدُهُ وَذَوْقُهُ هُنَا، عَنْ نَقْدِ الْأُئِمَّةِ، وَذَوْقِهِمْ فِي هَذَا الشَّانِ؛ نَوْعَانِ مِنَ الْعَلَطِ نَبَّهَ عَلَيْهِمَا، لِعَظِيمِ فَائِدَةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُمَا:

(أ) أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرَى مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ قَدْ وُثِّقَ، وَشُهِدَ لَهُ بِالصِّدْقِ، وَالْعَدَالَةِ، أَوْ خُرِّجَ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحِ، فَيَجْعَلُ كُلَّ مَا رَوَاهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ إِذَا انْتَمَتْ عَنْهُ الْعِلَلُ، وَالشُّدُودُ، وَالنِّكَارَةُ، وَتَوْبَعِ عَلَيْهِ؛ فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صَحِيحًا، وَلَا عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ، وَنَظَرَ فِي تَعْلِيلِهِ أَحَادِيثَ جَمَاعَةٍ أَخْرَجَ حَدِيثَهُمْ فِي: «صَحِيحِهِ»، عَلِمَ إِمَامَتَهُ، وَمَوْقِعَهُ مِنْ هَذَا الشَّانِ، وَتَبَيَّنَ بِهِ حَقِيقَةُ مَا ذَكَرْنَا.

(ب) النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الْعَلَطِ: أَنْ يَرَى الرَّجُلَ قَدْ تَكَلَّمَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ، وَضَعَفَ فِي شَيْخٍ، أَوْ فِي حَدِيثٍ؛ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ سَبَبًا لِتَعْلِيلِ حَدِيثِهِ، وَتَضْعِيفِهِ أَيْنَ وَجَدَ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ؛ فَإِنَّ تَضْعِيفَهُ فِي رَجُلٍ، أَوْ فِي حَدِيثٍ ظَهَرَ فِيهِ عَلَطُهُ؛ لَا يُوجِبُ التَّضْعِيفَ فِي حَدِيثِهِ مُطْلَقًا،

إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ مِنْ أَهْلِ التِّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ. ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأَلَّفِيهِ، عَلَى شَرِيظَةٍ سَوْفَ أَذْكَرُهَا لَكَ، وَهُوَ أَنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أُسْنَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَقَسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكَرُّرٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ^(١)... فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْتَقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوْجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عَثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ. فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السُّتْرِ، وَالصَّدَقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ). اهـ

وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالنَّقْدِ، وَاعْتِبَارِ حَدِيثِ الرَّجُلِ بغيرِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، أَوْ وَاقَفَ فِيهِ الثَّقَاتُ، وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ نَافِعَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، تُبَيِّنُ كَيْفَ يَكُونُ نَقْدُ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةُ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَمَعْلُولِهِ مِنْ سَلِيمِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النُّورُ: ٤٠]. اهـ

وَأَنْظُرْ: كِتَابِي «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي تَضْعِيفِ حَدِيثِ: "صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ" لِغَيْرِ الْحَاجِّ» (ص ١١).

(١) وَهَذَا الَّذِي بَيَّنَّهُ رحمته فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ إِيرَادِ إِسْنَادٍ بِجَنْبِ إِسْنَادٍ، لِيُبَيِّنَ عِلَلَ الْأَسَانِيدِ الْمُتَأَخَّرَةِ لِإِيرَادِهَا بَعْدَ الْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَمُمْكِنٌ بِالْعَكْسِ عَلَى حَسَبِ التَّعْلِيلِ، فَتَنْبَهْ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ١٢)؛ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَفْصَحَ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» عَنْ إِدْخَالِ رَوَاةٍ لَيْسُوا مَوْصُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ؛ التَّرَمَّ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، مَعَ التَّزَامِهِ أَيْضًا، بِذِكْرِ الْعِلَلِ، وَاخْتِلَافِ الْأَسَانِيدِ فِي مَوْضِعِهَا.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَلِ الَّتِي فِي كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ). اهـ

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ مَا تَأَوَّلَهُ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي اخْتِرَامِ الْمَنِيَّةِ لَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْقِسْمِ الثَّانِي فِي «صَحِيحِهِ» لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ هَذَا غَيْرُ مُسْلِمٍ لِمَنْ نَظَرَ إِلَى «الصَّحِيحِ»، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، قَدْ ذَكَرَ فِي «صَحِيحِهِ» الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ، الَّتِي هِيَ عَلَى شَرْطِهِ، فِي الْأَبْوَابِ الَّتِي عَيْنَهَا فِي كِتَابِهِ.

حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ الْعَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى الصَّحِيحِ» (ص ١١٢): (فَأَمَّا مُسْلِمٌ: فَقَدْ ذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ، فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ: قَصْدَهُ فِي مَا صَنَفَهُ، وَنَحَا نَحْوَهُ، وَإِنَّهُ عَزَمَ

(١) وَانظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٢٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْفَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ«الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٧٥)، وَ«الدِّيَاجَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٩٢).

عَلَى تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ: مِنَ الرَّوَاةِ، فَلَمْ يُعَدِّزْ لَهُ، إِلَّا الْفَرَاغُ مِنَ
الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ^(١). اهـ

وَتَعَقَّبَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ رحمته فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلَمِ» (ج ١ ص ٨٦): (هَذَا الَّذِي
تَأَوَّلَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ عَلَى مُسْلِمٍ، مِنْ اخْتِرَامِ الْمَنِيَّةِ لَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ غَرَضِهِ، مِمَّا
قَبْلَهُ الشُّيُوخُ، وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ النَّاسُ، فِي أَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْ غَرَضُهُ؛ إِلَّا مِنْ: «الطَّبَقَةِ الْأُولَى»،
وَلَا أَدْخَلَ فِي تَأْلِيفِهِ سِوَاهَا.

وَأَنَا أَقُولُ: إِنَّ هَذَا غَيْرُ مُسْلِمٍ لِمَنْ حَقَّقَ نَظْرَهُ، وَلَمْ يَتَّقِدْ بِتَقْلِيدِ مَا سَمِعَهُ، فَإِنَّكَ
إِذَا نَظَرْتَ تَقْسِيمَ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِهِ الْحَدِيثِ - كَمَا قَالَ - عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ،
فَذَكَرَ، أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ: حَدِيثُ الْحَفَاطِ، ثُمَّ قَالَ: بِأَنَّهُ إِذَا تَقَصَّى هَذَا، أَتْبَعَهُ بِأَحَادِيثِ
مَنْ لَمْ يُوصَفْ بِالْحَدَقِ وَالْإِتْقَانِ، مَعَ كَوْنِهِمْ: مِنْ أَهْلِ السُّرِّ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاظِي
الْعِلْمِ، وَذَكَرَ: أَنَّهُمْ لَا يُلْحَقُونَ: «بِالطَّبَقَةِ الْأُولَى»، وَسَمَّى أَسْمَاءً مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ مِنَ
الطَّبَقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَرْكِ حَدِيثِ مَنْ أَجْمَعَ، أَوْ اتَّفَقَ الْأَكْثَرُ عَلَى تَهْمَتِهِ،
وَبَقِيَ: مَنْ اتَّهَمَهُ بَعْضُهُمْ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا، وَوَجَدْتُهُ رحمته قَدْ ذَكَرَ
فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، وَتَصْنِيفِ أَحَادِيثِهِ: حَدِيثَ الطَّبَقَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ الَّتِي ذَكَرَ فِي أَبْوَابِهِ،
وَجَاءَ بِأَسَانِيدِ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ» الَّتِي سَمَّاهَا، وَحَدِيثَهَا، كَمَا جَاءَ بِالْأُولَى، عَلَى طَرِيقِ:
الِاتِّبَاعِ لِحَدِيثِ الْأُولَى، وَالِاسْتِشْهَادِ بِهَا، أَوْ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ فِي الْكِتَابِ لِلْأُولَى شَيْئًا،

(١) فَتَأَوَّلَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته، أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُفْرِدَ، لِكُلِّ طَبَقَةٍ بِكِتَابٍ مُفْرَدٍ، وَيَأْتِي بِأَحَادِيثِهَا خَاصَّةً:

وَذَكَرَ أَقْوَامًا تَكَلَّمُوا فِيهِمْ، وَزَكَاهُمْ آخَرُونَ، وَخَرَجَ حَدِيثُهُمْ بِمَنْ ضَعَّفَ أَوْ أَتَاهُمْ
بِدْعَةٍ. اهـ.

قُلْتُ: فَتَأْوِيلُ الْحَافِظِ الْحَاكِمِ، وَمَنْ تَبِعَهُ، ظَهَرَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ٨٦): (فَتَأْوِيلُ الْحَاكِمِ:

أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُفْرِدَ لِكُلِّ طَبَقَةٍ كِتَابًا، وَيَأْتِي بِأَحَادِيثِهَا خَاصَّةً مُفْرَدَةً، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادَهُ.

* بَلْ إِنَّمَا أَرَادَ بِمَا ظَهَرَ مِنْ تَأْلِيْفِهِ، وَبَانَ مِنْ عَرَضِهِ: أَنْ يَجْمَعَ ذَلِكَ فِي الْأَبْوَابِ،

وَيَأْتِي بِأَحَادِيثِ الطَّبَقَتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ، كَمَا ذَكَرَ فِي كَلَامِهِ.

* فَيَبْدَأُ بِالْأُولَى، ثُمَّ يَأْتِي بِالثَّانِيَةِ، عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِشْهَادِ وَالِاتِّبَاعِ، حَتَّى اسْتَوْفَى

جَمِيعَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَيَعْتَرِضُ عَلَى الْحَافِظِ الْحَاكِمِ، بِأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ثَلَاثَةَ

كُتُبٍ فِي الطَّبَقَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ»، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ

الْحَاكِمِ، لَمْ يُطَابِقِ الْعَرَضُ، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣): (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ

لَا يُسْتَعْنَى، فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ

تَكُونُ هُنَاكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، أَنْ يَذْكَرَ عِلَلَ الْأَحَادِيثِ، لِزِيَادَةِ تَبَيُّنٍ فِي

الْأَبْوَابِ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَيْسَتْ مِنْ أُصُولِهِ فِي الْكِتَابِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٩٠): (ذَكَرَ مُسْلِمٌ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوَّلًا: أَنَّهُ يَقْسَمُ الْأَخْبَارَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

الأوَّل: مَا رَوَاهُ الْحُفَافُ الْمُتَقِنُونَ.

وَالثَّانِي: مَا رَوَاهُ الْمَسْتُورُونَ الْمُتَوَسِّطُونَ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

وَالثَّالِثُ: مَا رَوَاهُ الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ.

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَلَا يُعْرَجُ

عَلَيْهِ). اهـ

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ رحمته الله فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ١٦٤): (رَوَى مُسْلِمٌ؛

لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ نَافِعٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، وَسَعِيدِ
الْمَقْبُرِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ: أَوْرَدَهَا فِي

الْمُتَابَعَةِ)^(١). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْمَنْهَاجِ» (ج ١ ص ٢٣): (ذَكَرَ مُسْلِمٌ رحمته الله؛ فِي

أَوَّلِ: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ يُقَسِّمُ الْأَحَادِيثَ، ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

الأوَّل: مَا رَوَاهُ الْحُفَافُ الْمُتَقِنُونَ.

وَالثَّانِي: مَا رَوَاهُ الْمَسْتُورُونَ الْمُتَوَسِّطُونَ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

وَالثَّالِثُ: مَا رَوَاهُ الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ، وَأَنَّهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، أَتْبَعَهُ

الثَّانِي، وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ). اهـ

(١) بَلْ أَوْرَدَهَا فِي أُصُولِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ فِي «صَحِيحِهِ» طَبَقَةُ الْإِسْتِشْهَادِ، وَالْمُتَابَعَةِ!.

قُلْتُ: فَعَابُوا عَلَيَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، بِرِوَايَتِهِ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَالْمُتَوَسِّطِينَ فِي الْحِفْظِ، وَالْوَاقِعِينَ فِي: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ شَرَطِ الصَّحِيحِ.

* فَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا خَرَجَ، «لِلطَّبَقَةِ الْأُولَى»، وَ«الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، كَمَا وَعَدَ ذَلِكَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بَيْنَ بَيْنٍ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يُصَنِّفِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: ثَلَاثَةَ كُتُبٍ، أَحَدُهَا: هَذَا الصَّحِيحُ، وَالثَّانِي: الطَّبَقَةُ الْوُسْطَى، وَالثَّلَاثُ: لِلضُّعَفَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ.

قُلْتُ: وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَانْتَشَرَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْكُتُبُ، وَتَنَاقَلَهَا النَّاسُ، جِيلًا عَنْ جِيلٍ، كَمَا هِيَ الْعَادَةُ، فَلَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ بِهَا؛ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

* لِذَلِكَ لَا يُعْتَمَدُ نَقْلُ وَاحِدٍ: لِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ، وَهُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ النَّيْسَابُورِيِّ^(١)؛ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُ، لِأَنَّ نَقْلَ عَنْهُ مُعَلَّقًا، بِدُونِ إِسْنَادٍ لِلنَّظَرِ فِيهِ.

فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ، وَهُوَ صَاحِبُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، قَالَ: (صَنَّفَ مُسْلِمٌ ثَلَاثَةَ كُتُبٍ، أَحَدُهَا: هَذَا الَّذِي قَرَأَهُ عَلَيَّ النَّاسُ، وَالثَّانِي: يُدْخِلُ فِيهِ عِكْرَمَةَ، وَابْنَ إِسْحَاقَ، وَأُمَّنَالَهُمَا، وَالثَّلَاثُ: يُدْخِلُ فِيهِ الضُّعَفَاءَ).

أَثَرُ ضَعِيفٌ

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ النَّيْسَابُورِيُّ، الْفَقِيهُ، الزَّاهِدُ، الْمُجْتَهِدُ، الْعَابِدُ، صَاحِبُ مُسْلِمٍ، وَرَاوِي:

«صَحِيحِهِ»، مَاتَ سَنَةَ: (٣٠٨) هـ.

انظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٥٠).

ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «صِيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٩١)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ٢٤)؛ تَعْلِيْقًا، وَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّ الْأَثَرَ الْمُعَلَّقَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ.
وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّكْتِ» (ج ١ ص ٣٤٣)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ) (١).

قُلْتُ: هَكَذَا عَلَّقَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِسْنَادَ، فَالْأَثَرُ ضَعِيفٌ.

* لِذَلِكَ الْمُعْتَمَدُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ (٢)، إِلَى صَاحِبِ الشَّانِ (٣)، وَصَاحِبِ الْكِتَابِ، وَهُوَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، فَإِنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ فِي الْأَبْوَابِ، وَكَذَلِكَ الْقِسْمُ الثَّانِي: مَوْجُودٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ اِخْتَجَّ بِرُوَاتِهِ، وَخَرَجَ أَحَادِيثُهُمْ فِي «صَحِيحِهِ»، كَمَا وَعَدَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بَيِّنٌ، وَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِذَلِكَ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣).

* أَلَا تَرَاهُ أَخْرَجَ أَحَادِيثَ لِعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَقَدْ أَخْرَجَ لِلْيَثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ، وَلِمَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ، لِأَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ أحيانًا، يُصَحِّحُ أَسَانِيدَ، بَيْنَهُ الضَّعْفِ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى إِسْنَادِ الْأَثَرِ.

* وَالْمُعْتَمَدُ هُنَا، قَوْلُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ عِلَلَ هَذَا الصَّنْفِ فِي أَبْوَابِهِ مِنْ: «صَحِيحِهِ»، وَلَمْ يُؤَلِّفْ أَيَّ كِتَابٍ فِي ذَلِكَ.

(٢) لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَأْخُذَ بِنَقْلِ، وَتَتْرَكَ الْأَصْلَ.

(٣) فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، فَالْمَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْمُعْتَمَدُ، وَلَا يُتَمَتُّ فِيمَا خَالَفَ الْأَصْلَ.

* وَالْأَصْلُ لَا يُوجَدُ لِمُسْلِمٍ، إِلَّا: «الصَّحِيحُ» وَهُوَ كِتَابٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ أَتَمَّهُ، وَشَرَّهُ، وَأَخَذَهُ عَنْهُ النَّاسُ.

أَيْضًا، وَغَيْرِهِمْ مِنْ قِسْمِ: الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ»، وَهَذَا عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ عِنْدَهُ، وَخَرَجَ أَحَادِيثُهُمْ فِي الْأُصُولِ، لَا فِي الشُّوَاهِدِ، وَلَا فِي الْمُتَابَعَاتِ، كَمَا يُقَالُ، وَقَدْ أَفْصَحَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ، أَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ فِي الْأُصُولِ.

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ، أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي: «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ، لَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ، وَهُوَ عَلَى أَقْسَامٍ^(١):
الْأَوَّلُ: مِنْهُ مَا هُوَ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ»؛ يَعْنِي: اتَّفَقَ فِيهِ، مَعَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَمَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأُمَّةِ.

الثَّانِي: وَمِنْهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ، وَقَدْ انْفَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ.
الثَّلَاثُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ لِعَيْرِهِ، إِذَا اعْتَصَدَ بِعَاضِدٍ قَوِيٍّ.
الرَّابِعُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَنَزَلَ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، جَعَلَهُ فِي مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ فِي تَأْصِيلِهِ لِلشَّرْطِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

الخَامِسُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ لِعَيْرِهِ، إِذَا اعْتَصَدَ بِالصَّحِيحِ، أَوْ الْحَسَنِ، مِنْ دُونِ نِكَارَةِ فِي السَّنَدِ، أَوْ الْمَتْنِ.

السَّادِسُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ، مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ تَرْكِهِ غَالِبًا، وَقَدْ انْتَقَدَهُ أُمَّةُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْقِسْمِ.

(١) وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ، تُؤَيِّدُهَا: الْأُصُولُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّتَبُّعِ» (ص ١): (ابْتِدَاءُ ذِكْرِ أَحَادِيثَ مَعْلُومَةٍ

- يَعْنِي: ضَعِيفَةً - اشْتَمَلَ عَلَيْهَا: «كِتَابُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»، أَوْ أَحَدِهِمَا، بَيَّنَّتْ عِلَلَهَا، وَالصَّوَابَ فِيهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (مَعَ أَنَّ

حُدَاقَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: يُثْبِتُونَ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ: فَلَانَ غَلَطٌ فِيهِ، لِأُمُورٍ يَذْكُرُ وَنَهَا.

* وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ، بِكَوْنِ الْحَدِيثِ إِسْنَادُهُ فِي الظَّاهِرِ جَيِّدًا.

وَلَكِنْ عُرِفَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: أَنَّ رَاوِيَهُ غَلَطَ فَرَفَعَهُ، وَهُوَ مُوقُوفٌ، أَوْ أَسْنَدَهُ، وَهُوَ

مُرْسَلٌ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَهَذَا فَنُّ شَرِيفٌ.

* وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ^(١)، ثُمَّ صَاحِبُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثُمَّ الْبُخَارِيُّ

مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِ.

* وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَكَذَلِكَ النَّسَائِيُّ، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ،

وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ مَعْرُوفَةٌ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ

يُسَمَّى صَحِيحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي

تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) هَكَذَا وَقَعَ فِي «الْفَتَاوَى»، وَالصَّحِيحُ: هُوَ: «الْقَطَّانُ».

مِثْلَ: أَلْفَاظٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَنَارَعَهُ فِي صِحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٢٣٦)؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ؛ لِحَدِيثِ: «اسْتَيْعَابِ الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ»: (وَهُوَ مِمَّا أَنْكَرَ الْحُدَّاقُ عَلَى مُسْلِمٍ؛ إِخْرَاجَهُ إِيَّاهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٩٩): (هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَرَائِبِ: «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَدْرِيْبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ١٣٥): (وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَفَاطِ: أَنَّ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ أَحَادِيثَ مُخَالَفَةً، لِشَرْطِ الصَّحِيحِ، بَعْضُهَا أُبْهِمَ رَاوِيَهُ، وَبَعْضُهَا فِيهِ إِرْسَالٌ وَانْقِطَاعٌ، وَبَعْضُهَا فِيهِ وَجَادَةٌ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْإِنْقِطَاعِ، وَبَعْضُهَا بِالْكِتَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَكَمَّا أَنَّهُ قَدْ وُجِدَ فِي الْكِتَابَيْنِ - يَعْنِي: «الصَّحِيحَ لِلْبُخَارِيِّ»، وَ«الصَّحِيحَ لِمُسْلِمٍ» - مَا فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الْهَمَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ١ ص ٢١٨): (وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ كَثِيرٍ، مِمَّنْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ غَوَائِلِ الْجَرَحِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٠٨): (فُضِّلَ ابْنُ مَرْزُوقٍ:

لَيْسَ مِنْ: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، فَعَيْبَ عَلَى مُسْلِمٍ؛ بِإِخْرَاجِهِ فِي «صَحِيحِهِ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْظِيمِ وَالْمِنَّةِ» (ص ١٧٩): (وَقَدْ وُصِفَ

أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، فِي مُسْلِمٍ بِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ). اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، أحيانًا: إِذَا اتَّفَقَ رَاوِيَانِ عَلَى رِوَايَةِ حَدِيثٍ

مَا، ثُمَّ زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا جَدِيدًا، فَإِنَّهُ يَقُولُ: زَادَ فُلَانٌ كَذَا.

* وَهَذَا عَيْنُ مَا طَبَّقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ: عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى

أَحَدٍ).^(١)

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٩٧ و ٢١٩٨)؛ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ عَنِ

قَتَادَةَ:

(١) عَنْ هِشَامٍ عَنْهُ، مُطَوَّلًا.

(٢) عَنْ سَعِيدٍ عَنْهُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَلَمْ يَذْكَرْ فِي حَدِيثِهِ: «كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا

حَلَالٌ»).

* ثُمَّ أَعَادَ ذِكْرَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: (وَسَاقَ الْحَدِيثِ،

وَقَالَ فِي آخِرِهِ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا فِي هَذَا

الْحَدِيثِ).

(٣) ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ مَطَرٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَسَاقَ الْحَدِيثِ، بِمِثْلِ: حَدِيثِ

هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَزَادَ فِيهِ: «وَإِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا»)، وَذَكَرَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٩٧ و ٢١٩٨).

* فَتَأَمَّلْ كَيْفَ أَنَّهُ، اِحْتِاطَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِمَا يُظْهَرُ بَرَاعَتَهُ، فَفَصَّلَ

الطَّرْقَ، وَبَيَّنَ الزِّيَادَاتِ، وَوَضَّحَ الْأَلْفَاظَ. (١)

قُلْتُ: وَمَطَّرَ الْوَرَأَقَ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِأَنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ. (٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٩٤٧): (صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْخَطَأِ،

وَحَدِيثُهُ عَنَ عَطَاءٍ ضَعِيفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٣٤): (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ» (ج ٢ ص ١٨٢): (سَيِّئُ

الْحِفْظِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلِّيِّ بِالْأَنْوَارِ» (ج ٥ ص ١١٠): (سَيِّئُ الْحِفْظِ).

قُلْتُ: وَهَذَا يَكُونُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ ﷺ سَاقَهُ لِبَيَانِ الْاِخْتِلَافِ.

* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أُصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ،

قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا

الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ. (٣)

(١) فَتَعَامَى الْمُقَلَّدَةُ كَعَادَتِهِمْ عَنَ هَذَا الْبَيَانِ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَتَعْلِيلِهِ لِلْحَدِيثِ، بِذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ، وَالْمَتَنِ مَعًا.

(٢) انظُرْ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٢٨٧ و ٢٨٨)، وَ«مَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ص ٩٥).

(٣) وَانظُرْ: «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرُّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ، فَالْأَصَحُّ، فَقَدْ تَقَعَّ الرُّوَايَةُ الْمُؤَخَّرَةُ فِي الْإِجْمَالِ، أَوْ فِي الْخَطِّ، لِيُبَيِّنَ الرُّوَايَةَ الْمُقَدَّمَةَ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٣٠): (مِنْ عَادَةِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرُّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ، فَالْأَصَحُّ، فَقَدْ يَقَعُ فِي الرُّوَايَةِ الْمُؤَخَّرَةِ إِجْمَالًا، أَوْ خَطًّا، تَبَيَّنَ الرُّوَايَةَ الْمُقَدَّمَةَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٩): (عَادَةُ مُسْلِمٍ، أَنْ يُرْتَّبَ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ، بِحَسَبِ قُوَّتِهَا: يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ، فَالْأَصَحُّ). اهـ

قُلْتُ: فَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحيانًا، أَنْ يُرْتَّبَ الرُّوَايَاتِ فِي كُلِّ بَابٍ، بِحَسَبِ صِحَّتِهَا، فَيَبْدَأُ، بِأَصَحِّ الْعِبَارَاتِ: لَفْظًا وَسِنْدًا، ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِالرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي تَشْهَدُ لَهَا.

* وَقَدْ تَكُونُ تِلْكَ الشَّوَاهِدُ صَحِيحَةً، لَكِنْ مِنْ مَخَارِجِ أُخْرَى؛ كـ«اِخْتِلَافِ الصَّحَابِيِّ»، أَوْ تَكُونُ حَسَنَةً الْإِسْنَادِ؛ كـ«رِوَايَةِ اللَّيْنِ»، أَوْ تَكُونُ ضَعِيفَةً؛ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ^(١) لِلتَّبَيُّهِ عَلَيْهَا، وَأحيانًا يَذْكَرُ الْإِسْنَادَ فَقَطْ، وَيَقُولُ: بِ«نَحْوِهِ»، وَيَكُونُ هُنَاكَ

(١) وَلَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مُجَرَّدَ مُقَلِّدٍ لِإِمَامٍ مِنَ الْأئِمَّةِ، بَلْ كَانَ إِمَامًا مُجْتَهِدًا لَهُ، آرَاؤُهُ الْخَاصَّةُ فِي التَّصْحِيحِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالتَّجْرِيعِ وَالتَّعْدِيلِ.

اِخْتِلَافٌ فِي اللَّفْظِ، أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ اخْتِصَارٌ، وَإِجْمَالٌ، لَكِنْ تَبَيَّنَهُ الرَّوَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ الصَّحِيحَةُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَأَمَّا شَرْطُ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ: فَلِهَذَا رِجَالٌ يَرْوِي عَنْهُمْ يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَلِهَذَا رِجَالٌ يَرْوِي عَنْهُمْ يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي رِجَالٍ آخَرِينَ.

* وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّفَقَا عَلَيْهِمْ؛ عَلَيْهِمْ مَدَارُ الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَرْوِي أَحَدُهُمْ، عَنْ رَجُلٍ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، دُونَ الْأَصْلِ.

* وَقَدْ يَرْوِي عَنْهُ مَا عَرَفَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَرْوِي مَا انفردَ بِهِ، وَقَدْ يَتْرُكُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ، فَيُظَنُّ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّ كُلَّ مَا رَوَاهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ يَخْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُ الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: وَغَالِبُ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، هِيَ مِنْ أَحَادِيثِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، الَّتِي يُورِدُ أَحَادِيثَهُمْ فِي الْغَالِبِ، كَمَا يُقَالُ: مُتَابَعَةٌ، أَوْ اسْتِشْهَادًا.

* وَمِمَّا يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، جَعَلَ: «الطَّبَقَةَ الْأُولَى» مِنْ أُصُولِ «صَحِيحِهِ»، وَ«الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ» أَيْضًا، هِيَ فِي الْأُصُولِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي كِتَابِهِ.

* فَتَرَاهُ فِي «صَحِيحِهِ» يُخْرِجُ لِرُوَاةٍ تَرَكَهُمُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، وَيُصَحِّحُ أَحَادِيثَ، أَعْلَاهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ

رحمته، وَيُعَلِّمُ أَحَادِيثَ صَحَّحَهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، وَيَتْرُكُ رُوَاةً رَوَى لَهُمُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته.

قُلْتُ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ: «الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ»؛ فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ، بَلْ قَدْ أَخْرَجَ لَهُمْ عَلِيٌّ: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، وَاحْتَجَّ بِهِمْ فِي كِتَابِهِ.

* وَلَا يَصِحُّ اعْتِدَارُ الْحَافِظِ الْحَاكِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ، لِلْمُتَابَعَةِ، وَالِاسْتِشْهَادِ^(١)، فَإِنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ.

* وَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَيَّ أَنَّ الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ، عَلَيَّ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

* وَلِذَلِكَ عِنْدَمَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَيَّ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي ذِكْرِ رِجَالِ: «الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ»، لَمْ يَقُلْ إِنِّي ذَكَرْتُهُمْ: لِلْمُتَابَعَةِ، وَالِاسْتِشْهَادِ، بَلْ جَزَمَ أَنَّهُمْ فِي الْأُصُولِ، وَعَلَيَّ شَرْطِ الصَّحِيحِ، لِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هُوَ لَا يَأْتِي النَّاسَ عَنِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبُرْدَعِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٣٧٥): (شَهِدْتُ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ ذَكَرَ «كِتَابَ الصَّحِيحِ»، الَّذِي أَلْفَهُ «مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ»^(٢)، ثُمَّ «الْفَضْلُ الصَّائِعُ»^(٣) أَلْفَ عَلَيٍّ مِثَالِهِ،

(١) وَاتَّبَعَهُ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ وَاقِعًا فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

(٢) مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنُ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيِّ: أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيُّ الْحَافِظُ، صَاحِبُ «الصَّحِيحِ» وُلِدَ فِي سَنَةِ: «أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ»، وَتُوِّفِيَ عَشِيَّةَ يَوْمِ الْأَحَدِ، وَدُفِنَ يَوْمَ: الْإِنْبِئِينَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ فِي سَنَةِ: «إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (٥٩٢٣).

(٣) الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرَّازِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، الْمَعْرُوفُ بِفَضْلِكَ الصَّائِعِ.

فَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ لِأَنَّ قَوْمَ أَرَادُوا التَّقَدَّمَ قَبْلَ أَوَانِهِ، فَعَمِلُوا شَيْئًا يَتَشَوَّقُونَ بِهِ، أَلْفُوا كِتَابًا لَمْ يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ، لِيُقِيمُوا، لِأَنَّفْسِهِمْ رِيَاسَةً قَبْلَ وَقْتِهَا. ^(١)

* وَأَتَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَأَنَا شَاهِدٌ، رَجُلٌ «بِكِتَابِ الصَّحِيحِ» مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِذَا حَدِيثٌ عَنْ «أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ» ^(٢)، فَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنْ الصَّحِيحِ؟ يَدْخُلُ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ».

ثُمَّ رَأَى فِي الْكِتَابِ «قَطْنَ بْنَ نُسَيْرٍ» ^(٣)، فَقَالَ لِي: وَهَذَا أَطَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ، قَطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ، وَصَلَ أَحَادِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، جَعَلَهَا عَنْ أَنَسٍ.

* ثُمَّ نَظَرَ فَقَالَ: يَرُوي عَنْ «أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى الْمِصْرِيِّ» ^(٤) فِي «كِتَابِهِ الصَّحِيحِ».

انظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١٢ ص ٦٣٠)، وَ«سُدَرَاتِ الدَّهَبِ» لِابْنِ الْعِمَادِ (ج ٢ ص ١٦٠)، وَكِتَابَهُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ مَفْقُودٌ إِلَيَّ يَوْمِنَا.

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْخَبَرَ بِتَمَامِهِ: الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٢٧٢) فِي، تَرْجَمَةَ: أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى التُّسْتَرِيِّ، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١ ص ٤١٩)، وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٢ ص ٥٧١)، وَفِي «الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٢٦)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ص ٤٧٩).

(٢) أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ الْهَمْدَانِيُّ: أَبُو يُوسُفَ، وَيُقَالُ: أَبُو نَصْرِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. انظُرْ: «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢ ص ٣٥٨ و ٣٥٩).

(٣) قَطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو عَبَّادٍ الْغُبَرِيُّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ.

انظُرْ: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١٣٨)، وَ«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٣ ص ٦١٧).

(٤) أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ حَسَّانِ الْمِصْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالتُّسْتَرِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

انظُرْ: «تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٤ ص ٢٧٣)، وَ«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١ ص ٤١٩).

وَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: مَا رَأَيْتُ أَهْلَ مِصْرَ يَشْكُونَ فِي أَنْ «أَحْمَدَ بْنَ عِيْسَى»^(١)،
وَأَشَارَ أَبُو زُرْعَةَ: بِيَدِهِ إِلَى لِسَانِهِ. كَأَنَّهُ يَقُولُ: الْكَذِبَ.

ثُمَّ قَالَ لِي: يُحَدِّثُ عَنْ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَيَتْرُكُ عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ» وَنُظَرَائِهِ،
وَيُطْرَقُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ عَلَيْنَا، فَيَجِدُونَ السَّبِيلَ بِأَنْ يَقُولُوا لِحَدِيثٍ إِذَا اخْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِهِ:
لَيْسَ هَذَا فِي «كِتَابِ الصَّحِيحِ!»، وَرَأَيْتُهُ يَدْمُ وَاضِعَ هَذَا الْكِتَابِ وَيُؤَنِّبُهُ.

* فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى نَيْسَابُورَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، ذَكَرْتُ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ إِنْكَارَ
أَبِي زُرْعَةَ عَلَيْهِ رِوَايَتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، عَنْ: «أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ»، وَ«قَطَنِ بْنِ نُسَيْرٍ»،
وَ«أَحْمَدَ بْنَ عِيْسَى»، فَقَالَ لِي مُسْلِمٌ: إِنَّمَا قُلْتُ: «صَحِيحٌ»، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ مِنْ حَدِيثِ:
«أَسْبَاطِ»، وَ«قَطَنِ»، وَ«أَحْمَدَ»، مَا قَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ شُيُوخِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَقَعَ إِلَيَّ
عَنْهُمْ بَارْتِفَاعٍ، وَيَكُونُ عِنْدِي مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُمْ بِنُزُولِ، فَأَقْتَصِرُ عَلَى أَوْلَيْكَ،
وَأَصُلُّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته الله ذَكَرَ: «الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ» فِي الْأُصُولِ،
وَعَلَى: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، وَقَدْ اعْتَدَرَ عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَمْ يَقُلْ أَنَّ
أَسَانِيدَ، وَشَوَاهِدَ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، بَلْ أُوْرَدَ هَذِهِ
الطَّبَقَةَ، مِنْ قِسْمِ: الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، لِاجْتِهَادِ مِنْهُ فِي الْأُصُولِ.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

انظر: «تَهذِيبَ الْكَمَالِ لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٦ ص ٤٦٢).

قَالَ الْبُرْذَعِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٣٧٥): (فَاعْتَدَرَ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَقُلْتُ: هُوَ صِحَاحٌ، وَلَمْ أَقُلْ: أَنَّ مَا لَمْ أُخْرِجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ضَعِيفٌ، وَلَكِنِّي إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، لِيَكُونَ مَجْمُوعًا عِنْدِي، وَعِنْدَ مَنْ يَكْتُبُهُ عَنِّي، فَلَا يَرْتَابُ فِي صِحَّتِهَا، وَلَمْ أَقُلْ إِنْ مَا سِوَاهُ ضَعِيفٌ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَدَرَ بِهِ مُسْلِمٌ، إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَبِلَ عُدْرَهُ، وَحَدَّثَهُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ أَبِي الْوَفَاءِ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذَيْلِ الْجَوَاهِرِ الْمُضِيَِّّةِ» (ج ١ ص ٤٢٨): (وَمَا يَقُولُهُ النَّاسُ: أَنَّ مَنْ رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ، فَقَدْ جَاوَزَ الْقَنْطَرَةَ، هَذَا مِنَ النَّجْوَةِ، وَلَا يَقْوَى).

* فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الضُّعَفَاءِ. فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا رَوَى عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ، لِلإِعْتِبَارِ، وَالشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَهَذَا لَا يَقْوَى، لِأَنَّ الْحَافِظَ رَشِيدَ الدِّينِ الْعَطَّارَ قَالَ: الإِعْتِبَارُ، وَالشَّوَاهِدُ، وَالْمُتَابَعَاتُ: أُمُورٌ يَتَعَرَّفُونَ بِهَا حَالَ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُ مُسْلِمٍ، التَّزَمَ فِيهِ: «الصَّحِيحُ»، فَكَيْفَ يَتَعَرَّفُ حَالَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ بِطُرُقٍ ضَعِيفَةٍ^(١). اهـ

(١) وَهَذَا فِيهِ فَمَعٌ لَجَهْلِ الْمُقَلِّدَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الإِمَامَ الْبُخَارِيَّ انْتَقَى مِنْ مَحْفُوظَاتِهِ لِلرِّجَالِ، وَأَدْخَلَهُمْ فِي «الصَّحِيحِ»، وَكَذَلِكَ فَعَلَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَلَى أَنَّهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، وَفِيهِمْ مِنَ الضُّعَفَاءِ. * وَهَذَا جَهْلٌ فَاضِحٌ، إِذْ لَا يَرَالُ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَّقِدُونَ أَسَانِيدَ مِنْ: «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ، وَ«الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، لِأَنَّهَا مِنَ الْبَشَرِ الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ، فَالْبَشَرُ مَرَّةً: يُصِيبُونَ، وَمَرَّةً: يُخْطِئُونَ.

* فَهَذَا مَا تَأَوَّلُهُ: أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ الْحَاكِمُ، وَالْحَافِظُ النَّوَوِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

* وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، لَمْ يَذْكَرْ فِي أُصُولِهِ، أَنَّ الرُّوَاةَ فِي قِسْمِ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، قَدْ خَرَجَتْ أَحَادِيثُهُمْ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، بَلْ أُطْلِقَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُبَيَّنْ.^(١)

وَهَذَا يَعْنِي: أَنَّهُ خَرَجَ لَهُمْ عَلَيَّ: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، وَفِي الْأُصُولِ.^(٢)

قُلْتُ: لِذَلِكَ عَابَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، عَلَيَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، فِي إِخْرَاجِهِ؛

لِهَؤُلَاءِ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُمْ فِي «شَرْطِ الصَّحِيحِ».^(٣)

* وَيَبْقَى الْأَمْرُ فِي هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، فِي خَارِجِ «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، بِالنَّظَرِ فِيهِمْ عِنْدَ

الْبَحْثِ، فَمَنْ تُوْبِعَ: الْمُتَابَعَةُ الصَّحِيحَةَ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُنْكَرُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ الْمَتْنِ،

(١) وَهَذَا عَلَيَّ حَسَبِ اجْتِهَادِهِ فِي الْأُصُولِ، عَلَيَّ أَنَّهُمْ مِنْ قِسْمِ: الصَّحِيحِ.

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمًا رحمته، أَنَّ هَؤُلَاءِ ذَكَرْتُهُمْ، فِي الْمُتَابَعَةِ، وَالْإِسْتِشْهَادِ، لَسَقَطَتْ أَحَادِيثُهُمْ فِي «الصَّحِيحِ»، مِنْ أَصْلِهَا، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهَا.

(٢) لِذَلِكَ، لَمْ يُخْرَجْ جَمِيعُ أَحَادِيثِ: الْقِسْمِ الثَّلَاثِ فِي الْأُصُولِ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَيَّ: «شَرْطِ الصَّحِيحِ».

(٣) وَلَوْ اسْتَشْنَى هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ مِنْ: قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَجَعَلَهُمْ مِنْ قِسْمِ: الْمُتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ خَارِجِ الصَّحِيحِ، مَا عَابُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ.

فَيُنْقَلُ فِي الْمَرْتَبَةِ: «الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ»، أَوْ الْمَرْتَبَةِ: «الْحَسَنِ لِدَاتِهِ»، أَوْ «الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ»، عَلَى حَسَبِ الْمُتَابَعَةِ.^(١)

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ مَا كَانَ عَلَى «شَرَطِ الصَّحِيحِ»؛ يَعْنِي: دَاخِلِ الصَّحِيحِ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ عَلَى: «شَرَطِ الصَّحِيحِ»، فَهُوَ: يُعْتَبَرُ خَارِجَ الصَّحِيحِ.

* فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ، الَّذِي يُعْتَبَرُ فِي الْمُتَابَعَةِ وَالْإِسْتِشْهَادِ، إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ، وَانَّهُ أَقْوَى عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

* فَكُلُّ مَا سَكَتَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهُوَ عِنْدَهُ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَفِي أُصُولِهِ؛ لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مِنْ: «الطَّبَقَةِ الْأُولَى»، وَصَحَّ الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ:

رُوَاةٍ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، وَهَذَا عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ، وَإِلَّا أَيْمَنُ الْحَدِيثِ انْتَقَدُوهُ فِي رُوَاةٍ: «الطَّبَقَةِ الْأُولَى»، وَفِي رُوَاةٍ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي أُصُولِهِ.^(٢)

قُلْتُ: فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَحْتَاطُ لِدِينِهِ، أَنْ يُقَلِّدَهُ فِي الشُّكُوتِ عَلَى أَحَادِيثٍ، خَاصَّةً مِنْ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، وَيَتَابَعَهُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِمْ.

بَلِ الصَّحِيحُ: أَنْ يَنْظَرَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى أُصُولِ أَيْمَنَةِ الْحَدِيثِ.^(٣)

(١) وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَصَحَّ الْمُتَابَعَةُ، وَوُجِدَ مَا يُنْكَرُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ الْمَتْنِ، فَلَمْ يَثْبُتِ الْحَدِيثُ، وَلَا يَصِحُّ، فَهُوَ: مِنْ قِسْمِ: الْمُنْكَرِ، أَوْ الشَّاذِّ.

(٢) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَكَ صَعْفُ طَرِيقَةِ الْمُقَلِّدَةِ: الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ بِكُلِّ مَا سَكَتَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ أَحَادِيثَ جَمَاعَةٍ مِنْ «الضُّعْفَاءِ» فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِمْ، وَيَسْكُتُ عَنْهُمْ.

(٣) لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الرَّاوي مُخَالَفًا، لِرِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَنْحَطُّ إِلَى قَبِيلِ الْمُنْكَرِ، أَوْ الشَّاذِّ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ عَلَى الْخَلَاصِ» (ص ٩٦) عَنِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ يَتَوَقَّفُونَ عَنِ الْإِجَابَةِ فِي الدِّينِ: (فَإِذَا كَانَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْخَوْصِ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، خِيفَةَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَعْلَمُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِهِ؟! ^(١))

* وَأَيْضًا: فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ هُوَ بِهَذَا الْوَصْفِ أَنْ يَنْقُلَ حَدِيثًا مِنَ الْكُتُبِ، بَلْ لَوْ مِنَ الصَّحِيحِينَ ^(٢) مَا لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ. اهـ

قُلْتُ: إِذَا الْكَلَامُ عَلَى أَصُولِ: «الصَّحِيحِينَ» بِدَاخِلِهِمَا، لَا بِخَارِجِهِمَا. وَقَدْ وَجَدْنَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنَ الرِّجَالِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّدْلِيسِ أَيْضًا.

* لِذَلِكَ وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْحُفَاطِ يُعْلَلُونَ أَحَادِيثَ وَقَعَتْ فِي: «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ أَحَدِهِمَا، بِتَدْلِيسِ رُؤَاتِبِهَا. ^(٣)

(١) قُلْتُ: فَهَذَا يُوقِعُ النَّاسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ السَّيِّئَةِ، وَالْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ بِسَبَبِ تَحْدِيثِهِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

وَأَنْظُرْ: «الْبَاعِثُ عَلَى الْخَلَاصِ مِنْ حَوَادِثِ الْقُصَاصِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٨).

(٢) قُلْتُ: وَهَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ شَدِيدٌ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ لِلصَّحِيحِينَ مُطْلَقًا، لِظَنِّهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ!، وَهَذَا جَهْلٌ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ الْمُصَنَّفَةَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، لَا تَقْلُتُ مِنَ الْخَطَا أَبَدًا، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَى بَنِي آدَمَ الْخَطَا، وَهُوَ مِنْ طَبِيعَتِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا؛ إِلَّا كِتَابُ اللهِ تَعَالَى.

(٣) بَلِ ادَّعَى الْبَعْضُ أَنَّ الْمَعْنَعَاتِ الَّتِي فِي «الصَّحِيحِينَ»، هِيَ مُنْزَلَةٌ: بِمَنْزَلَةِ السَّمَاعِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَأَنْظُرْ: «تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦)، وَ«هُدْيَ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٣٨٥)،

وَ«النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٣٥).

مِثْلُ: تَدْلِيسِ أَبِي الرَّبِيعِ، وَهُوَ مُدْلَسٌ فِي حَدِيثِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَفَاطُ ذَلِكَ، فَمَا كَانَ بِصِغَةِ الْعَنْعَنَةِ لَا يُقْبَلُ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٣ ص ٨٤): «كَانَ مُدْلَسًا وَاسِعَ الْعِلْمِ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكْرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ١ ص ١١٣): «وَقَالَ غَيْرٌ وَاحِدٍ: هُوَ مُدْلَسٌ، فَإِذَا صَرَخَ فِي السَّمَاعِ، فَهُوَ حُجَّةٌ».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ٣٩٦): «وَالْآخِرُ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعًا».

* وَقَدْ أَقْرَأَ أَبُو الرَّبِيعِ عَلَيَّ نَفْسِهِ بِالتَّدْلِيسِ، إِلَّا فِي رِوَايَةِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ.
فَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (جِئْتُ أَبَا الرَّبِيعِ، فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا كُتُبًا، فَقُلْتُ: سَمَاعُكَ مِنْ جَابِرٍ؟، قَالَ: وَمِنْ غَيْرِهِ، قُلْتُ: سَمَاعُكَ مِنْ جَابِرٍ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَ(ج ٢ ص ١٤٢ و ٤٤٣)، وَابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَيَّ الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٠٥) مِنْ طَرِيقِ حُبَيْشِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَيَّ قِلَّةِ إِطْلَاعِ الْمُقَلِّدَةِ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٢ ص ١٧٥)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٧)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١١٠)، وَ«النُّكْتَةَ عَلَيَّ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٣١).

وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ، فَدَفَعَ إِلَيَّ: «كِتَابَيْنِ»، قَالَ: فَلَمَّا صِرْتُ إِلَى مَنْزِلِي، قُلْتُ: لَا أَكْتُبُهَا حَتَّى أَسْأَلَهُ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: هَذَا كُلُّهُ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَا، مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ^(١)، قُلْتُ: فَأَعْلِمْ لِي عَلَى مَا سَمِعْتَ، قَالَ: فَأَعْلِمْ لِي هَذَا الَّذِي كَتَبْتُهُ عَنْهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَحِثُّتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَرَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ، وَانْقَلَبْتُ بِهِمَا، ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ عَاوَدْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ: أَسْمِعْ هَذَا كُلُّهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه؟، فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْنَا عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْلِمْ لِي عَلَى مَا سَمِعْتَ، فَأَعْلِمْ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي).

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المُحَلَّلِي» بِالْآثَارِ (ج ٧ ص ٣٩٦)، وَ(ج ١٠ ص ٩٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٦ ص ٢١٣٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرِيَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) قُلْتُ: فَهَلْ يَتَشَبَّهُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، بِقَوْلِهِ: أَنْ يَقُولَ: أَنْ عَنَعَنَةَ أَبِي الزُّبَيْرِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» تُقْبَلُ! * إِذَا هَذِهِ مُعَالَطَةٌ مَكْشُوفَةٌ مِنَ الْمُقَلِّدَةِ، لَيْسَ لَهَا أَذْنَى وَجْهٌ مِنَ الْقَبُولِ، لِأَنَّهُ اسْتَسَجَّ سَبِيئًا، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.

وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيْقُ الْمُغْنِي» لِلْأَبَادِيِّ (ج ١ ص ٣٤)، وَ«التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٨)، وَ«تَعْلِيْقُهُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٣١٣).

* وَأُورِدَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٤ ص ٣٢١)؛ مِنْ رِوَايَةِ: سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ، وَفِيهِ: (فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا كُلُّهُ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه؟، فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّخَشَبِيُّ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٥٢٦)، وَ(ق / ٣٢ / ط)، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرَوِيهَا عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه سَمِعْتَهَا مِنْهُ؟، فَقَالَ: مِنْهَا مَا سَمِعْتُهُ، وَمِنْهَا مَا حَدَّثْنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْنِي، وَلَا تُحَدِّثْنِي إِلَّا مَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: سَمِعْتُ، وَسَمِعْتُ حَتَّى كَتَبْتُ مَا كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ).

* وَأُورِدَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٤ ص ٣٢١)؛ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي جَعْفَرِ الْوَرَّاقِ الْبَسْتِيِّ يَقُولُ: قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْرِجْ إِلَيَّ كِتَابَ جَابِرٍ رضي الله عنه، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه كِتَابَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُمَا مِنْهُ؟، قَالَ: بَعْضُ سَمِعْتُ، وَبَعْضُ لَمْ أَسْمَعْ، فَقُلْتُ لَهُ: عَلَّمَ لِي عَلَى مَا سَمِعْتُ، فَعَلَّمَ لِي عَلَى شَيْءٍ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ؛ فَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَأَخْرَجَ لِي كِتَابَيْنِ، فَنَظَرْتُ فِيهِمَا، فَإِذَا عَنْ جَابِرٍ).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: قِيلَ، لِشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: (مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغُلَطَّ، وَإِذَا اتَّهَمَ بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهَمْ نَفْسَهُ، فَيُتْرَكُ طَرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَارُو عَنْهُ).

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (٤٣١)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٣٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (١٣١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ١٤٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٨٥٤)، وَ(٨٥٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٧ و ٧٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١٧١) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ، وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ جَمَعَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ الْأَحَادِيثَ الْكَثِيرَةَ، أَخْطَأَ فِي بَعْضِهَا، وَهِيَ مُتَّقَدَةٌ عَلَيْهِ، مِنْ قَبْلِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَأَصَابَ فِي الْبَعْضِ، الَّتِي عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ^(١)، لِأَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ الْخَطَأُ، وَلَا بُدَّ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٥): (وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمُتَّقَدَةُ غَالِبُهَا فِي مُسْلِمٍ، وَقَدْ انْتَصَرَ طَائِفَةٌ لَهَا فِيهَا، وَطَائِفَةٌ قَرَّرَتْ قَوْلَ الْمُتَّقَدَةِ.

وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِنَّ فِيهَا مَوَاضِعَ مُتَّقَدَةً بِلا رَيْبٍ.

(١) وَإِنْ انْتَحَبَ مِنْهَا: مَا كَانَ عَلَى: «شَرْطِ الصَّحِيحِ» عِنْدَهُ، فَهِيَ أَيْضًا مُتَّقَدَةٌ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا. * وَعَلَى ذَلِكَ تَوَافَرَتِ الْقَرَائِنُ، وَالشَّوَاهِدُ، الْمَحْسُوسَةُ، الَّتِي ذَكَرَهَا غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ، وَكَرِّرِ النَّظَرَ، وَابْحَثْ فِي أُصُولِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، حَتَّى يَتَجَلَّى لَكَ عَلَى النَّقْدِ الْعِلْمِيُّ. قُلْتُ: كُلُّ ذَلِكَ لِحِفْظِ الْوَحْيِ بِنَوْعِيهِ: بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ الذَّلِيلِ، عَظِيمَةُ النَّيْلِ، مُتَّسَعَةٌ الْأَرْجَاءِ، وَفِيهَا تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ، قَدِيمَةٌ وَحَدِيثَةٌ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ أَحَادِيثَهُمَا انْتَقَدَهَا الْأئِمَّةُ الْجَهَابِدَةُ، قَبْلَهُمْ، وَبَعْدَهُمْ، وَرَوَاهَا

خَلَائِقٌ لَا يُحْصِي عَدَدَهُمْ؛ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمْ يَنْفَرِدَا، لَا بِرِوَايَةٍ، وَلَا بِتَصْحِيحٍ.

* وَاللَّهُ تَعَالَى، هُوَ الْكَفِيلُ بِحِفْظِ هَذَا الدِّينِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩]. اهـ

قُلْتُ: وَالْجَهْلُ؛ فَسَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنْهُ: هُوَ أَخَذُ الْعِلْمِ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَالضَّبْطِ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى الرُّجُوعِ فِي كُلِّ فَنٍّ إِلَى أَهْلِهِ.^(١)

قَالَ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «آدَابِ الزَّفَافِ» (ص ٥٤):

«وَهَذَا الْقَوْلُ وَحْدَهُ مِنْهُ، يَكْفِي الْقَارِئَ اللَّيِّبَ، أَنْ يَقْنَعَ بِجَهْلِ هَذَا «الْمُتَعَالِمِ»،

وَافْتِرَائِهِ عَلَى الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ فِي ادِّعَائِهِ: الْإِجْمَاعَ الْمَذْكُورَ،

فَإِنَّهُمْ مَا زَالُوا إِلَى الْيَوْمِ يَتَّقِدُ أَحَدُهُمْ بَعْضَ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، مِمَّا يَبْدُوا لَهُ أَنَّهُ

مَوْضِعٌ لِلانْتِقَادِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، أَمْ أَصَابَ، وَانْتِقَادُ الدَّارِ قُطْنِي

وَعَيْرِهِ لَهُمَا، أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ).^(٢) اهـ

* وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٦٨).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا الْإِجْمَاعُ فِيهِ عُسْرٌ، لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

خِلَافُ مُقْتَضَاهُ.

وَأَنْظَرُ: «النُّكْتَةُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٣٥).

تَارَةً: أَنْ يَكُونَ سُكُوتُهُ عَنْ حَدِيثٍ؛ لِشِدَّةِ وُضُوحِ وَهْمِ الرَّائِي فِيهِ، وَاتِّفَاقِهِمْ
عَلَى طَرَحِ رِوَايَتِهِ هَذِهِ، لِشُدُودِهَا. ^(١)

وَتَارَةً: أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَكُونُ أَوْرَدَ الْحَدِيثِ؛ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانِ عِلَّتِهِ،
وَاخْتِلَافِهِ، فِي الْمَتْنِ، أَوْ الْإِسْنَادِ. ^(٢)

وَتَارَةً: أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ حَدِيثٍ مَا، لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ عَنْهُ
فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَتَارَةً: يُورِدُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِغَرَابَتِهِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَقَدْ تَعَرَّضَ
لِعَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، بِذِكْرِ غَرَابَتِهَا فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ. ^(٣)

(١) فَقَدْ جَرَتْ عَادَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، لِدَوَائِنِ السُّنَّةِ، عَلَى إِيْرَادِ أَحَادِيثَ؛ بِخِلَافِ الْقَصْدِ، الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ
أَلَّفَ هَذَا الْكِتَابَ، فَرَبَّمَا سَأَقَ مِنْ أَلْفَ فِي: «الصَّحَاحِ»؛ مِثْلُ: الْإِمَامِ مُسْلِمٍ حَدِيثًا، بِقَصْدِ نَقْدِهِ، وَبَيَانِ ضَعْفِهِ،
وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ.

(٢) فَهَكَذَا الْإِمَامُ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَبَّمَا أَوْرَدَ الْحَدِيثَ، لِنَقْدِهِ، وَبَيَانِ عِلَّتِهِ، وَاخْتِلَافِهِ فِي الْمَتْنِ، أَوْ الْإِسْنَادِ، فَافْهَمْ
لِهَذَا.

(٣) وَحِينَ يَخْفَى هَذَا الْأَصْلُ عَلَى الْمُقْلِدِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ، يُخْرِجُ الْحَدِيثَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيَنْسِبُ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَقْوِيَتَهُ، لِسُكُوتِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ!.

* وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ صَادَدَ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَصْدِهِ، وَيَزِدَادُ الْأَمْرَ بَعْدًا حِينَمَا تَكُونُ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي
بَيَانِ الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ، طَرِيقَةً خَفِيَّةً.

* لَا يَنْبَغُ لَهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَنْبَغُ لَهَا الْمُتَخَصِّصُونَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* فَأَلْوَجِبُ قَبْلَ نَسْبَتِهِ السُّكُوتَ إِلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، النَّظْرُ فِي طَرِيقَتِهِ، وَمَنْهَجِهِ فِي إِيْرَادِ الْأَحَادِيثِ، فَلَا

يُنْسَبُ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ حَدِيثٍ، إِلَّا إِذَا أَوْرَدَهُ عَلَى أُصُولِهِ فِي الْإِحْتِجَاجِ فَحَسَبُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي الْأَحَادِيثِ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ.
وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنْ يُحْكَمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
وُجُودِهِ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ».

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ
مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٩): (إِذَنْ: فَهُوَ رَحِمَهُ اللهُ، يُرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكُرُ أَوْلَا: الْأَسَانِيدَ
الْعَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.)^(١)
* وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا، بِحَيْثُ إِذَا جَاءَكَ حَدِيثٌ فِي بَابٍ مَعْيِنٍ، عَرَفْتَ: أَنَّ
الْمُقَدَّمَ مِنْهَا مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَنْقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ؛ كَالْمُتَابِعِ، أَوِ الشَّاهِدِ،
أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَيَذْكُرُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، أَوْلَا: بِإِسْنَادٍ نَظِيفٍ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَيَجْعَلُهُ
أَصْلًا، ثُمَّ يُتْبِعُهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فِيهِ ضَعْفٌ، لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَائِدَةٍ: فِيمَا قَدَّمَهُ، أَوْ آخَرَهُ.
قُلْتُ: فَهَذَا كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِيمَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي
كِتَابِهِ.

(١) وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللهُ، لَيْسَ لَهُ، أَيُّ: مَنَهِجٍ ثَابِتٍ فِي تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، بِالنَّسَبِ لِلتَّقْدِيمِ،
وَالتَّأخِيرِ.

* بَلْ يُقَدِّمُ، أَوْ يُؤَخِّرُ عَلَى حَسَبِ تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْأَسَانِيدَ بِاخْتِلَافِهَا فِي الْمُتُونِ، أَوْ بِالْعَكْسِ
عَلَى حَسَبِ، لِأَنَّ طَرِيقَتَهُ خَفِيَّةٌ فِي بَيَانِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي أَبْوَابِهِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الشَّانِ.

* فَبَجَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَقْوَامٌ مَا فَهَمُوا؛ الْفَهْمُ الصَّحِيحُ، «لِلصَّحِيحَيْنِ»، فَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ شَامِلٌ لِكُلِّ حَدِيثٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ، فَصَارُوا يَنْقِمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي انْتِقَادِهِمْ أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، رُغْمَ أَنَّ أُمَّةَ الْحَدِيثِ اسْتَشَنُوا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَهِيَ مُتَّقَدَةٌ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَهَذَا مِنْ وَاجِبِهِمْ فِي الدِّينِ.

* نَعَمْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مُعْظَمَ الْأَحَادِيثِ^(١)، الَّتِي فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: صَحِيحَةٌ، هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ، وَتَدَاوَلُوهُ فِي كُتُبِهِمْ.

قُلْتُ: فَأَهْلُ الْحَدِيثِ لَمْ يَنْتَقِدُوا حَدِيثًا، إِلَّا بَعْدَ التَّفْحُصِ وَالتَّمْحِيصِ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ النِّقْدَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ.

* فَقَدْ اعْتَنَى الْمُحَدِّثُونَ، بِنِقْدِ الْمَتْنِ، وَبِنِقْدِ الْإِسْنَادِ مَعًا.

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ الْهَجْمَةَ عَلَى السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا لَيْسَتْ وَليدَةَ الْيَوْمِ، وَلَا حَدِيثَةَ الظُّهُورِ، بَلْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ عَلَى يَدِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.^(٢)

(١) وَإِنْ زَعَمَ الْبَعْضُ، بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي «الصَّحِيحَيْنِ» كُلِّهَا قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

قُلْتُ: وَكَمْ مِنْ إِجْمَاعٍ نَقَلُوهُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ!

* وَاعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ضَعَفَهَا عُلَمَاءُ كِبَارٍ، وَمَا حَصَلَ إِجْمَاعٌ عَلَى صِحَّةِ كُلِّ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، لَا قَبْلَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَلَا بَعْدَهُمَا.

(٢) وَهَذَا الْجَاهِلُ لِمَاذَا يُسِيءُ الظَّنَّ، وَيُعَادِي أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَهُمْ أُمَّةٌ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى دِينِهِ، وَقَدْ نَقَلُوا الْعِلْمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَعْصُومِ، الَّذِي تَبَتَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ ﷺ بِدَلِيلٍ مَعْلُومٍ.

* حَيْثُ يُدَاوِلُ اللهُ تَعَالَى الأَيَّامَ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَدْهَبُ أَيَّامٌ، وَتَأْتِي أُخْرَى، وَيَتَقَلَّبُ فِيهَا أَهْلُ الأَهْوَاءِ بَيْنَ قَدِيمٍ وَجَدِيدٍ، وَبَيْنَ طَارِفٍ وَتَلِيدٍ فِي عَدَاوَتِهِمْ، لِأَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الإِعْتِرَاضِ، وَالتَّشْغِيبِ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ وَارِثٌ، اللَّهُمَّ سَدِّدْ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٦٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ العِلْمَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَقْلِ مُصَدِّقٍ، وَنَظَرٍ مُحَقِّقٍ، وَأَمَّا النُّقُولُ: الضَّعِيفَةُ، لَا سِيَّمَا المَكْذُوبَةُ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا).

* وَكَذَلِكَ النُّظَرِيَّاتُ الفَاسِدَةُ، وَالعَقْلِيَّاتُ الجَهْلِيَّةُ البَاطِلَةُ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا). اهـ
قُلْتُ: فَأَهْلُ الْحَدِيثِ بَحَّاثُونَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهَذِهِ كُتُبُهُمُ العِلْمِيَّةُ شَاهِدَةٌ عَلَيْهِمْ، فَأَيْنَ الخَلَلُ فِيهَا.

فَإِذَا إِيَّاكَ أَنْ تَلْقِي بِنَتَائِجِ عَجْزِكَ العِلْمِيِّ، وَخُمُولِكَ البَحْثِيِّ، فَتَفْتَضِحَ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٢٩ و ٣٣٠): (وَالعِلْمُ: إِذَا نَقَلَ مُصَدِّقٌ عَنْ مَعْصُومٍ، وَإِذَا قَوْلٌ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مَعْلُومٌ، وَمَا سِوَى هَذَا؛ فَإِذَا مَزَيْفٌ مُرْدُودٌ، وَإِذَا مَوْقُوفٌ لَا يُعْلَمُ، أَنَّهُ بَهْرَجٌ وَلَا مَنُفُودٌ). اهـ

(١) فَكُلُّ حَصِيلَةٍ لَكَ، لَا تَقُومُ عَلَى سَبِيلِ صَحِيحٍ فِي تَلْقَى العِلْمِ، أَوْ أَدَاةٍ صَالِحَةٍ لِلنَّقْدِ، فَلَيْسَ عِنْدَكَ حَصِيلَةٌ عِلْمِيَّةٌ صَحِيحَةٌ فِي التَّلْقَى، لِأَنَّهَا تَجْعَلُ عِلْمَكَ عُرْضَةً لِلشَّكِّ، فَأُشْرِبَ قَلْبُكَ الجَهْلَ المُرَكَّبَ فِي العِلْمِ، وَطَفِقْتَ تُجَادِلُ فِي الدِّينِ.

* وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ، أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى حَدِيثٍ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، الَّذِي عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ فِي الْأُصُولِ.

* لَكِنْ إِذَا انْفَرَدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَحَادِيثَ، قَدْ أَعْرَضَ عَنْهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ مُمَكِّنٌ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا الضَّعْفُ، خَاصَّةً إِذَا نَقَدَهَا أَيْمَةٌ الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَجَدَتْ أَحَادِيثُ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، وَهِيَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (وَلِهَذَا لَا يَتَّفِقَانِ عَلَى حَدِيثٍ، إِلَّا يَكُونُ صَحِيحًا لَا رَيْبَ فِيهِ، قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّتِهِ.^(١)) * ثُمَّ يَنْفَرِدُ مُسْلِمٌ فِيهِ بِالْفَاطِظِ يُعْرِضُ عَنْهَا الْبُخَارِيُّ، وَيَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ: مَعَ مَنْ ضَعَّفَهَا). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤَخَذَ عَنْهُ).^(٢)

(١) لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَحَدُوقَ، وَأَخْبَرَ فِي هَذَا الْفَنِّ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَافْتَهُمَ لِهَذَا.

(٢) هَذَا فِي الْغَالِبِ.

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ مَا أُكْرِعَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ رَاجِحًا عَلَى قَوْلِ مَنْ نَازَعَهُ.

* بِخِلَافِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ؛ فَإِنَّهُ نُوزِعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ مِمَّا خَرَّجَهَا، وَكَانَ الصَّوَابُ: فِيهَا مَعَ مَنْ نَازَعَهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ مُسْلِمٍ، مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ.

* بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلُّ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، مَعَ فَفْهِهِ فِيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢٠): (وَمِنْ أَعْصَرَ مَا تَرَجَّحَ بِهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ: «الْبُخَارِيَّ» أَجَلُّ مِنْ «مُسْلِمٍ»، وَأَعْلَمُ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩)؛ قِسْمُ الْحَدِيثِ: (وَالْبُخَارِيُّ: أَحَدُوقٌ، وَأَخْبِرُ بِالْفَنِّ مِنْ مُسْلِمٍ). اهـ.

* وَلِذَلِكَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا، لَمْ يَتَّقِدَا، تَقْيِدًا تَامًا، بِشَرْطِهِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا، وَلَمْ يَسِيرَا فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ الشُّرُوطِ عَلَى جَمِيعِ أَحَادِيثِ

صَحِيحَيْهِمَا، لِإِنَّهُمَا فَعَلَا ذَلِكَ التَّصَرُّفَ، وَالْخُرُوجَ عَنِ الشُّرُوطِ، لِرُجُوهِ عِلْمِيَّةِ مُعْتَبَرَةٍ^(١)، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعَامُلُ مَعَ كِتَابَيْهِمَا، بَأَنَاءٍ بِالْغَةِ تُحَقِّقُ مَقْصُودَهُمَا فِي التَّأْلِيفِ فِي السُّنَّةِ، حَتَّى يَكُونَ الْقَارِئُ عَلَى بَصِيرَةٍ، فَلَا يَتَقَوَّلُ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يَقُولَاهُ، وَلَا يُلْزِمُهُمَا بِمَا لَمْ يَلْتَزِمَاهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَقْدَحُ بِإِمَامَةِ: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ»، وَلَا بِمَكَانَةِ صَحِيحَيْهِمَا، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْتِي الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ، إِلَّا لِكِتَابِهِ الْكَرِيمِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٣٧): (قَدْ اسْتَدْرَكَ جَمَاعَةٌ عَلَى: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ، أَخْلَا بِشَرْطِهِمَا فِيهَا، وَنَزَلَتْ عَنْ دَرَجَةِ مَا التَزَمَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «ذَيْلِ تَذَكُّرَةِ الْحُفَّاطِ» (ص ٢٣١): فِي تَرْجَمَةِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي ضَمْنِ مُؤَلَّفَاتِهِ: (وَالْأَحَادِيثُ الْمُخَرَّجَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا بِضَعْفٍ وَانْقِطَاعٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَدًا مِنَ الْحُفَّاطِ انْتَقَدُوا «الصَّحِيحَيْنِ»، وَاسْتَدْرَكُوا عَلَى «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ؛ أَخْلَا بِشَرْطِهِمَا فِيهَا، وَنَزَلَتْ عَنْ دَرَجَةِ «الصَّحِيحِ»، وَكُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَلَا بُدَّ.

(١) وَقَدْ مَبَّرَا بِذَلِكَ الطُّرُقَ فِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُورِدَاهَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

* وَهَذَا لَا يَنْحَقُّ، إِلَّا بِاسْتِقْرَاءِ تَأَمُّ، وَقِرَاءَةِ نَاقِدَةٍ، وَبَصَرِ نَاقِدٍ، وَلَا يَنْتَأَى، إِلَّا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ الَّذِينَ قَضَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي رِحَابِ السُّنَّةِ، وَدَوَّابِهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٤٦)؛ الْفَصْلُ الثَّامِنُ: فِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي انْتَقَدَهَا عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، الْحَافِظُ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ السُّبُكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١١٥)؛ أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ، فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، لَهُ أَوْهَامٌ.

قُلْتُ: فَوْجُودُ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» لَا يُؤَثِّرُ عَلَى مِصْدَاقَيْتَيْهِمَا، وَلَا يُزَحِزِحُ رُتَبَتَيْهِمَا بَيْنَ كُتُبِ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.^(١)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧)؛ عَنِ حَدِيثِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»: (فَإِنَّ هَذَا انْفَرَدَ بِهِ «مُسْلِمٌ»، عَنِ «الْبُخَارِيِّ»، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِثْلُ: مَا رَوَى مُسْلِمٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «صَلَّى الْكُسُوفَ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ، وَأَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ»، انْفَرَدَ بِذَلِكَ عَنِ «الْبُخَارِيِّ»، فَإِنَّ هَذَا ضَعَّفَهُ حُذَّاقُ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالشَّيْخَانِ التَّرَمَّا تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، وَالشُّرُوطَ فِي مُعْظَمِ الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّهُمَا أَخْلَا بِهَا بُدُونِ قَصْدٍ، وَبِاجْتِهَادٍ مِنْهُمَا، وَخَالَفَا هَذِهِ الشُّرُوطَ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ صَحِيحَيْهِمَا^(٢)، وَهُمَا مِنَ الْبَشَرِ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ الْخَطَأُ، وَالسُّيَانُ، وَالْوَهْمُ.

(١) وَالْقَوْمُ: طَفِقُوا يُقَلِّدُونَ دُونَ أَدْنَى بَحْثٍ، أَوْ تَمْحِصٍ، أَوْ سُؤَالٍ عَنِ «الصَّحِيحَيْنِ»، فَوَقَعُوا فِي التَّعَصُّبِ الْمَذْمُومِ، وَلَا بُدَّ.

* وَهَذَا الصَّنْفُ لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ مَعًا، وَلَكِنَّهُ عَقَبَةُ أَمَامِ الْحَقِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦)؛ عَنِ
الْإِنْتِقَادَاتِ الَّتِي وَجَّهَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الصَّحِيحَيْنِ: (الْمَوَاضِعُ الْمُتَقَدِّدَةُ عَلَيْهَا فِي
مُسْلِمٍ). اهـ

قُلْتُ: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اشْتِرَاكِ الْإِمَامَيْنِ فِي اشْتِرَاطِ تَوَافُرِ الْعَدَالَةِ، وَالضَّبْطِ فِي
رِوَاةِ صَحِيحَيْهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَكْثَرَ تَشَدُّدًا مِنْ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الشَّرْطِ.
* لِذَا فَإِنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ: أَقَلُّ عَدَدًا مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى
الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ١٤ ص ٥٣٤): (وَشَرَطُهُ -
يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ - هَذَا أَعَزُّ مِنْ شَرْطِ كُلِّ كِتَابٍ صُنِّفَ فِي الصَّحِيحِ، لَا يُوَازِيهِ فِيهِ غَيْرُهُ،
لَا صَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَلَا غَيْرُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ،
وَأَفْقَهُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أُمَّةِ هَذَا الشَّانِ.
* وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ،
كَانَ ذَلِكَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةٍ قَدْ تَكُونُ غَالِبًا قَادِحَةً، وَقَدْ لَا تَكُونُ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ
فِي الْغَالِبِ يُبَيِّنُ هَذِهِ الْعِلَلَ فِي كُتُبِهِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ غَالِبًا أَسْهَلُ مِنْ شَرْطِ
الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فَتَنَبَّهُ.

(٢) وَهَذَا خُرُوجٌ عَنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ فِي الْجُمْلَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «تَهْدِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (ج ١ ص ٧١): (وَاعْلَمْ أَنَّ وَصْفَ الْبُخَارِيِّ بِارْتِفَاعِ الْمَحَلِّ، وَالتَّقَدُّمِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، عَلَى الْأَمْثَالِ وَالْأَقْرَانِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٨٦): (إِذَا عَرَفْتَ هَذَا: فَمَا أَخَذَ عَلَيْهِمَا مِنْ ذَلِكَ، وَقَدَحَ فِيهِ مُعْتَمِدٌ مِنَ الْحَفَاطِ، فَهُوَ مُسْتَشْنَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ سَنَّبَهُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهَا). اهـ.

وَذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٤٦)؛ وَأَقْرَهُ؛ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ اخْتِرَازٌ حَسَنٌ). اهـ.

* لِذَلِكَ، فَتَعَدَّدُ الْإِسْتِدْرَاكَاتِ عَلَى: «الصَّحِيحَيْنِ» لَا يَنْقُصُ مِنْ قَدْرِهِمَا.^(١)
قُلْتُ: فَهَذَا لَا يَنْقُصُ مِنْ قَدْرِ: «صَحِيحَيْهِمَا» شَيْئًا، فَصَحَّتْهُمَا لَا تَعْنِي: الْكَمَالَ وَالْعِصْمَةَ، وَنَفْيِ الْكَمَالِ وَالْعِصْمَةِ عَنْهُمَا، فَهَذَا يُتَطَلَّبُ بِالنَّقْدِ لِكِتَابَيْهِمَا.
* لِذَلِكَ وَصَلَ بِالْمُقَلِّدَةِ الْجَهْلَةَ فِي أَنَّ اسْتِدْرَاكَاتِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ» مَنْقُصَةٌ لَهُمَا! بَلْ هُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ كُلِّ مَا فِيهِمَا.

(١) لِأَنَّ هَذَا النَّقْدَ: هُوَ مِنْهُجُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَشَرَطِيهِمَا، وَنَحْنُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ، وَعَلَى ذَاتِ الشَّرْطِ، وَنَفْسِ الْمَنْهَجِ فِي النَّقْدِ الْعِلْمِيِّ.

* وَيَتَسَاءَلُونَ: إِذَا اعْتَبَرْنَا: «الصَّحِيحَيْنِ» كَامِلَيْنِ؛ فَإِنَّا بِذَلِكَ جَعَلَهُمَا:
 يُضَاهِيَانِ: الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ، يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِعِصْمَةِ
 الْإِمَامَيْنِ: الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ^(١)، وَهُوَ مَرْدُودٌ أَيْضًا.

* وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَكَانَةِ: «الصَّحِيحَيْنِ» الْعَالِيَةِ، عِنْدَ الْأُمَّةِ عَامَّةً، وَعِنْدَ
 الْعُلَمَاءِ؛ مِنْهُمْ: خَاصَّةً، إِلَّا أَنَّ لَا أَحَدًا، مِنْهُمْ: عَلَى مَرِّ الْقُرُونِ، لَمْ يَدَّعِ الْكَمَالَ
 «لِلصَّحِيحَيْنِ»، وَإِنْ شُهِدَ لَهُمَا؛ بِأَنَّهُمَا أَصَحُّ كُتُبِ السُّنَّةِ.

* إِنَّ الْمَكَانَةَ الْعَالِيَةَ الَّتِي تَبَوَّأَهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامَيْنِ: الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ فِي
 الْحَدِيثِ، وَعُلُومِهِ، لَا تَعْنِي بِحَالِ عِصْمَتَهُمَا مِنَ الْخَطَأِ، وَالزَّلَلِ؛ فَإِنَّ الْعِصْمَةَ لِأَنْبِيَاءِ
 اللَّهِ تَعَالَى فَقَطُّ.



(١) إِذَا، فَالْقَوْلُ بِكَمَالِ: «الصَّحِيحَيْنِ»، وَعِصْمَةِ: الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ يَشْعُرُ الْقَائِلُ، أَوْ لَمْ يَشْعُرْ، هُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ،
 لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ قَطُّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نِعْمَ الْمَعِينُ
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّنْقِيحَ لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخْلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِضِهَا بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا عَلَى أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَبْوَابِ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْحَافِظِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهِيَ مَعْلُودَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

* وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أُمَّةِ الْجَرَحِ

والتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذَكَرُ النَّوعِ

السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

* فَمِنْ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ وَمُضِيِّ

الزَّمَنِ الْبَعِيدِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَصْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ

الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته فِي «الْمَقَاتَوِي» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ

الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعَّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ

فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛

بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ: أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا

مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَايِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ

الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاقِهِمْ؛ كَابْنِ

الْمَدِينِيِّ، وَالْبَخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).^(١) اهـ

(١) انظر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلِكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.^(١)

* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانِي وَأَحْكَامٍ فَهِيَّةٍ، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، وَلَا حَسَنَةٍ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ؛ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غُفْرًا.

انظُر: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ؛ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ الْحُكْمَ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ
الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ
قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ
تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧
ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):
(وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا
حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ
مَنْ لَا يَدْرِي لَأَسْتَرَّاحَ وَأَرَّاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهُوَ لِأَنَّ الْمُقَلَّدَ الْمُتَعَصِّبَ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ بِمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِهِ
مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَنِجُوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ
عُذْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عُذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ
مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى
أَنَّهُمْ لَمْ يَحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُر: «هِدَايَةَ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَلِكِتَابِي: «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ
التَّقْلِيدِ»، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتَّبَاعُ الْحَقِّ

لَا الْإِنْتِصَارُ لِلْآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ

تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكُذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَأِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرِيدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحِسَانِ، وَالضُّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ

التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَيَبِينُ

الضَّعِيفَ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ،

وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ،

فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثٍ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

(١) انظر: «شرح العبودية» له (ص ٢٥٢).

(٢) أي: ذلك العالم المميز بين الصحيح، والضعيف.

وَقَالَ العَلَّامَةُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ البَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧):
 (مَنْ أَرَادَ الإِخْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ المَسَانِيدِ: إِنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِمَعْرِفَةِ مَا
 يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ، وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ
 وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ

* وَعَلَى هَذَا؛ فَالْمُتَكَلِّمُ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ، وَهُوَ لَمْ يَتَعَلَّمَهَا عَلَى وَجْهِ
 التَّفْصِيلِ، وَلَمْ يَأْتِ العِلْمَ مِنْ أبَوَائِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَامِيًّا فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ يَعْرِفُ مِنَ
 العِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الحُكْمِ... فَهُوَ كَالْعَامِّيِّ لَا يُعْتَدُّ بِخَلَافِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ
 عَامِّيٍّ بِالنُّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ). اهـ

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نُزْهَةِ الخَاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥١)؛ مُعَلِّقًا:
 (خُصُوصًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا، جَهْلًا مُرَكَّبًا يَجْهَلُ، وَيَجْهَلُ إِنَّهُ يَجْهَلُ). اهـ
 * ثُمَّ إِنْ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ اللهِ تَعَالَى، لِهَذَا الدِّينِ: أَنْ هَيَّا لَهُ رِجَالًا، لَا يَخَافُونَ
 فِي اللهِ تَعَالَى؛ لَوَمَّةٍ لَائِمٍ، نَذَرُوا حَيَاتِهِمْ لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالذَّبِّ عَنْهُ،
 وَعَمِلُوا عَلَى تَشْيِيتِ قَوَاعِدِهِ وَأُصُولِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحِجْرُ: ٩].

* فَهَؤُلَاءِ؛ هُمْ: أئِمَّةُ الحَدِيثِ النُّقَادِ، الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الحَدِيثَ، لِيُمَيِّزُوا جَيِّدَهُ مِنْ
 زَائِفِهِ، وَرَسَمُوا: مَنْهَجًا، لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي بَيَانِ صَحِيحِ الأَحَادِيثِ مِنْ سَقِيمِهَا،
 وَوَضَعُوا عِلْمَ الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعِلْمَ التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.
 * وَمَا هَذَا الكِتَابُ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، إِلَّا هُوَ فِي تَبْيِينِ عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ اللَّخْمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، فِي «رِسَالَةٍ»، بَعَثَ بِهَا إِلَى الْعِمَادِ الْأَصْفَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِ: (إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ) (١). اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا فَنَحْنُ عَازِمُونَ عَلَى تَصْحِيحِ، وَتَصْوِيبِ، وَتَبْيِينِ، مَا فِي: الْكُتُبِ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ عِلَلٍ فِي الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَا طَالَتْ بِنَا الْحَيَاةِ، وَجَرَى الْقَلَمُ بَيْنَ الْأَتَامِلِ، وَوَقَعَ النَّظَرُ عَلَى ضَعْفِ الْبَشَرِ!، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

* فَإِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ، هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمَّقُهَا غَوْرًا، وَأَكْثَرُهَا أَهْمِيَّةً، وَأَصْعَبُهَا تَنَاوُلًا؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَثَبَّتِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَعَتْ فِي الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَاطَّلَاعِ فِي عُلُومِ عِدَّةٍ.

* وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَخُوضُهُ؛ إِلَّا مَنْ عَلَا فِي الْفَهْمِ كَعْبُهُ، وَاتَّسَعَتْ رُقْعَةُ مَعَارِفِهِ وَدِرَايَتِهِ، إِذِ الْقَاصِرُ فِيهِ مُخْبَطٌ، وَالنَّاقِصُ فِيهِ مُخَلَّطٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: (مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَادِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلرِّجَالِ، وَأَعْلَمَهُ

بِشَأْنِهِمْ). (٢)

(١) وَأَنْظُرْ: «إِتْحَافَ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ١ ص ٣).

(٢) أَنْزَلَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا شَكَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، طَرَحَهُ

كُلَّهُ).^(١)

قُلْتُ: وَعِلْمُ الْعِلَلِ مِنْ أَثْقَلِ الْعُلُومِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَصْعَبِ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ الْخَفِيَّةِ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فَهُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ؛ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يَمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمُذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأُمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّىَ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَمَهُ، وَفَقِهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَتْهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ

أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ؛ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ،

وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ

الِاخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ،

وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ: الْوُقُوفُ عَلَى

دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ اللَّطِيفَةُ، قَائِمَةٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، لِتَعْلَمَ بَيِّنَةً وَاضِحَةً،

وَلِتَسْتَبِينَ لَكَ الضَّحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ، لِأَوْلِيكَ الْخَائِضِينَ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ فِي الدِّينِ.^(١)

* لِتَتَأَكَّدَ لَكَ؛ الْجُمْلَةُ الشَّهِيرَةُ الدَّائِعَةُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِالْعَجَائِبِ»،

وَنَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ الْفَاضِحِ، الْوَاضِحِ.^(٢)

(١) وَأَنْظُرْ: «الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٢٩)،

وَ«نَهَايَةَ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مَنْهَاجِ الْأُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الْإِبْهَاجَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ

(ج ١ ص ٢٨١)، وَ«الْحَاشِيَةَ عَلَى أَسْتَى الْمَطَالِبِ» لِلرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ (ج ٤ ص ٢٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٨٤).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٤١): (فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ،
 أَنْ لَا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ
 فِيهِ مِنْهُ، لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَدْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ
 * فَاللَّهُ الْعَظِيمَ؛ أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَكْتُبَنَا فِي
 زُمْرَةِ الذَّابِّينَ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.
 وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ ﷺ،

لِلأَحَادِيثِ فِي الأَبْوَابِ مِنْ: «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

(١) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ رضي الله عنه: (بَلَّغْنِي أَنَّ الصَّرَاطَ أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، وَأَدَقُّ مِنَ

الشَّعْرَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: هَكَذَا بَلَاغًا (ج ١ ص ١٧١).

يَعْنِي: ذَكَرَهُ بَلَاغًا، مُعَلِّقًا؛ بِدُونِ إِسْنَادٍ. ^(١)

* فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، شَاذَةٌ.

وَالخَطَأُ مِنْ عَيْسَى بْنِ حَمَّادِ المِصْرِيِّ، وَهُوَ شَيْخُ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ.

* وَعَيْسَى بْنُ حَمَّادِ المِصْرِيِّ، هُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ مِنَ الثَّقَاتِ عَنِ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ،

وَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ: «سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ»، دُونَ: «أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ».

* هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ

بِهِ.

(١) وَمِنْ هَذَا الوُجْهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ المُجَبِّ فِي «صِفَاتِ رَبِّ العَالَمِينَ» (ج ٤ ص ١٤٧٨)؛ عَنِ أَبِي سَعِيدِ

الخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ فِي «جُزْءٍ فِي مَجْلِسٍ مِنْ فَوَائِدِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٥)،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيِيَّةِ» (ص ١٠٢)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الإِيمَانِ» (٨١٧) مِنْ ثَلَاثِ
طُرُقٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَحْدَهُ فِي «الرُّؤْيِيَّةِ» (ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

صَالِحٍ.

* كِلَاهُمَا: عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ، مُطَوَّلًا؛ فِي
حَدِيثٍ: «رُؤْيِيَّةُ الرَّبِّ» تَعَالَى، وَفِي آخِرِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ: (بَلَّغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ
أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٤٠٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي
«الْأَوْلِيَاءِ» (٢٣) مِنْ طَرِيقِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي
هِلَالٍ قَالَ: (بَلَّغَنِي أَنَّ الصِّرَاطَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَكُونُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ،
وَعَلَى بَعْضِ النَّاسِ مِثْلَ الْوَادِي الْوَاسِعِ).

وَعَلَّقَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» (ج ١ ص ٥٥٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ.
* فَأَخْطَأَ: عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ فِي قَوْلِهِ: قَالَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ: (بَلَّغَنِي
أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧١): (قَرَأْتُ عَلَى عَيْسَى بْنِ حَمَّادٍ
زُغْبَةَ الْمِصْرِيِّ، هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ، وَقُلْتُ لَهُ: أَحَدْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنكَ؛
أَنَّكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِعَيْسَى بْنِ حَمَّادٍ: أَخْبِرْكُمْ اللَّيْثُ

بُنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَرَى رَبَّنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَحْوٌ؟ قُلْنَا: لَا»، وَسُقَّتِ الْحَدِيثَ حَتَّى انْقَضَى آخِرُهُ، وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ.

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمَلُوهُ، وَلَا قَدَمٍ قَدَمُوهُ، فَيَقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «بَلَّغْنِي أَنَّ الْجِسْرَ، أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ».
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: «فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَعْطَيْنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»؛
وَمَا بَعْدَهُ، فَأَقْرَبُ بِهِ: عَيْسَى بْنُ حَمَادٍ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ» (٧٤٣٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَثَرُ أَبِي سَعِيدٍ: (بَلَّغْنِي أَنَّ الصَّرَاطَ، أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، وَأَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ).
وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى شُدُوزِ هَذَا اللَّفْظِ فِي حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه.

* وَسَائِرُ أَصْحَابِ: زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، مِمَّنْ رَوَوْا: هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَمَعْمَرُ الْأَزْدِيُّ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ؛ لَمْ يَذْكُرُوا: زِيَادَةَ: «بَلَّغْنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ».^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ لِلْبُخَارِيِّ» (٤٥٨١)، وَ(٧٤٣٩)، وَ«الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (٣٠٢)، وَ(٣٠٣)، وَ«السُّنَنِ» لِابْنِ مَاجَةَ (٦٠)، وَ«الْمُسْنَدُ» لِأَحْمَدَ (١١١٢٧)، وَ(١١٨٩٨).

* وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا: أَصْحَابُ؛ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ كَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَطَاءِ

بْنِ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، مِمَّنْ رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، بِطَوْلِهِ. ^(١)

* وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ: زِيَادَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ مُنْقَطِعَةٌ؛ فَسَنَدُ الْحَدِيثِ، الَّذِي جَاءَتْ

فِيهِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ؛ فِيهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، وَهُوَ مُخَلِّطٌ. ^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِيَحْتَجَّ بِهِ،

فَتَنْبَهَ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله؛ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ أَخْبَارًا، مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ،

سَيَبِيْنُهَا، مِنْهَا: أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ؛ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ لَهُ، مُبَيِّنًا فِيهَا الْإِخْتِلَافَ فِي

الرَّوَايَةِ. ^(٣)

وَقَدْ طَبَّقَ ذَلِكَ التَّعْلِيلَ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ، فَوَعَدَ، وَوَفَّى. ^(٤)

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧): (قَدْ شَرَحْنَا مِنْ

مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ، مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوَفَّقَ لَهَا.

* وَسَنَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِضَاحًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ

ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِضَاحُ، إِنْ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

(١) وَأَنْظُرُ: «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِلْبُخَارِيِّ (٨٠٦)، وَ(٦٥٧٣)، وَ(٦٥٧٤)، وَ(٧٤٣٧)، وَ(٧٤٣٨).

(٢) أَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ١٥٠)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٩٠).

(٣) أَنْظُرُ: «مُقَدِّمَةُ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧).

(٤) وَأَنْظُرُ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٢٢).

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رحمته فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ
الإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ^(١) مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلَّ حَدِيثٍ
فِي كِتَابِهِ: يَحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا اخْتَجَّ
بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ^(٢)، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّلْعِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتَرَكُوهَا،
وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا
مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ
الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرَكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ
الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِّ، ثُمَّ يَقُولُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ:
أَخْرَجَهَا الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ
أَكْيَاسِهِمْ.

(١) وَأَنْظَرُ: «الْمُنْهَاجُ لِلنُّوَرِيِّ» (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٢) قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بَأَنَّ يُوقَفَهُ
عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

قَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالْتَّبَعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكَرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَوْرَدَهُ لِيَبَيِّنَ الْإِخْتِلَافَ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتْنًا، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.^(١)

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الرَّوَايَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكَورَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ، لِيُنْبِئَهُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.
وَوَظَنَ ظَانُونَ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُوفِّي قَبْلَ تَأْلِيفِهَا). اهـ

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْإِمَامِ الْمُعْلِمِ» لِلدَّيْبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكَمَّلِ الْإِكْمَالِ» لِلْسَّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالْتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

قُلْتُ: فَلَا إِمَامَ مُسْلِمٍ ﷺ؛ التَّرَمَّ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، مَعَ التَّرَامِهِ أَيْضًا،
بِذِكْرِ الْعِلَالِ، وَاخْتِلَافِ الْأَسَانِيدِ فِي مَوْضِعِهَا.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ ﷺ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَالِ الَّتِي فِي
كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا
وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ). اهـ

* وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: الْحَافِظِ ابْنِ مَنْدَةَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٣ ص ٧٨١)؛ قَالَ سَعِيدُ
بْنِ أَبِي هِلَالٍ: (بَلَّغَنِي: أَنَّ الصَّرَاطَ أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، وَأَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ)^(٢). وَهُوَ:
مُعْضَلٌ، لَا يَصْحُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١١ ص ٤٥٤): (وَهُوَ: مُرْسَلٌ، أَوْ
مُعْضَلٌ).

* وَوَقَعَ عِنْدَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٥٠)؛ أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ:
«سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ».

مِمَّا يَتَبَيَّنُ: بَأَنَّ ذِكْرَ أَبِي سَعِيدٍ؛ عِنْدَ مُسْلِمٍ، فِيهِ: تَضْعِيفٌ، وَتَحْرِيفٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٢٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي
عِيَاضِ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ«الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٧٥)، وَ«الدِّيَّانَةَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ»
لِلشَّيْطَوِيِّ (ج ١ ص ٩٢).

(٢) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ: (بَلَّغْنَا أَنَّ الصَّرَاطَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَلِبَعْضِ النَّاسِ؛
مِثْلُ: الْوَادِي الْوَاسِعِ).

* وَهِيَ: رِوَايَةٌ مُنْكَرَةٌ أَيْضًا.

* وَالصَّحِيحُ: بِأَنَّ الْقَائِلَ؛ هُوَ: «سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ»، رَاوِيَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُعْضَلٌ.

وَيُؤَيِّدُهُ: بِأَنَّ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ هَذَا: رَوَاهُ أَيْضًا؛ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٧٦١)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَوْلِيَاءِ» (ص ٤٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» تَعْلِيْقًا (ج ١ ص ٣٣٣) مِنْ طَرِيقِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ بِهِ؛ فَهُوَ: تَصَحَّفَ مِنْ: «سَعِيدٍ» إِلَى «أَبِي سَعِيدٍ»، فَتَقَطَّنَ لِهَذَا. قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا، فِيهِ رِشْدِينَ بْنُ سَعْدِ الْمَهْرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مُخْتَلِطٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قُلْتُ: ثُمَّ لَمْ يَذْكَرْ مِنْ أَيْنَ بَلَغَتْهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَأَيْنَ مَصْدَرُهَا.

* وَالْمَشْهُورُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ لَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ، بِأَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ، إِلَّا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَمَعْلُولٌ. وَهَذَا الْقَوْلُ: هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، لَمْ تَذْكَرْ أَنَّ الصَّرَاطَ، كَحَدِّ السَّيْفِ.

وَالِيكَ الدَّلِيلُ:

* فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ؛ وَفِيهِ: (وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا، وَأُمَّتِي، أَوَّلَ مَنْ يُحْيِيهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ؛ إِلَّا الرَّسُلُ، وَدَعْوَى الرَّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ: كَلَالِيبٌ، مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ،

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٣٢٦).

هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟، قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ ﷺ: فَإِنَّهَا مِثْلُ: شَوْكِ السَّعْدَانِ^(١)؛
غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخَطَّفَ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْمُوثِقُ^(٢) بَقِي
بِعَمَلِهِ، أَوِ الْمُوثِقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدُلُ^(٣)، أَوِ الْمُجَازِيُّ^(٤) حَتَّى يُنَجَّى، أَوْ نَحْوُهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ» (٦٥٧٣)،
وَوَسَّيْتُمْ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (١٨٢)، وَأَحْمَدُ فِي
«الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ١٤٣ و ١٤٦ و ٣٠٣ و ٣٠٧)، وَ(ج ١٦ ص ٥٢٦ و ٥٢٩)، وَابْنُ
خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٩ و ٤٨٠)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٢٨٤)، وَفِي
«الرَّقَائِقِ» (١٢٠٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٦)، وَعَبْدُ
الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ
الصَّلَاةِ» (٢٧٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٦٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي
«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٤٦ و ٢٤٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ
السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٧٤)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٠)، وَابْنُ حِبَّانَ

(١) السَّعْدَانُ: وَهُوَ نَبَاتٌ، ذُو شَوْكٍ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي طَيْبِ مَرْعَاهُ.

(٢) الْمُوثِقُ: الْهَالِكُ، يُعْنِي: الْمُهْلَكَ بِسَبَبِ عَمَلِهِ السَّيِّئِ.

(٣) الْمُخْرَدُلُ: الَّذِي يَمْشِي مَشْيًا لَيْسَ مُعْتَدِلًا مُسْتَقِيمًا، وَقِيلَ: الْمُخْرَدُلُ: هُوَ الْمُقَطَّعُ.

(٤) الْمُجَازِيُّ: مِنَ الْجَزَاءِ.

انظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١١ ص ٤٥٣ و ٤٥٤)، وَ«شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١٥ ص ١٧٦)،
وَ«التَّغْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِسَيِّدِ بْنِ عَيْنِينَ (ج ١٤ ص ٥٥٢)، وَ«التَّغْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لَهُ
(ج ١ ص ٦٢٧)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢٣ ص ١٣٤)

فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ١٦ ص ٤٥٠ و ٤٥١)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (١٠٣)، وَ(٨٠٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٤٢ وَ ٣٤٣ وَ ٣٤٤ وَ ٣٤٥)، وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ٤٨٦)، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي «الرُّؤْيِيَّةِ» (٢٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْوَرْكَانِيِّ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْهَاشِمِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي كَامِلٍ مُظَفَّرِ بْنِ مَدْرِكِ الْخُرَّاسَانِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ، وَكَيْثَ بْنِ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدِ الْأَزْدِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ، كِلَاهُمَا: عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَخْبَرَهُ بِهِ، مُطَوَّلًا. وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٣٧)؛ بَابُ: الصَّرَاطُ جَسْرُ جَهَنَّمَ.

قُلْتُ: فَاجْمَعْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ، عَلَى وَصْفِ، هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةً: «فِي الصَّرَاطِ أَنْ حَدَّهُ؛ كَحَدِّ السَّيْفِ»، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى نَكَارَتِهَا.

* وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمْتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبُ، مِثْلُ: شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ صلى الله عليه وسلم: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ

(١) فالأحاديث الصحيحة، تُعلِّقُ الأحاديث التي ذَكَرَتْ: أَنَّ صِفَةَ الصَّرَاطِ: «كَحَدِّ السَّيْفِ».

عَظَمِهَا؛ إِلَّا اللَّهُ، تَخَطَّفَ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّدُلُ، ثُمَّ يَنْجُو). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُحِيزُ بِأُمَّتِي مِنَ الرُّسُلِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ» (٨٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السَّنَنِ» (١٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٤٦ و ٢٤٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» (ص ٣٠٠)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٦٤٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «التَّوْحِيدِ وَفَضْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ص ٥٦)، وَابْنُ الْمُحِبِّ فِي «صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ج ٤ ص ١٤٧٩)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٩) مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ حَمَزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَخْبَرَهُمَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

* وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مُطَوَّلًا، وَفِيهِ: (فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم، فَيَقُومُ فَيُؤَذِّنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحْمُ، فَتَقُومَانِ جَنْبَتِي الصَّرَاطِ: يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوْلَكُمْ كَالْبَرْقِ، قَالَ: قُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي!، أَيُّ شَيْءٍ كَمَرُّ الْبَرْقِ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ، وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، ثُمَّ كَمَرُّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرُّ الطَّيْرِ، وَشَدَّ الرَّجَالِ تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصَّرَاطِ، يَقُولُ: رَبِّ، سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تَعَجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا، قَالَ: وَفِي حَافَتِي

الصَّرَاطِ كَلَالِيْبُ^(١) مُعَلَّقَةٌ: مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أَمَرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ^(٢) نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ^(٣) فِي النَّارِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ المُخْتَصَرِ مِنَ السَّنَنِ» (١٩٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٨٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤١٥ و ٤١٦)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «البُعْثِ» (ص ٣٢)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٧٩ و ١٨٠)، وَالبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٧ ص ١٦٠)، وَ(ج ١٧ ص ١٥٨)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «البُعْثِ وَالنُّشُورِ» (ص ٣٠٤)، وَابُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٨١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ؛ مُطَوَّلًا.

وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ)؛ فَهُوَ كالتَّفْسِيرِ؛ لِقَوْلِهِ رضي الله عنه: (فَيَمُرُّ أَوْلَكُمُ

كالبَرْقِ)؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي سُرْعَةِ المُرُورِ عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ، وَأَعْمَالِهِمْ.^(٤)

(١) الكَلَالِيْبُ: جَمْعُ كَلُوبٍ، بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ حَدِيدَةٌ مَعُوجَةٌ الرَّاسِ، وَيُنْشَلُ بِهَا الشَّيْءُ.

(٢) المَخْدُوشُ: مَقْشُورُ الجِلْدِ.

(٣) المَكْدُوسُ: هُوَ المَدْفُوعُ فِي النَّارِ، وَيُقَالُ: وَتَكَدَّسَ الإنسانُ، إِذَا دَفِعَ مِنْ وَرَائِهِ، فَسَقَطَ، وَهُوَ الَّذِي جُمِعَتْ يَدَاهُ، وَرِجْلَاهُ، وَأُلْقِيَ إِلَى مَوْضِعٍ.

انظُر: «النَّهَائَةَ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ» لِابْنِ الأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٤)، وَ(ج ٤ ص ١٥٥ و ١٩٥ و ١٦٢)، وَ«شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١٥ ص ١٨٠)، وَ«المُعْجَمَ الوَاسِطَ» (ج ٢ ص ٨٠٠)، وَ«فَتْحَ البَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥٤)، وَ«عُمَدَةَ القَارِي» لِلعَيْنِيِّ (ج ٢٣ ص ١٣٤)، وَ«شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٧٥).

(٤) انظُر: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٧٥).

(٢) وَمِثَالٌ لِإِعْلَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ: مِثْلُ: حَدِيثِ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبَدِ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه، فِي: «تَحْرِيمِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ».

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠٢٧) مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بِنِ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَقَالَ ﷺ: (أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ).

* فَقَدْ سَأَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، لِبَيَانِ عِلَّتِهِ، فَقَدْ أوردَهُ فِي وَسْطِ الْبَابِ، فَذَكَرَ قَبْلَهُ الْأَسَانِيدَ الصَّحِيحَةَ الْمَشْهُورَةَ.

فَأوردَ رِوَايَةَ: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي آخِرِ الْبَابِ، لِبَيَانِ عِلَّةِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا، الرِّوَاةِ الثَّقَاتِ. (١)

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢٠٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١١٠)، مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بِنِ شَيْبٍ عَنْ ابْنِ أُعَيْنَ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٢٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَالْمَنْسُوخِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٥٧)،

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١١٠)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٣٨٢)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٤٢)، وَالْبَاغَنْدِيُّ فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ

الْعَزِيزِ» (٨٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٢٦٢) مِنْ طَرِيقِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

(١) انظُر: «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ١٠٢٧).

أَعْيَنَ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبَّاتَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ يُعْرَفُ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَلَا يُعْرَفُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٢٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٩٢٠)، وَ(١٤٩٢٢)، وَ(١٤٩٢٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ٦٩)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ٧١)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٠٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (ج ١ ص ١٧٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢٠٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٣٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ١٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥٠)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٩٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٠٧) وَ(١١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٢٥ و ٢٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٥٠٤)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٦ ص ٣٢٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَّانِ» (٩٠٤٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ» (٣٦)، وَ(٤٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، وَبِشْرِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَمَعْمَرٍ، وَوَكَيْعٍ، وَسُفْيَانَ، وَعَبْدِ رَبِّهِ بْنِ

سَعِيدٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

فَحَدِيثُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَمْوِيِّ، هُوَ الْمَحْفُوظُ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، وَحَدِيثُ وَالِدِهِ، عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَمْوِيِّ؛ فَإِنَّهُ مَعْلُولٌ، لَا يَصِحُّ، وَقَدْ أَعَلَّهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٢٠)، وَالْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ فِي «عِلَلِ الْأَحَادِيثِ» (ص ١١٧).

قُلْتُ: وَالْخَطَأُ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ أَعْيَنَ.

وَخَالَفَهُ أَيْضًا: حُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ حَازِمِ السُّلَمِيِّ؛ فَرواهُ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٩).

وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ رحمته فِي «عِلَلِ الْأَحَادِيثِ» (ص ١١٧)؛ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ: سَلَمَةَ بْنِ شَيْبِ بْنِ أَعْيَنَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَبَلَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: (وَهَذَا رَوَاهُ حُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشٍ - وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِدُونَ ابْنِ أَعْيَنَ^(١)) - عَنْ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي عَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ.

(١) يَعْنِي: لَيْسَ الْحُسَيْنُ، دُونَ: ابْنِ أَعْيَنَ، فِي الثَّقَةِ.

* وَالْحُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشِ السُّلَمِيِّ، ثِقَةٌ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٢٤٩).

وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، إِنَّمَا هُوَ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ

الْعَزِيزِ، رَوَاهُ عَنْهُ النَّاسُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٢٠): (سَأَلْتُ

أَبِي: عَنْ حَدِيثٍ: رَوَاهُ سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَعِينٍ، عَنِ مَعْقِلٍ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ
بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ
الْمُتْعَةَ»؟

قَالَ أَبِي: رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءِ الْحِصْنِيِّ، عَنِ مَعْقِلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبِي: لَمْ يَزَلْ فِي قَلْبِي مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَعِينٍ؛ حَتَّى رَأَيْتُ هَذَا

الْحَدِيثَ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَجَاءٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، هَذَا الْحَدِيثَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُومَةً،

لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيَةِ

السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَأَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأُصُولِ وَالِإِحْتِجَاجِ

بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ! (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَهَمُّ شَيْءٍ فِي تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ

الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ الْبَحْثُ فِي عِلَلِ الْمُتُونِ، وَأَخْطَاءِ الرَّوَاةِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْحَفَاطُ نَقْدَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ، يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْفُنُونَ الْجَلِيلَةَ: عُلُومَ الْحَدِيثِ) (٢). اهـ

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ يَعْرِفُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، بَلْ كَانَ مِنْ جُمَلَةِ الْمُفَعَّلِينَ

لَهَا.

قُلْتُ: فَالْنَظَرُ يُبَغِي أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى مَدَى احْتِرَامِهِ، لِتِلْكَ الْمَعَايِيرِ الْعِلْمِيَّةِ، لَا إِلَى

وُجُودِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ فَحَسْبُ. (٣)

* وَهَنَّاكَ أَحَادِيثُ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا

لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُسَبَّ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الْحَدِيثِ،

(١) فَإِذَا كُنْتَ أَهْلًا الْمُقَلِّدِ الْمُتَعَالِمِ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفْرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَبِأَيِّ حَقٍّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنَّا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَمُرَاعَاةَ لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلْسُنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَإِذَا عَرَضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُومًا فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسِعْهُ عَقْلُكَ الشَّارِدُ، وَفَهَمَكَ

السَّقِيمَ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ إِلَى اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ؟

(٢) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» (ج ١ ص ١٤٩).

(٣) فَانْتَفَى لِكُونَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، عِنْدَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

بِمَجْرَدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ^(١)، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

قُلْتُ: فَإِلْمَامُ مُسْلِمٍ رحمته، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التَزَمَ بِذِكْرِهِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا^(٢)، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ حَيْثُ قَالَ: (وَسَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُتَنَكَّرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمَنْقُولٌ عَن قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيَّينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ أُمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ

(١) وَهَذَا مِمَّا أَدَّى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مِنْ عِلْمٍ، وَجَهَلَهَا مِنْ جَهْلِ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ حَرَلِيُّ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ
 الْإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ^(١) مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ حَدِيثٍ
 فِي كِتَابِهِ: يُحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا احْتَجَّ
 بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ^(٢)، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّلْعِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتْرُكُوهَا،
 وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَرَلِيُّ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا
 مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ
 الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُتَنَكَّرَةِ، وَتَرَكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ
 الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ
 أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ
 أَكْيَاسِهِمْ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالِ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بَأْنَ يُوقَفُهُ
 عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْ فِيهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا). اهـ

وقال الإمام مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحَفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرَبَّمَا أَضَفْنَا إِلَى ذَلِكَ بُدْأًا، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشَقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى غَرَضٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُّعٍ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيْقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّتَبُّعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكَرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا يُورِدُ أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ مِنْ وَافِقٍ هَؤُلَاءِ الْأئِمَّةِ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»؛ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ؛ يُعَدُّ: تَعَدِّيًا عَلَى «الصَّحِيحِينَ»؟! (١)

وَقَدْ أَعَلَّ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٣٥)، وَفِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٩١)، وَفِي «آدَابِ الزَّرْفَانِ» (ص ٦١)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ يُسَمَّى صَحِيحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، مِثْلَ: الْأَفَاطِ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَنَازَعَهُ فِي صَحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ). اهـ

(٣) وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ أَيْضًا فِي تَعْلِيلِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِلْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ: نَذَرْتُ حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه: فِي «الْوَصِيَّةِ بِالثَّلْثِ».

فَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٥٣)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ

(١) إِذَا لِمَاذَا الْمُقَلِّدُ: يَهْوَسُ، وَيُسْوَسُ عَلَى انْتِقَادَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثَ فِي: «الصَّحِيحِينَ» عَلَى طَرِيقَةِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ؛ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه يَعُودُهُ بِمَكَّةَ).^(١)
وَهَذَا مُسْنَدٌ مُتَّصِلٌ.

ثُمَّ أَرَدَفَهُ مُسْلِمٌ: فَرَوَاهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٣)؛ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ الْعَتَكِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: (مَرَضَ سَعْدُ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ)؛ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ.
وَهَذَا مُرْسَلٌ أَيْضًا.

ثُمَّ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٣)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ،

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ الْمُتَمَرِّدِ» (٥٢٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٦١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ١٨)، كُلُّهُمْ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١٤٤٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٦) مِنْ طَرِيقِ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدُّورَقِيُّ فِي «مُسْنَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ» (ص ٧٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَلِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ بَنِي سَعْدٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدُّورَقِيُّ فِي «مُسْنَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ» (ص ٧٧) عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٢٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «المُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٧٤)، وَالْهَيْثَمِيُّ بْنُ كَلَيْبٍ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٥١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بِهِ.

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثْنِيهِ، بِمِثْلِ: حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: (مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ)، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيْرِيِّ.
وَهَذَا مُرْسَلٌ كَذَلِكَ.

فَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ؛ حَدِيثَ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

* فَذَكَرَهُ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ: فَأَسْنَدَهُ عَنْ أَيُّوبَ بِهِ؛ مُتَّصِلًا.

* وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِهِ؛ مُرْسَلًا.

* وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيْرِيِّ بِهِ؛ مُرْسَلًا.

وَهَذَا خُلَاصَةٌ: كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ إِعْلَالِهِ بِالْإِرْسَالِ، وَهُوَ فِي «صَحِيحِ

مُسْلِمٍ».

وَذَهَبَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١١ ص ٨٢ و ٨٣)؛ إِلَى

تَصْحِيحِ: هَذِهِ الرَّوَايَةُ، وَإِلَى أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يَقْدَحُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ حُمَيْدًا؛

تَارَةً: يَرُويهِ مُرْسَلًا، وَتَارَةً يَنْشِطُ، فَيَرُويهِ: مُتَّصِلًا، وَأَنَّ الْوَصْلَ وَالْإِرْسَالَ؛ كِلَاهُمَا:

صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْوَصْلَ عِنْدَهُ زِيَادَةٌ: «ثِقَّةٌ» وَجَبَ قَبُولُهَا.

وَفِي هَذَا نَظْرٌ.

* وَيَعَكِّرُ عَلَيْهِ: قَوْلُ الإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ: «حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَثْبَتَ مِنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَابْنِ عَلِيَّةَ، وَالثَّقَفِيَّ، وَابْنَ عَيْنَةَ».^(١)

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَثْبَتَ فِي أَيُّوبَ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ».^(٢)
وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «مَنْ خَالَفَهُ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا فِي أَيُّوبَ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُهُ فِي

أَيُّوبَ».^(٣)

قُلْتُ: فَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، مُرْسَلًا، وَخَالَفَهُ الثَّقَفِيُّ، فَروَاهُ مَوْصُولًا.

* وَعَلَى قَوْلِ الإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ، فَالْقَوْلُ، قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَالْمُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٣٨).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ»

(ج ٤ ص ٢٨٦).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٣٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ١٢٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمُزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٧ ص ٢٤٧).

* وَهَذَا الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «التَّبَعِ» (ص ٣١٧)؛ فِي تَضْعِيفِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَتَرْجِيحِ، رِوَايَةِ: حَمَادِ بْنِ زَيْدِ الْمُرْسَلَةِ عَلَيْهَا. وَتَابَعَ الثَّقَفِيُّ: وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ البَصْرِيِّ، فَإِنَّهُ فِي رِوَايَةٍ^(١) هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ أَيُّوبَ؛ مُتَّصِلًا.

* وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُمَيْدٍ، مُرْسَلًا، فَهِيَ مُتَابَعَةٌ قَاصِرَةٌ.

قُلْتُ: فَخَالَفَ عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ، فَهُوَ يَرَوِيهِ، مَوْصُولًا عَنْ أَيُّوبَ.

وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: يَرَوِيهِ عَنْ أَيُّوبَ، مُرْسَلًا.

وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: أَثْبَتَ النَّاسَ فِي أَيُّوبَ مِنْ عَبْدِ الوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَغَيْرِهِ.

* لَذَا رَجَّحَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «التَّبَعِ» (ص ٣١٧): الإِرْسَالَ عَلَى الوَصْلِ.

وَخَالَفَهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ، وَاعْتَمَدَ؛ كِلَا: الرَّوَايَتَيْنِ، وَحَكَمَ: لَهُمَا بِالصَّحَّةِ، وَلَمْ

يُصَبِّ، وَالصَّحِيحُ رُجْحَانُ: الرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ.

قَالَ العَلَامَةُ السَّنُوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُكَمَّلِ الْمُعَلِّمِ» (ج ٥ ص ٦٠٦): (هَذِهِ الرَّوَايَةُ:

مُرْسَلَةٌ، وَالأُولَى: مُتَّصِلَةٌ، لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدٍ، تَابَعِيُونَ). اهـ

(١) أَخْرَجَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ: أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١٤٤٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤٥)، مِنْ

رِوَايَةِ: عَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ وَهَيْبِ بِهِ.

* فَاخْتَلَفَ: عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَلَيَّ: أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِرْسَالِهِ، وَالرَّاجِحُ: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لِرُجْحَانِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَلَيَّ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رحمته الله فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَالطَّرِيقُ الَّذِي ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ: أَنَّهَا مُرْسَلَةٌ، إِنَّمَا أوردَهَا مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْرَجَهَا فِي كِتَابِهِ: مُتَّصِلَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ، بِإِسْنَادِهِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَالَ فِيهَا: عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ؛ كُلُّهُمْ: يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه دَخَلَ عَلَيَّ سَعْدٌ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ» الْحَدِيثَ، فَثَبَّتَ اتِّصَالَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ أَيْضًا.

* وَإِنَّمَا أوردَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ، لِيُنْبَهَ عَلَيَّ الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

* وَذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٥٢)، رَقْمًا: (١٢٥٣)؛ مِنْ رِوَايَةِ: حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، قَالُوا: (مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه يَعُودُهُ، الْحَدِيثَ).

وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَلَيْسَ فِي وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، مَنْ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلَا مَنْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ٢٤٥ و ٢٤٦)؛ بِأَنَّهُ

مُرْسَلٌ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١١ ص ٨١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١١): (وَهَذَا

الْحَدِيثُ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا مِنْ هَذِهِ الْوَجْهِ.

* فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي «مُسْلِمٍ»، وَغَيْرِهِ، مِنْ حَدِيثِ: عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ

أَبِيهِ، وَمِنْ حَدِيثِ: مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، أَيْضًا: عَنْ أَبِيهِ). اهـ

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيَّ: رَوَاهُ مُتَّصِلًا، وَتَابَعَهُ: وَهَيْبُ

الْبَصْرِيُّ، كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ١٦٨).

* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ؛ مُرْسَلًا، وَكَذَا: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ حُمَيْدِ الْحِمَيْرِيِّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ حُمَيْدًا: تَارَةً يَرَوِيهِ مُرْسَلًا، وَتَارَةً: يَنْشَطُ، وَيَرَوِيهِ مُتَّصِلًا.

وَالصَّوَابُ: الرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأُبَيْ جَرِيْدٌ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٦): (فَهَذِهِ

الرَّوَايَةُ مُرْسَلَةٌ، وَالْأَوْلَى مُتَّصِلَةٌ، لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدٍ، لَمْ يَلْحَقِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَحَدٌ،

وَإِنَّمَا كَانُوا تَابِعِيْنَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: فِي الْآخِرِ: «وَلَمْ يَرِثْنِي إِلَّا ابْنَتُهُ لِي»؛ وَذَلِكَ فِي

حَجَّةِ الْوَدَاعِ، آخِرَ مُدَّتِهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ جَرِيْدٌ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَلَمْ يُدْرِكْ

أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ: النَّبِيِّ ﷺ).

* وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا يَرِثْنِي إِلَّا ابْنَتُهُ لِي»، وَذَلِكَ فِي «حَجَّةِ

الْوَدَاعِ»، آخِرَ مُدَّةِ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أوردَهُ لِيَبَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتَّأ، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.^(١)

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الرَّوَايَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رحمته فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَإِنَّمَا أوردَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنِ أَيُّوبَ، لِيُنْبَهَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رحمته فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُؤْفَى قَبْلَ تَأْلِيفِهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبِيُّ رحمته فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا

ذَكَرَ مُسْلِمٌ: هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْمُخْتَلِفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ فِي ذَلِكَ.

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكَمَّلِ إِكْمَالِ إِكْمَالِ» لِلْسُّوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةَ الْأَلْزَمَاتِ وَالتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَالتَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِشَيْخِنَا ابْنِ عَيْبِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَّ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي

مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي

تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ. اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّنُوسِيُّ رحمته فِي «مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» (ج ٥ ص ٦٠٧):

(وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْمُخْتَلَفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ؛ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ

فِي ذَلِكَ.

* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَّ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي

مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهَا يُوتَى بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا

فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ. اهـ.

قُلْتُ: وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: ثَابِتٌ؛ مَوْصُولًا: مِنْ طَرِيقٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ أَوْلَادِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَثَبَتَ وَصَلُهُ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ

الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرٍ، وَشُعْبَةَ؛ عَنْ سِمَاكِ بْنِ

حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ

مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَتَبَّتِ الْحَدِيثُ؛ مَوْصُولًا؛ كَمَا فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٠٤)؛ فِي كِتَابِ:

«الصَّلَاةِ»، فِي بَابِ: «التَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ»، حَدِيثُ رَقَمِ: (٤٠٤)، وَقَدْ سَأَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ

أُخْتِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟، فَقَالَ: (هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ؛ يَعْنِي: «وَإِذَا

قَرَأَ فَأَنْصَتُوا» فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ

عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. ^(١)

* وَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صِيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٧٤): (وَهَذَا

مُشْكَلٌ جِدًّا، فَإِنَّهُ قَدْ وَضَعَ فِيهِ أَحَادِيثَ، قَدْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهَا؛ لِكُونِهَا مِنْ حَدِيثِ

مَنْ ذَكَرْنَا، وَمَنْ لَمْ نَذْكُرْهُ، مِمَّنْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُجْمَعُوا عَلَيْهِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَخَصِّصِ فِي السُّنَّةِ وَدَوَائِبِهَا، أَنَّ عَامَّةَ الْأَحَادِيثِ

الْمَعْلُولَةِ فِي «الصَّحِيحِ»، لَمْ يُصَرِّحِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ ^(٢)، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِيهَا بِوُضُوحٍ،

إِلَّا فِي الْيَسِيرِ مِنْهَا.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٩٨)، وَ«صِيَانَةَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٧٤)،

وَ«مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ١٥).

(٢) وَلِلْعِلْمِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُقَلِّدَةِ يَنْسِبُ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مَثَلًا، تَقْوِيَةَ حَدِيثِ، بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِهِ فِي

«صَحِيحِهِ»، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الدَّقَّةِ بِمَكَانٍ.

* وَإِنَّمَا أَشَارَا إِلَى الْعِلَلِ الَّتِي فِيهَا، وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمَا، بِأَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْعِلَلَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّسْبُعِ، وَمَعْرِفَةِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُفُهَا، وَهَذَا لِمَنْ تَفَهُمَ هَذَا الشَّأْنَ.

قُلْتُ: وَيُظَنُّ الْمُقَلِّدَةُ، أَنَّ سُكُوتَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، هُوَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى صِحَّتِهَا كُلِّهَا، وَهَذَا فُضُورٌ فِي الْعِلْمِ^(١)، وَالْفَهْمِ مَعًا.

* فَلَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ اِحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَوْ أوردَهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ^(٢)، لِأَنَّ الْاِحْتِجَاجَ مَعْنَى أَوْسَعُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ، أَوْ الْإِسْنَادِ بَعِيرِهِ^(٣).

* بَلِ الْمُقَلِّدَةُ يَنْسُبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ حَدِيثٍ بِمَجَرَّدِ سُكُوتِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَدِيثِ، وَإِخْرَاجِهِمَا لِلْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَهَذَا مِنَ الْفَهْمِ الْخَاطِئِ، مَعَ أَنَّهُمَا أَشَارَا إِلَى عِلَّةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْجَهْلُ مِنْ هَذَا الْبَاحِثِ يَحْمَلُهُمَا مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

(١) وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَالتَّيَقُّظُ لَهُ.

(٢) فَالْوَاجِبُ تَحْرِيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ قَبْلَ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَسَانِيدَ فِي «الصَّحِيحِ»، تَتَفَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ، وَالصَّبْطِ، وَالِإِتْقَانِ.

(٣) فَيَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ نَقَدَ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ عِلَّتَهُ فِي «كِتَابِهِ»، وَلَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ.

لَكِنْ فِي بَابِ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، لَمْ يَذْكَرِ الْعِلَّةَ فِيهِ، لِأَمْرِ مَا.

٤) اَعْلَمَ رَحِمَكَ اللهُ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيَّ رَحِمَهُ اللهُ، لَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِغَيْرِ الْحَاجِّ عَلِيٍّ شَرْطِهِ، فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لِيُثْبِتَ فِيهِ سُنِّيَّةَ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

* بَلْ ذَكَرَهُ لِإِعْلَالٍ فِيهِ ^(١)، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ، لِذَلِكَ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رُوِيَ مِنْ وُجُوهِ مُخْتَلَفَةٍ فِي الْإِسْنَادِ، وَفِي الْمَتْنِ. قُلْتُ: وَقَدْ نَصَّ عَلَيَّ مُرَاعَاةَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ لِلْقَرَائِنِ فِي ذِكْرِ الْعِلَلِ، فِي أَبْوَابِهَا، مِنْ «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ. ^(٢)

* فَذَكَرَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ:

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨١٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا: عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ

(١) قُلْتُ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِعْلَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، لِحَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، أَنَّهُ فِي الْعَالِبِ يُقَلِّدُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ، فِي تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، وَيَزِيدُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْعِلَلِ.

* وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ: ذَكَرَ عِلَّةً وَاحِدَةً فِي: حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهِيَ عَدَمُ سَمَاعِ ابْنِ مَعْبُدٍ، لِأَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

* فَزَادَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، مَعَ عِلَّةِ الْإِنْقِطَاعِ، بَعْضَ الْعِلَلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢) انظُرْ: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٢٢)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلْأَحْمَدِ (ج ٢ ص ٤٨١)، وَ«مُقَدِّمَةَ الْإِلْزَامَاتِ وَالْتَسَعِ» لِلْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«إِكْمَالَ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعَلِّمِ» لِلْفَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ٥٦)، وَ«الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٧٥).

زَيْدٍ، عَنْ غَيَّالَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: (رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ رضي الله عنه، غَضِبَهُ، قَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، وَغَضَبِ رَسُولِهِ، فَجَعَلَ عُمَرُ رضي الله عنه يُرَدِّدُ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، (أَوْ قَالَ): «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ»، قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: «وَيُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدٌ؟» قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: «ذَلِكَ صَوْمٌ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ رضي الله عنه، صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ).

(١) رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النَّسَخِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: (رَجُلٌ أَتَى)، وَعَلَى هَذَا يُفْرَأُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ: خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ؛ أَي: الشَّانُ وَالْأَمْرُ، رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٨ ص ٤٩).

(٢) وَهَذَا اللَّفْظُ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ صلى الله عليه وسلم يُجِيبُ عَنْ أَسْئَلَتِهِمْ، لِأَنَّهُ صلى الله عليه وسلم مُعَلِّمُ الْأُمَّةِ، فَكَيْفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَمَا سُئِلَ صلى الله عليه وسلم غَضِبَ مِنْ سُؤَالِ الرَّجُلِ؟!، فَهَذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قُلْتُ: وَالْأَلْفَاظُ الْأُخْرَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه مُنْكَرَةٌ.

(٣) فَخَلَطَ الرَّاوي هُنَا؛ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، لِأَنَّ صِيَامَ الدَّهْرِ كُلِّهِ، فِي فَضْلِ صِيَامِ السَّنَةِ مِنْ سُؤَالِ، وَلَيْسَ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَانْتَبَه.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَعْلُولٌ، بِعَنْعَنَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* وَقَدْ سَبَقَهُ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ قَالَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٩٨): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ... وَلَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ). اهـ.

* فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِعَدَمِ سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، مِنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٤١١): (وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ»^(٢))، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا، مِنْ أَبِي قَتَادَةَ). اهـ.

* وَقَدْ اطَّلَعَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى كُتُبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فِي إِعْلَالِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ.

* فَهُوَ لَا يُخَالِفُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ فِي عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ^(٣)، لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ: شَيْخُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، الْأَجَلُ لَدَيْهِ، الْأَكْبَرُ فِي عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَزَلِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مُعْظَمًا لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، لَا يُخَالِفُهُ فِي غَالِبِ الْعِلَلِ.^(٤)

(١) لَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ إِعْلَالَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لِلْحَدِيثِ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالسَّمَاعِ.

(٢) وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ فِي كَفَّارَةِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

* ثُمَّ إِنَّ «مُقَدِّمَةَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ١ ص ٣٣)؛ نَاطِقَةٌ، بِثُبُوتِ سَمَاعِ الرَّاويِ، عَمَّنْ رَوَى.

قُلْتُ: وَرَأَيْتُ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلًا يُوَافِقُ الْأَئِمَّةَ فِي تَصْرِيحِ الرَّاويِ بِالسَّمَاعِ مِنْ شَيْخِهِ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٩): (وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ، وَالرَّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكُونِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ؛ فَالرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لِازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا). اهـ

* أَفْبَعْدَ أَنْ لَازَمَ الْإِمَامَ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسِنِينَ طَوِيلَةٍ، تُرَاهُ لَمْ يَزَلْ لَمْ يَعْرِفِ الْعِلَلَ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كُتُبِهِ.

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَكْتَفِي بِالْمُعَاصَرَةِ فِي الْإِسْنَادِ، إِنَّمَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَقِفَ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا شَرْطُ عَامَّةِ الْأَئِمَّةِ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٢ و ٣٣).

(٤) فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ مُرَاعِيًا، لِمِثْلِ تِلْكَ الْقَرَائِنِ فِي الْعِلَلِ، حَتَّى يَجْعَلُونَهُ مُخَالِفًا، لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!.

* وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ أَعْلَى حَدِيثَ: «كَفَّارَةُ الْمَجْلِسِ»، بِعَدَمِ

الْعِلْمِ بِالسَّمَاعِ، وَوَافَقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى ذَلِكَ كُلِّ الْمَوَافَقَةِ. ^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ التَّعَالَمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، أَنَّهُ

يَبْعُدُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يُضَعِّفُ سَنَدَ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَعَلَى فَرَضِ ذَلِكَ بَزَعْمِهِ أَنَّ

الْإِمَامَ مُسْلِمًا أَصَابَ فِي شَرْطِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» الَّذِي خَالَفَ الْإِمَامَ

الْبُخَارِيَّ. ^(٢)

* وَهَذَا يُؤَكِّدُ جَهْلَهُ فِي الْحَدِيثِ وَعِلِّهِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَعْلَمُ مِنَ الْإِمَامِ

مُسْلِمٍ فِي الْحَدِيثِ وَعِلِّهِ، وَأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيَّ ^(٣) هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ أُمَّةُ

الْحَدِيثِ.

* وَقَدْ شَهِدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَسْتَاذُ الْأُسْتَاذِينَ، وَطَيِّبُ

الْحَدِيثِ فِي عِلِّهِ.

وَأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا عَمِلَ كِتَابَهُ عَلَى كِتَابِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيَّ وَقَلَّدَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ

أُصُولِهِ.

(١) انظر: «السَّنَنَ الْأَبْيَنَ» لِلْفَهْرِيِّ (ص ١٣٩).

(٢) هَكَذَا تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِلِي هَذَا الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ.

(٣) وَهُوَ اللَّقَاءُ الَّذِي يَنْتُجُ عَنْهُ سَمَاعُ الرَّاوي مِنْ شَيْخِهِ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْهُ، هَذَا هُوَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ وَالْمُحَدِّثِينَ

فِي السَّنَدِ الْمُعْنَعِنِ.

قَالَ الْكَرَائِسِيُّ: (رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّهُ الَّذِي أَلَّفَ الْأُصُولَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ فَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْ كِتَابِهِ: كَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَفَرَّقَ كِتَابَهُ فِي كُتُبِهِ، وَتَجَلَّدَ فِيهِ حَقُّ الْجَلَادَةِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَائِلِهِ).^(١)

وَقَدْ نَصَّ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٥ ص ٣٧٢)؛ فِي تَرْجَمَةِ: حَيَّانَ بْنِ وَبْرَةَ الْمُرِّيِّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَمُسْلِمٌ يَتَّبِعُ الْبُخَارِيَّ فِي أَكْثَرِ مَا يَقُولُ). اهـ
قُلْتُ: وَالَّذِي يُطَالَعُ فِي كِتَابِ: «الْكُنَى» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ يَجِدُ فِيهِ نَفْسَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ.^(٢)

وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ: «الصَّحِيحَيْنِ» عِنْدَ الْإِمَامِ الدَّارِقُطِيِّ فَقَالَ: (لَوْ لَا الْبُخَارِيُّ لِمَا ذَهَبَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِقُطِيُّ أَيْضًا: (وَأَيُّ شَيْءٍ صَنَعَ مُسْلِمٌ؟! إِنَّمَا أَخَذَ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ؛ فَعَمِلَ عَلَيْهِ مُسْتَحْرَجًا، وَزَادَ فِيهِ زِيَادَاتٍ).^(٣)

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١): (وَهَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنِ الدَّارِقُطِيِّ جَزَمَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ: «الْمُفْهِمِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَالْكَلامُ فِي نَقْلِ كَلَامِ الْأَيْمَةِ فِي تَفْصِيلِهِ كَثِيرٌ، وَيَكْفِي مِنْهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ» (ج ٣ ص ٩٦٢)، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي «السَّنَنِ الْأَبْيَنِ» (ص ١٤٧).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٥).

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ أَهْلِ التَّعَالَمِ بِمَكَانَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٥).

اتَّفَقَهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ بِهَذَا الْفَنِّ مِنْ مُسْلِمٍ، وَأَنَّ مُسْلِمًا كَانَ يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي ذَلِكَ وَالْإِمَامَةِ فِيهِ، وَالتَّفَرُّدِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ فِي عَصْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ١١): (وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ فَقَدْ قَرَّرْنَا أَنَّ مَدَارَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَإِتِّقَانِ الرَّجَالِ، وَعَدَمِ الْعِلَلِ، وَعِنْدَ التَّمَلُّكِ يَظْهَرُ أَنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ أَتَقَنُ رِجَالًا، وَأَشَدُّ اتِّصَالًا). اهـ

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ١٠٢): (إِنَّمَا قَفَا مُسْلِمٌ طَرِيقَ الْبُخَارِيِّ، وَنَظَرَ فِي عِلْمِهِ، وَحَذَا حَذْوَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته أَعْلَمُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ فِي نَقْدِ سَنَدِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» وَتَضْعِيفِهِ لِلْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَقَدْ شَهِدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَسْتَاذُ الْأُسْتَاذِينَ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ.^(١)

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنْ أَهْلِ التَّعَالَمِ^(٢): قَلَدُوا مُسْلِمًا رحمته تَقْلِيدًا مَحْضًا فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّعَاَصُرُ فَقَطْ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ ازْتَكُرُوا فِي أخطاءٍ كَثِيرَةٍ فِي تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ سِوَاءِ كَانَتْ فِي «الصَّحِيحِ»، أَوْ خَارِجِ «الصَّحِيحِ».^(٣)

(١) وَأَنْظُرْ: «السَّنَنِ الْأَبِينِ» لِابْنِ رُسَيْدٍ (ص ١٤٧).

(٢) وَهَؤُلَاءِ لَا جُهْدَ لَهُمْ فِي الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرِ مَحْضِ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ، لِذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ مِنْ كَثْرَةِ أخطاءِهِمْ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ! وَأَصُولِ الْفِقْهِ وَأَحْكَامِهِ!.

* فَهَلْ خَفِيَتْ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَّةٌ: الْإِنْقِطَاعِ، بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ، طَبْعًا: لَا، لِأَنَّهُ رَأَاهَا فِي كُتُبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخَذَهَا مِنْهُ، وَزَادَ عَلَيْهَا.

* فَقَرِيْنَةُ الْإِعْلَالِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِذِكْرِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِذَلِكَ. وَالْمَقْصُودُ: هُوَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ: «الْبُخَارِيَّ»، وَ«مُسْلِمًا»، كَانَا مُرَاعِيَيْنِ، لِقِرَائِنِ السَّمَاعِ، وَعَدَمِهِ: أْتَمَّ مُرَاعَاةً.

* فَعَدَمٌ وَجُودٌ دَلِيلٌ نَقَطْعُ، بِثُبُوتِ السَّمَاعِ، بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ قَرِيْنَةَ تَشْهَدُ بِسَمَاعِهِ^(٣). لَمْ نَجِدْ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْ أَطْلَقَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ، وَمُرَادُهُمُ الْإِنْقِطَاعُ^(٤) فِي الْإِسْنَادِ.

(٣) إِنَّ الْمُتَعَالِمِينَ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا بِصِحَّةِ إِسْنَادِ حَدِيثٍ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لَمْ يَلْجُؤُوا إِلَى «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِانْتِزَاعِ الْأَدَلَّةِ مِنْهَا، وَلِيْمَهُمُوا شَرْطَهُ عَلَى الْجَادَّةِ، وَإِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى كُتُبِ أُخْرَى، فَقَلَّدُوا فَوْقَعُوا فِي الْخَطَأِ، وَهُوَ صِحَّةُ إِسْنَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ١٨٧)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٩٨)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ (ج ١ ص ٤١١)، وَ«ذَخِيرَةُ الْخُفَاطِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ١٥٣٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٥٤٠)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٥٨)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٦ ص ٣٦)، وَ«النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٩)، وَ«إِكْمَالُ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَطَايَ (ج ٨ ص ٢١٥).

قُلْتُ: وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ، فِي تَضْعِيفِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ
لِحَدِيثٍ: (صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)، بِقَوْلِهِ فِي «الْكَامِلِ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ» (ج ٤ ص ١٥٤٠):
(وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَرَادَهُ الْبُخَارِيُّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ
سَمَاعٌ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!). اهـ

قُلْتُ: فَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ؛ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيَّ فِي «الضُّعَفَاءِ»
مِنْ أَجْلِ انْقِطَاعِ سَنَدِهِ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ؛ فِيمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(١).
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ٦ ص ٣٦)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ مَعْبَدٍ: (وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ - يَعْنِي: فِي «الضُّعَفَاءِ» - مِنْ أَجْلِ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ). اهـ

وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضُّعَفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٣٠٥): (قَالَ
حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ
عِيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَقَتَادَةُ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَلَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!). اهـ

(٢) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رُؤَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٧٥)، وَ«الْمَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ
(ص ٩٤)، وَ«التَّقَاتِ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٥ ص ٤٥)، وَ«بَيَانَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُرْسَلِ» لِلدَّانِيِّ (ص ١٢٨ و ١٥٩)،
وَ«السَّنَنِ الْأَبْيَنَ» لِابْنِ رُشَيْدٍ (٤٥ و ٤٩ و ٥٢)، وَ«نَقْدَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ص ٨٣ و ٨٤)،
وَ«النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَ«هَدْيِ السَّارِيِّ» لَهُ (ص ١٥).

(١) أَي: قَوْلُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!.

وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ١٨٧): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، يَرْوِي عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، رَوَيْتُهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ!). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ بضعفِ الْحَدِيثِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «ذَخِيرَةِ الْحُفَّاطِ» (ج ٣ ص ١٥٣٢): (حَدِيثٌ: «صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكْفِرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكْفِرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ». رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «تَكْمِلَةِ الْإِكْمَالِ» (ج ٢ ص ٧٤٥): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمِيرُ، وَقَالَ: رَوَى عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَغِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَقَتَادَةَ، لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ الْمَقْرِبِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُخْتَصَرِ الْكَامِلِ» (ص ٤٧١): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ؛ قَالَهُ: الْبُخَارِيُّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٦٧): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ الْبَصْرِيُّ: رَوَى عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَرْسَلَ عَنْ عُمَرَ؛ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى تُخْفَةِ التَّحْصِيلِ»

(ص ٢٦٧)؛ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَعْبُدٍ: (مُسْلِمٌ يَكْتَفِي بِالْمُعَاصِرَةِ، فَرَوَى لَهُ حَدِيثًا^(١) عَلَى قَاعِدَتِهِ!). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته فِي اشْتِرَاطِهِ وَاکْتِفَائِهِ أَحْيَانًا بِالْمُعَاصِرَةِ بَيْنَ الرَّوَايَةِ وَشَيْخِهِ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ مِمَّا أَوْقَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ الْمُنْقَطِعَةِ فِي «صَحِيحِهِ».

* وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيَّ يَرُوي عَنِ الصَّحَابَةِ بَوَاسِطَةٍ، فَهُوَ يَرُوي مِثْلًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ فِي كِتَابِ «التَّفْسِيرِ» (ج ٤ ص ٢٣٢١) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٥٧]؛ قَالَ: (نَزَلَتْ فِي نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يَعْبُدُونَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنِّيُّونَ، وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَنَزَلَتْ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٥٧].

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَرُوي عَنْهُمْ بَوَاسِطَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْوَاسِطَةَ، فَإِنَّهُ يُرْسِلُ عَنِ الصَّحَابَةِ.

(١) فِرَى الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ أَنَّ رِوَايَةَ: ابْنِ مَعْبُدٍ مُنْقَطِعَةٌ.

* وَالْمَقْصُودُ: مِنْ نَحْوِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، بَيَانُ أَنَّ هُنَاكَ قَرَأَيْنَ تَشْهَدُ، بِعَدَمِ حُصُولِ

السَّمَاعِ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، لِأَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

* وَهَذَا الَّذِي قَرَّرَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، بِالْقَرَأَيْنِ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ

عَرَفَةَ» مِنْ ذَلِكَ: الْإِنْقِطَاعُ فِي السَّنَدِ، وَذِكْرُهُ لِلاضْطِرَابِ، وَالِاخْتِلَافِ.

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، تَبَيَّنَ بِالْقَرَأَيْنِ: أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،

وَلَمْ يُدْرِكْهُمْ أَيْضًا^(١)، لِأَنَّهُ يَرُوي بِوَأَسْطَةِ عَنْهُمْ^(٢).

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ»

[الْإِسْرَاءُ: ٥٧]؛ قَالَ: (نَزَلَتْ فِي نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ، كَانُوا يَعْبُدُونَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ

الْجِنِّيُّونَ، وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَنَزَلَتْ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ

يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ» [الْإِسْرَاءُ: ٥٧].

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٢١) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، يَرُوي بِوَأَسْطَةِ التَّابِعِينَ،

الَّذِينَ يَرُوونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَمَا هُنَا: فَإِنَّهُ يَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ

تَابِعِيٌّ^(٣).

(١) وَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) انْظُرْ: «رِجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ مَنْجُويهِ (ج ١ ص ٣٩١).

(٣) وَانْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٢٥)، وَ«رِجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ مَنْجُويهِ (ج ١ ص ٣٩١)،

وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ١٦ ص ١٦٨).

* لِذَلِكَ: لَمْ يَرَوْ عَنْهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لِإِنْقِطَاعِ

بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُمْ. ^(١)

وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ رحمته الله: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ الزَّمَانِيِّ: (لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ بْنَ

الْخَطَّابِ رضي الله عنه). ^(٢)

* فَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدِ الزَّمَانِيِّ، لَمْ يُدْرِكِ الصَّحَابَةَ، وَلَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ

رضي الله عنه، فَكَيْفَ يُدْرِكُ أَبَا قَتَادَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ تُوفِّيَ قَبْلَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ صَلَّى عَلَيَّ

أَبِي قَتَادَةَ.

* فَمَا دَامَ لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ: أَبَا قَتَادَةَ أَيْضًا، وَلَمْ

يَسْمَعْ مِنْهُ.

وَالِيكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: (أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه: صَلَّى عَلَيَّ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، فَكَبَّرَ

عَلَيْهِ سَبْعًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا). ^(٣)

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٣١٧)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ١٦٩).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجُرُحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ١٧٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ٧ ص ٣١٨).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٦٧٦)؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

* وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ التَّرْكَمَانِيُّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٤ ص ٣٦).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ نَكَارَةٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

* وَقَدْ نَصَّ الْحَقَّاطُ عَلَى سُذُوزِ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، مِنْ

حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ، وَالْإِمَامُ

ابْنُ نُقْطَةَ، وَالْإِمَامُ الْعُقَيْلِيُّ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ، وَعَيْرُهُمْ. (١)

* إِذَا فَعَدَّرُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَبَانَ الْحَقَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِذِكْرِ عِلَالِهِ، وَرَدَّ

عَلَى الْمُقَلِّدَةِ الْجَهْلَةِ، فَأَبْلَغَ فِي الْعُدْرِ بِذَلِكَ.

* ثُمَّ إِنَّ الْمُنْتَزِعَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، قَدْ جَمَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً: فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ،

وَأَصْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هِيَ مُتَمَرِّقَةٌ فِي أُصُولِ الْأَحَادِيثِ، لَيْسَتْ هِيَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ

الْبَتَّةَ، فَوْجُودَهَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، مُنْكَرَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. (٢)

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٨٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٨٧)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ» (ص ١٤٤).

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٧)، وَ«التَّارِيخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ١ ص ٤١١)، وَ«الْكَامِلَ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٥٤٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٩)، وَ«ذَخِيرَةَ الْحُفَاطِ» لِلْمَقْدِسِيِّ

(ج ٣ ص ١٥٣٢)، وَ«تَكْمِلَةَ الْإِكْمَالِ» لِابْنِ نُقْطَةَ (ج ٢ ص ٧٤٥).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ: «صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ»، وَ«الْخَمِيسِ»، رُغْمَ أَنَّ
الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى ذَكَرَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِضْطِرَابِ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ.^(١)

* ثُمَّ إِنَّ الْمَتْنَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَقَدْ جَاءَ: «عَنْ رَجُلٍ مُبْتَهَمٍ»، وَالسَّائِلُ هُوَ هَذَا
الرَّجُلُ، وَأَيْضًا السَّائِلُ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟)، هَذَا سُؤَالَ
الرَّجُلِ، ثُمَّ انْتَقَلَ السُّؤَالُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ
بِمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟... قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟... قَالَ عُمَرُ:
كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟...)^(٢).

* رُغْمَ الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى: نَصَّتْ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ مِنْ أَنَاسٍ مَجْهُولِينَ مُطْلَقًا،
فَهَكَذَا جَاءَتِ السُّؤَالَاتُ: (فَسُئِلَ... فَسُئِلَ... وَسُئِلَ... وَسُئِلَ... وَسُئِلَ...)^(٣).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَخْلِيطٍ شَدِيدٍ، وَوَقَعَ ذَلِكَ مِنْ
الرَّوَايِ الْمَجْهُولِ، الَّذِي يَبْنَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيَّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ، فَهُوَ الَّذِي دَسَّ
هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨٢٠).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

قُلْتُ: فَهَذَا الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ، رَفَعَ أَحَادِيثَ، كَيْسَتْ مِنَ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي الْمُثُونِ: أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا، وَكَيْسَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَهَذَا يَقَعُ مِنَ الرَّوَايِ، أَوْ الرَّوَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)؛ فِي تَرْجَمَةِ: الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْمَعْمَرِيِّ: (رَفَعَ أَحَادِيثَ، وَزَادَ فِي الْمُثُونِ: أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَالِ» (٤/٨ق/ط): وَذَكَرَ حَدِيثًا اضْطَرَبَ فِيهِ الرَّوَاةُ، ثُمَّ قَالَ: (وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ أَقْطَعُ عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ: اضْطَرَبَ فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ ثِقَةٌ). اهـ.

قُلْتُ: فَقَدْ اشْتَمَلَ الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْهُولٍ، بَيْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ.

* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، الْوَجْهَ الثَّانِيَّ بِتَمَامِهِ، وَزَادَ فِي الْفَاطِظِ، لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ الْحَدِيثِ فِي الْفَاطِظِ، وَأَسَانِيدِهِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨١٩): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِيعْتِنَا بَيْعَةً».

قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟، فَقَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ (أَوْ مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ)».

قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟، قَالَ: «وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟، قَالَ: «لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِذَلِكَ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟، قَالَ: «ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ

السَّلَامُ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ؟، قَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بَعُثْتُ (أَوْ

أُنزِلَ عَلَيَّ فِيهِ)، قَالَ: فَقَالَ: صَوْمٌ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، صَوْمٌ

الدَّهْرِ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ».

* وَهَذَا وَجْهٌ آخَرٌ فِي الْحَدِيثِ، بِرِوَايَةِ: شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْمَتْنُ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَعَ فِيهِ تَخْلِيضٌ شَدِيدٌ، بِزِيَادَةِ الْفَاطِ أُخْرَى،

وَالسُّؤَالَاتُ جَاءَتْ مِنْ مَعْجُوهَلِينَ.

وَالزِّيَادَاتُ هِيَ:

فَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟، قَالَ: فَغَضِبَ

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا،

وَبِيعَتِنَا بَيْعَةً).

فَرِيدٌ، بِالْفِطْرِ: (بِيعَتِنَا بَيْعَةً)، فَهَذَا اللَّفْظُ لَا يُوجَدُ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٦): (لَيْسَ مِنْ

شَرَطِ الثَّقَةِ، أَنْ لَا يَغْلَطَ أَبَدًا؛ فَقَدْ غَلَطَ شُعْبَةُ، وَمَالِكٌ، وَنَاهِيكٌ، بِهِمَا: ثِقَةٌ، وَنُبْلًا). اهـ

ثُمَّ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رضي الله عنه: (فَسُئِلَ عَنِ صِيَامِ الدَّهْرِ؟ ... قَالَ: فَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ ... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟ ... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟ ... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ عَرَفَةَ؟ ... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ؟).

فَرِيدٌ: «صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ»، فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَكَذَلِكَ: جَاءَتْ الْإِجَابَةُ عَنْ سُؤَالِ فِي: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، رُغِمَ أَنَّ فِي الْمَتْنِ الْأَوَّلِ: جَاءَتْ الْإِجَابَةُ مِنَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، بِدُونِ سُؤَالِ. * وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

* فَذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، الرِّوَايَةَ الْأُولَى بِتَمَامِهَا، ثُمَّ أَرَدَفَ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ بَعْدَهَا بِتَمَامِهَا، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الْأَلْفَاظِ فِي الرِّوَايَتَيْنِ، لِيُثَبِّتَ وَجُودَ الْعِلَلِ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

* وَيُؤَيِّدُهُ: مَا بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله مِنَ الْوَهْمِ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ رِوَايَةِ: شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، وَالْحَمِيسِ؟ فَسَكَّنَا عَنْ ذِكْرِ: «الْحَمِيسِ» لِمَا تَرَاهُ وَهْمًا). اهـ

* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، الْوَجْهَ الثَّلَاثَ، لِيُبَيِّنَ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ، فِي السَّنَدِ، وَالْمَتْنِ.

فَقَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الإِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا نَرَاهُ وَهَمًّا.

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، كُلُّهُمُ: عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ). اهـ

قُلْتُ: فَذَكَرَ: «صَوْمَ الْخَمِيسِ»، مَعَ «صَوْمِ الإِثْنَيْنِ»، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ: وَهُمْ مِنَ الرَّاوي.

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «شَرْحِ الإِلْمَامِ بِأَحَادِيثِ الأَحْكَامِ» (ج ١ ص ٦٠): (أَهْلُ الْحَدِيثِ: قَدْ يَرُوُونَ الْحَدِيثَ، مِنْ رِوَايَةِ: الثَّقَاتِ الْعُدُولِ، ثُمَّ تَقُومُ لَهُمْ عِلَلٌ فِيهِ؛ تَمَنَعُهُمْ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ: كَمُخَالَفَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ لَهُ، أَوْ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ، أَوْ قِيَامِ قَرِينَةٍ تُؤَثِّرُ فِي أَنْفُسِهِمْ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِغَلَطِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (رُبَّمَا يَسْتَنْكِرُ: أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، بَعْضُ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَيُعْتَبِرَ بِمَكَانِهِمْ، مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ: مِنَ الإِتْقَانِ، وَالصَّبْطِ). اهـ
قُلْتُ: فَالإِضْطِرَابُ، وَالإِخْتِلَافُ، يُؤَثِّرَانِ عَلَى الْحَدِيثِ: سَدًّا، وَمَتْنًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نَتَائِجِ الأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٨٨)؛ أَثْنَاءَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثٍ اخْتَلَفَ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَإِنَّمَا لَمْ أَحْكَمْ لِحَدِيثِهِ هَذَا بِالصَّحَّةِ؛ لِاخْتِلَافٍ: وَقَعَ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ). اهـ

وَقَالَ العَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ظَفَرِ الأَمَانِيِّ» (ص ٣٩٢): (الإِضْطِرَابُ: فِي المَتَنِ قَلَمًا: يُوجَدُ؛ إِلاَّ وَمَعَهُ اضْطِرَابٌ فِي السَّنَدِ). اهـ

* ثُمَّ ذَكَرَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، الوَجْهَ الرَّابِعَ، فِي هَذَا الحَدِيثِ، مَعَ ذِكْرِ: «صَوْمِ الإِثْنَيْنِ»، وَلَمْ يَذْكَرْ مَعَهُ: «صَوْمِ الخَمِيسِ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الإِخْتِلَافِ، وَالإِضْطِرَابِ فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ بِذَلِكَ.

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ العَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ؛ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الإِثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكَرِ الخَمِيسَ). اهـ

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الحَدِيثِ» (ص ٤٣٤): (إِنَّ مِنْ أَعْلَى المَرَاتِبِ فِي تَصْنِيفِهِ - يَعْنِي: الحَدِيثَ - مُعَلَّلًا؛ بَأَن يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: طَرَفَهُ، وَاخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ). اهـ

* فَالرُّوَاةُ يَضْطَرُّونَ فِي الأَسَانِيدِ، وَالمُتُونِ، وَمِنْ خِلَالِ دِرَاسَةِ طُرُقِ الحَدِيثِ، تَسْتَطِيعُ بَيَانُ الإِضْطِرَابِ فِي الحَدِيثِ جُمْلَةً، وَتَفْصِيلًا.

قُلْتُ: وَالْإِضْطِرَابُ مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٧٠): (يَقَعُ

الْإِضْطِرَابُ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ، وَقَدْ يَقَعُ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ، وَيَقَعُ بَيْنَ رُوَاةٍ لَهُ جَمَاعَةٌ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ هَذَا بِالْفَاظِ مُضْطَرَبَةً، لَا تَصِحُّ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٩):

(الْمُضْطَرَبُ: مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ الَّذِي تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ؛ فَيَرَوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُخَالَفٍ لَهُ). اهـ

* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، الْوَجْهَ الْخَامِسَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ ذِكْرِ لَفْظِ:

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ: سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَقَالَ ﷺ: فِيهِ وُلِدْتُ، وَفِيهِ أَنْزَلَ عَلَيَّ).

* رُغِمَ أَنْ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ذِكْرَ بَلْفِظٍ: (سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، قَالَ ﷺ: ذَلِكَ

يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ، أَوْ أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ).

هَكَذَا بِتَغَايُرٍ، مَعَ شَكٍّ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): وَحَدَّثَنِي زُهَيْرٌ

بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غِيْلَانَ، عَنْ

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ الْإِمَامُ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ (ج ١ ص ٣٨٧)، وَ«السُّنَنِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الإِثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ أُنزِلَ عَلَيَّ»).

قُلْتُ: فَبَيَّنَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، الإِضْطِرَابَ، وَالاخْتِلَافَ فِي الْحَدِيثِ، كَعِلَالٍ فِيهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي مُرَادِهِ رحمته الله بِذِكْرِهِ لِهَذِهِ الوُجُوهِ، وَإِعْلَالِهَا.

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا.

* وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

* وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ العَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الإِثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الخَمِيسَ.

* وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الإِثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ أُنزِلَ عَلَيَّ»).

اهـ

قُلْتُ: وَالبَاحِثُ مِنْ خِلالِ الطُّرُقِ، وَالأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، وَاعتِبَارِ الرُّوَايَاتِ، يَغْلِبُ عَلَيَّ ظَنُّهُ أَنَّ الرُّوَاةَ أَخْطَؤُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَيَعِلُّ الْحَدِيثَ بِذَلِكَ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُوقِظَةِ» (ص ٥٣)؛ فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَلَيَّ اخْتِلَافِ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا اخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوَاهُ بِهِ عَلَيَّ أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا يُوهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ رَاوِيَهُ، لَمْ يَتَّقِنَهُ). اهـ

* وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَيَقَعُ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ: السَّقْطِ، وَالطَّعْنِ.

* السَّقْطُ فِي السَّنَدِ: وَهُوَ إِمَّا ظَاهِرٌ، أَوْ خَفِيٌّ.

(١) السَّقْطُ الظَّاهِرُ: هُوَ المُعْتَقُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُعْضَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ.^(٢)

(٢) السَّقْطُ الخَفِيٌّ: هُوَ التَّدْلِيْسُ، وَالإِرْسَالُ الخَفِيٌّ.^(٣)

* الطَّعْنُ فِي الرَّاويِ: وَهُوَ التَّكَلُّمُ فِيهِ مِنْ نَاحِيَّةِ: عَدَالَتِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ مِنْ نَاحِيَّةِ:

ضَبْطِهِ، وَحِفْظِهِ، وَتَيَقُّظِهِ.^(٤)

قُلْتُ: وَهَذَا الطَّعْنُ كَانَ بِسَبَبِ وَهْمِ الرَّاويِ فِي عَدَمِ ضَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ، فَوَقَعَ فِي

الإِضْطِرَابِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الجَوَاهِرُ وَالذَّرَرُ» لِلسَّخَاوِيِّ (ج ٢ ص ٩٢٤).

(٢) وَالْمُنْقَطِعُ، كَمَا فِي هَذَا البَابِ.

(٣) الإِرْسَالُ الخَفِيٌّ، كَمَا فِي هَذَا البَابِ أَيضًا.

(٤) وَأَنْظُرْ: «تَدْرِيبُ الرَّاويِ» لِلْسِّيُوطِيِّ (ج ١ ص ١٦٧ و ١٩٦)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ

(ص ٢٠٢ و ٢٣٠ و ٢٣٦ و ٢٧٩)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالإِيضَاحَ» لِلعِرَاقِيِّ (ص ٥٥ و ٧٨ و ٨٣ و ١٠٩)، وَ«الكِفَايَةَ»

لِلخَطِيبِ (ص ٨٨ و ٩٢ و ١٢٠ و ١٣٢).

* وَالْإِضْطِرَابُ فِي الْحَدِيثِ، عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ، لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهَا؛ إِلَّا مَنْ: هُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَقَوَائِينِهِ، الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا؛ إِلَّا مَنْ طَالَ اشْتِغَالُهُ بِالْحَدِيثِ، وَتَمَرَّسَ فِي هَذَا الْعِلْمِ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَنِ، وَكَانَ لَهُ نَظْرٌ وَاسِعٌ فِي طُرُقِ الْحَدِيثِ.^(١)

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةِ الْحَدِيثِ، بِتَبْيِينِ طُرُقِهِ، وَاخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِيهِ، وَفِي اخْتِلَافِهِمْ فِي مُتُونِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ؛ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

* فَهَذَا قَرَأْنُ، تُبَيِّنُ عِلَّةَ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهَذِهِ الْقَرَأْنُ هِيَ:

(١) نَكَارَةُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ.

(١) وَانظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٩ ص ٢٧٨)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٩ و ٢٦٠)، وَ«النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧١٤).

(٢) اضْطَرَابُ الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَسَنَدِهِ.

(٣) اخْتِلَافُ الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَسَنَدِهِ.

(٤) الإِنْقِطَاعُ فِي السَّنَدِ.

* فَالْخُلَاصَةُ:

* هَذَا الْحَدِيثُ؛ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ: يَرْوِيهِ عَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) فَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨١٨ و ٨١٩)، وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَغَيْرُهُ.

(٣) وَرَوَاهُ قَتَادَةُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٣٩٤)، وَغَيْرُهُ.

(٤) وَرَوَاهُ مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣١١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي

«المُسْنَدِ المُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَالطُّيُورِيُّ فِي

«الطُّيُورِيَّاتِ» (ص ١٩١)، وَغَيْرُهُمْ.

(٥) وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ:

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الأَثَارِ» (ج ٢ ص ٧٢ و ٧٧)، وَغَيْرُهُ.

كُلُّهُمْ: عَنْ عَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

قُلْتُ: أَبَانُ الْعَطَّارُ، وَمَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ؛ لَمْ يَقُولَا: «وَالْخَمِيسُ».

أَمَّا الْبَقِيَّةُ: فَقَدْ اخْتَصَرُوا الْحَدِيثَ.

وَخَالَفَهُمْ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

(١) فَرَوَاهُ عُذْرٌ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨١٩)، وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٩٧)، وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ بِهِ.

وَزَادَ لَفْظَةً: «وَالْخَمِيسَ».

وَخَالَفَهُمَا جَمَاعَةٌ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «وَالْخَمِيسَ»، وَهُمْ:

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ.

(٢) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ.

(٣) مُعَاذُ الْعَنْبَرِيُّ.

(٤) النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ.

(٥) شَبَابَةُ.

كُلُّهُمْ: عَنْ شُعْبَةَ بِهِ، وَلَمْ يَقُولُوا: «وَالْخَمِيسَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ

المُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢٠٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي

الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٧٧)، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ:

عُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: «فَسَكُنَّا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا». اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَلَا غَرَابَةَ أَنْ يُعْلَلَ الْأَيْمَةُ حَدِيثًا، فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ -وَذَلِكَ أَنَّ مُسْلِمًا

رَحِمَهُ اللهُ نَفْسُهُ أَعْلَلَ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، بِحَسَبِ مَا ذَكَرَ فِي: «مُقَدِّمَتِهِ لِلْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»-

فَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مِمَّا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُوْرِدْهُ لِبَيَانِ عِلَّتِهِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ

قَبِيلِ مَا تَجَادَبْتُهُ أَنْظَارُ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ.

* فَبَيِّنْ خِلَالَ كَلَامِهِ: أَنَّهُ قَدْ يُكْرَرُ الْحَدِيثُ لِمَعْنَى زَائِدٍ، أَوْ لِأَجْلِ وَضْعِ إِسْنَادِ

جَانِبِ إِسْنَادٍ لِعَلَّةٍ مَا.

* وَذَكَرَ أَنَّهُ سَيَذْكَرُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، سَيَسِينُهَا، وَيَشْرَحُهَا،

فَمِنْهَا: أَنْ يُوْرِدَ الْحَدِيثَ؛ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكَرُ أَسَانِيدَ لَهُ مُبَيَّنًا: فِيهِ الْإِخْتِلَافَ فِي الرِّوَايَةِ،

وَإِخْتِلَافَ فِي مَتْنِهِ. ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢١٢): (وَسَنَزِيدُ

إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى: شَرْحًا، وَإِيضًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ: عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ

الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللهُ

تَعَالَى). اهـ

(١) مِثْلُ: مَا فَعَلَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، حَيْثُ أَعْلَلَهُ بِالْإِخْتِلَافِ فِي

سَنَدِهِ، وَالْإِخْتِلَافِ فِي مَتْنِهِ.

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْحَدِيثِ.

* فَهَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، نَفْسِهِ يُبَيِّنُ لَكَ الْأَمْرَ، وَيُوضِّحُهُ فِي إِعْلَالِهِ لِلْحَادِيثِ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ: حَدِيثُ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَقَدْ أَعْلَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، بِذِكْرِ الْإِضْطِرَابِ، وَالِاخْتِلَافِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

* وَقَدْ أَعْلَلَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، حَدِيثَ: أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، مِنْ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه، فِي «عَدَمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، الَّذِي يُبَيِّنُ عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، فَحَدِيثُ: عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ: أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ سُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

* وَيَسْتَحِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته الله، أَنْ يُورِدَ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه مِنْ قَوْلِهِ، وَيُورِدَ حَدِيثَ: عَائِشَةَ رضي الله عنها، مِنْ فِعْلِهِ، وَبَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، إِلَّا لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

* فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِيُعْلَهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه، لِيُبَيِّنَ فِيهِ عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِيَوْمِ عَرَفَةَ، لِأَنَّهُ أَصَحُّ، مِنْ قَوْلِهِ، وَقَدْ جَزَمَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها، بِذَلِكَ، وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، لَمْ يَصُمْ عَرَفَةَ، لَا فِي الْحَجِّ، وَلَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ).

يَعْنِي: الْأَيَّامَ الْعَشَرَ الْأُولَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٥٦)،
 وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧٢)، وَابْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٥)،
 وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٢)، وَالسَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ق / ٩٩ / ط)، وَأَبُو
 الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣
 ص ٤١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٠٨)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٧٩٣)،
 وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٨١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤
 ص ٢٨٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ بِه.
 وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ
 إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ).^(١)
 وَأَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ الْفَرَاتِ الرَّقِيِّ عَنِ
 الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ صَائِمًا أَيَّامَ الْعَشْرِ قَطُّ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»
 (ج ٦ ص ٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ بِه.
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَأَيَّامُ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ تَشْمَلُ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْحَدِيثِ.

انظر: «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٨).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (٢٨٧٤) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ
الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدِ الأَحْمَرِ عَنِ
الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨١٦)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٦
ص ١٢٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢٠): (هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ
عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ). اهـ
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا.^(١)

فَقَالَ الحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢١): (وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَيَّ
مَنْصُورٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَرِوَايَةَ الأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا). اهـ

قَالَ الإِمَامُ وَكَيْعُ بْنُ الجَّرَّاحِ رحمته الله: (الأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ

مَنْصُورٍ).^(٢)

(١) يَعْنِي: مِنَ الرِّوَايَةِ المُرْسَلَةِ الآتِي ذِكْرُهَا قَرِيبًا.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

وَحَدِيثٌ مَنْصُورٌ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ بِهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧ ص ٢٠١): (رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ عَنِ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ الْإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابِيَّةَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةً مَنْصُورٍ لِأَعْمَشٍ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤١)، وَابْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٦) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ) هَكَذَا مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَعْدِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٣٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثْتُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ قَطُّ). وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٧٨).

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٠٣): (وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)، وَرَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ (عَنِ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ١٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَانظُرْ: «الْعِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٧١).

الأَسْوَدِ، وَقَدْ اِخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا).^(١) اهـ

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: (الأَعْمَشُ أَحْفَظُ؛ لِإِسْنَادِ إِبرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ). اهـ

* وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ، أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ؛ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «العِلَالِ» (ج ٢ ص ٧١).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته اِخْتِلَافَ مَنْصُورٍ، وَالأَعْمَشِ عَلَى إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَالأَعْمَشُ كَمَا سَبَقَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ إِبرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ مُتَّصِلًا مَرْفُوعًا، وَرَوَى مَنْصُورٌ الْحَدِيثَ عَنْ إِبرَاهِيمَ مُرْسَلًا، وَمُتَّصِلًا.

وَلَمْ يَرْجِحِ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الأَخَرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِحُ الإِرْسَالَ.^(٢)

حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّبَعِ» (ص ٥٢٩): (وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الأَعْمَشِ عَنْ إِبرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ العُشْرَ).

قَالَ أَبُو الحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَخَالَفَهُ مَنْصُورٌ رَوَاهُ عَنْ إِبرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ

(١) قَالَ العَلَامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الوَادِعِيِّ رحمته فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٥٣١): (فَالظَّاهِرُ هُوَ مَا رَجَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ رحمته، لِكَوْنِ الأَعْمَشِ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ إِبرَاهِيمَ). اهـ

(٢) وَأَنْظَرُ: «تَعْلِيْقَ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الوَادِعِيِّ رحمته عَلَى التَّبَعِ» (ص ٥٣٠).

وَقَدْ صَرَخَ بِتَرْجِيحِهِ لِلْإِرْسَالِ فِي كِتَابِهِ «الْعِلَالِ» (ج ٥ ص ١٢٩) مُجِيبًا عَنْ سُؤَالِ
 وَجَّهَ إِلَيْهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: (يُرْوَاهُ إِبرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ
 عَنْ إِبرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ أَبُو
 مَعَاوِيَةَ، وَحَفْصُ بْنُ عِيَاثٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعِينٍ،
 وَأَبُو عَوَانَةَ.

* وَاخْتَلَفَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَاهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ كَذَلِكَ.
 * وَتَابَعَهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ حُمَيْدُ الْمَرْوَزِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ،
 عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.
 * وَحَدَّثَ بِهِ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ: يُعْرَفُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّعْمَانِ عَنِ
 مُحَمَّدِ بْنِ مِنْهَالٍ الصَّرِيرِ عَنْ يَزِيدَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ
 عَائِشَةَ.

* وَتَابَعَهُ مَعْمَرُ بْنُ سَهْلٍ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ.
 وَالصَّحِيحُ: عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثْتُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
 وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَنْصُورٍ مُرْسَلًا: مِنْهُمْ فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَجَرِيرٌ. اهـ
 * فَتَرَى الْحَافِظَ الدَّارِقُطَنِيَّ رَوَاهُ هُنَا قَدْ رَجَحَ الْإِرْسَالَ، وَاحْتَجَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ
 أَصْحَابَ مَنْصُورٍ قَدْ رَوَوْهُ مُرْسَلًا.

* وَلَكِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورِ الْحَقِّ فِيهِ أَنَّ الْوَصْلَ الَّذِي رَوَاهُ
 الْأَعْمَشُ؛ هُوَ الصَّوَابُ وَالرَّاجِحُ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.
 وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: رِوَايَةُ مَنْصُورِ الْمُتَّصِلَةَ السَّابِقَةَ عَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧

ص ٢٠١): (رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةُ الْإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابَةَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةَ مَنْصُورٍ لِلْأَعْمَشِ.

* إِذَنْ فَالرَّاجِحُ هُوَ الْوَصْلُ.

قُلْتُ: فَالْمَتْنُ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي اعْتَرَضَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُقْبَلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ

لِلدَّارِقُطْنِيِّ» (ص ٥٣١): (فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْإِعْتِرَاضُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الطَّرِيقَ الْمُتَّصِلَةَ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ؛ كَمَا أَفَادَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ وَكَيْعٍ). اهـ

وَأُورِدَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢) حَدِيثَ

عَائِشَةَ هَذَا، وَأُورِدَ عَلَيْهِ إِيرَادَاتٌ غَيْرَ قَادِحَةٍ؛ كَمَا سَبَقَ فَقَالَ: (وَقَدْ اخْتَلَفَ جَوَابُ

الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَجَابَ مَرَّةً؛ بِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ خِلَافَهُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ

حَفْصَةَ، وَأَشَارَ عَلَى أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَأَسْنَدَهُ الْأَعْمَشُ، وَرَوَاهُ

مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ صَرِيحٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأُولَى مِنْ ذِي

الْحِجَّةِ، وَالْيَوْمَ التَّاسِعَ مِنْهَا، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

فَقَوْلُهَا: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ)؛ يَتَعَدَّرُ تَأْوِيلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ مُطْلَقًا فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَعَلَى هَذَا مِمَّا جَاءَ أَنَّهُ مَا صَامَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْعَشْرِ هُوَ الْأَصْلُ فَلَيْتَأَمَّلْ. (١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢): (وَهَذَا الْجَمْعُ يَصِحُّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا الْعَشْرَ)، وَأَمَّا مِنْ رَوَى: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)؛ فَيَبْعُدُ، أَوْ يَتَعَدَّرُ الْجَمْعُ فِيهِ). اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ لَمْ يَرْضَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٤١٧) بِهَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُقْنَعَةٍ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَدْ تَأَمَّلْتُ الْحَدِيثَيْنِ، وَاتَّصَحَّ لِي أَنَّ حَدِيثَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهِ اضْطِرَابٌ^(٢)، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَصَحُّ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ الْعَشْرَ، وَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَعَ كَوْنِهِ يَدُورُ عَلَيْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ، وَيَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ تِسْعَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَكَانَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(١) وَأَنْظَرُ: «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٢).

(٢) وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٧) وَغَيْرُهُ.

وَأَنْظَرُ: «إِرْوَاءُ الْعَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ١١١).

يَوْمَانِ، وَلَيْلَتَانِ مِنْ كُلِّ تِسْعٍ^(١)، وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ أَفْضَلِيَّةِ صِيَامِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ أُمُورٌ تَشْغَلُهُ عَنِ الصَّوْمِ^(٢). اهـ

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ... هَذَا فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَيُغْنِي عَنِ الْاجْتِهَادِ.

فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ، لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَخَبْنَا، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: أَخْرُجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنْصَنِعِينَ هَذَا؟^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي

(١) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمَ النَّاسَ بِعِبَادَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْأَمْرُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ، كَمَا أَوْصَحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ، لِثُبُوتِ النَّصِّ عَلَى خِلَافِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

مَسْلَاخِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرْتُ، جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ»^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّا يُؤَكِّدُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي التَّرْغِيبِ فِي صَوْمِهِ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ ﷺ.

وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٩٨) بِأَنَّهُ قَالَ: (هَذَا)^(٢) يُشْعِرُ بِأَنَّ الصَّوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ مُعْتَادًا لَهُمْ فِي الْحَضَرِ^(٣)، وَكَانَ مَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ صَائِمٌ اسْتَنَدَ إِلَى مَا أَلْفَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَمَنْ جَزَمَ غَيْرَ صَائِمٍ قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ كَوْنِهِ مُسَافِرًا، وَقَدْ عُرِفَ نَهْيُهُ عَنْ صَوْمِ الْفَرَضِ فِي السَّفَرِ فَضْلًا عَنِ النَّفْلِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا اجْتِهَادٌ فِي مَقَابَلَةِ النَّصِّ، فَإِذَا وُجِدَ النَّصُّ فَلَا رَأْيَ وَلَا اجْتِهَادَ، فَالْتَّقْلُ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فِي حَالَةِ مَا يُشْبَهُ التَّعَارُضَ.

* وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ نَصًّا صَرِيحًا لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

(٢) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهَا: (أَنَّ نَأْسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ.... الْحَدِيثُ).

(٣) وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اجْتِهَادَاتٌ فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ بِأَنَّهَا خَطَأٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ تَبْيِينِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ، فَرَجَعُوا عَنْهَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْأَمْرَ فِي كِتَابِي (الْعُقُودُ اللَّوْلُؤِيَّةُ فِي تَبْيِينِ رُجُوعِ السَّلَفِ عَنْ آرَائِهِمْ وَخَطِيئَتِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ) وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٥٠٤): (بَابٌ فِي

سُقُوطِ الْاجْتِهَادِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٧): (فَصْلٌ فِي

تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ، وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا يُخَالِفُ النَّصُوصَ، وَسُقُوطِ الْاجْتِهَادِ،
وَالْتَقْلِيدِ عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ، وَذِكْرِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: وَيَبْدُلُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ حَدِيثُ: أَبِي هُرَيْرَةَ

رضي الله عنه.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّنُ فِي النَّاسِ أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ
الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٤٧) مِنْ

طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الدَّلِيلُ الضَّرْبَةُ الْقَاضِيَةُ لِلْمُجَوِّزِينَ لِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ كَانَ حَجَّهُ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه بِالنَّاسِ

فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يَكُنْ

حَاجًّا، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، مِمَّا

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، غَيْرُ مَشْرُوعٍ صَوْمُهُ، وَلَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ؛ كَمَا فَعَلَ فِي أَمْرِهِ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ^(١)، وَغَيْرِهِ مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ.

قُلْتُ: فَعَدَمُ ذِكْرِ الصَّوْمِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَوْ كَانَ ﷺ صَامَهُ لِنُقُلِ إِلَيْنَا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُنْقَلْ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ، وَمِثْلُ هَذَا يُحْفَظُ وَيُضَبَطُ، وَتَتَوَفَّرُ الْهَمَمُ، وَالذَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ لَذَكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ.

قُلْتُ: فَالَّذِينَ وَصَفُوا صِفَةَ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَنْقُلُوا هَذَا الصَّوْمَ الْمَرْعُومَ^(٢)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ؛ أَنَّهُمْ تَحَرَّوْا صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا عُمْدَةٌ مَنْ يَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ، وَخِلَافٌ السُّنَّةِ.

وَمِنْهُ: قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٤٨)؛ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ التَّشَهُدِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ: (وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ أَمْرٌ بِالتَّشَهُدِ بَعْدَ السُّجُودِ، وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ؛ أَنَّهُ يَتَشَهُدُ بَعْدَ السُّجُودِ؛ بَلْ هَذَا التَّشَهُدُ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ عَمَلٌ طَوِيلٌ بِقَدْرِ السَّجْدَتَيْنِ، أَوْ أَطْوَلُ، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحْفَظُ وَيُضَبَطُ،

(١) وَأَنْظُرْ: «الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْبِينَ (ج ٧ ص ١٤).

(٢) قُلْتُ: وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ نَقَلُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْقُلُوا صَوْمَهُ ﷺ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٣ ص ٤٨).

وَتَتَوَقَّرُ الْهَمَمُ، وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ تَشَهَّدَ لَذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ سَجَدَ، وَكَانَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ السَّلَامِ، وَذَكَرَ التَّكْبِيرِ عَنِ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ، فَإِنَّ هَذِهِ أَقْوَالٌ خَفِيفَةٌ، وَالتَّشْهَدُ عَمَلٌ طَوِيلٌ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا، وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟! اهـ.

قُلْتُ: لَذَلِكَ فَقَدْ نَقَلَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ تَسْبِيحَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّجُودِ، وَلَمْ يَنْقُلُوا تَسْبِيحَهُ ﷺ فِي سُجُودِ السَّهْوِ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا، وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟!، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَسْبِيحَ سُجُودِ السَّهْوِ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ، وَلَا مِنْ فِعْلِهِ^(١)، وَالسَّلَامُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٢٨١): (أَنَّ تَعْلِيلَ الْأَحْكَامِ بِالْخِلَافِ عِلَّةٌ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَعَلَّقَ الشَّارِعُ بِهَا الْأَحْكَامَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ حَادِثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ، وَلَكِنْ يَسْلُكُهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لِطَلَبِ الْإِحْتِيَاظِ). اهـ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَحَرَّرْ فِي السَّنَةِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ؛ مَعَ أَنَّ كَفَّارَةَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَعْظَمُ مِنْ كَفَّارَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ^(٢)، فَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَأَجْرُهُ دُونَ أَجْرِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟!، وَلَا يَتَحَرَّى هَذَا الْيَوْمَ

(١) قُلْتُ: فُكِّلَ مَا حَكَاهُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ أَنَّهُمْ رَأَوْا النَّبِيَّ يُفْعَلُ فِي الْعِبَادَةِ دَخَلَ تَحْتَ الْأَمْرِ، وَصَحَّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى شَرْعِيَّتِهِ فِي الدِّينِ، وَمَا لَمْ يَحْكِهِ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعْلَى حَدِيثُ: أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي أُصُولِهِ مِنَ «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ..

الَّذِي أَجْرُهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ!، فَهَذَا يَبْعُدُ بِلَا شَكٍّ، فَهَلْ أَنْتُمْ أَحْرَصُ مِنْ
النَّبِيِّ ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ
يَلْتَمِسُ فَضْلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَشَهْرَ رَمَضَانَ). وَلَمْ يَذْكُرْ صَوْمَ
يَوْمِ عَرَفَةَ!، وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ^(١) إِلَّا هَذَا
الْيَوْمَ؛ يَعْنِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرُ؛ يَعْنِي: شَهْرَ رَمَضَانَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا صَامَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ سِوَى رَمَضَانَ، إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»
(ج ٢ ص ٧٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٢٣)، وَفِي «السَّنَنِ
الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٢٠٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣
ص ٢١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٣٣)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢
ص ٨٩)، وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٧٩)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»
(ج ٣ ص ٢٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي
«الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَفِي

(١) فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ فَضْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، بَلْ نَعَى ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ
عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّيِ فِي السَّنَةِ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبُ الْأَثَارِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ - مُسْنَدُ عُمَرَ).

«الْمَعْرِفَةِ» (ج ٦ ص ٣٥٦)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٣٧) وَالشَّافِعِيُّ فِي
 «السُّنَنِ» (ص ٣١٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي
 «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٤٠٢)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «الْأَمْالِي» (ص ١٦٩)،
 وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٢٥٩)، وَالْمِهْرَوَانِيُّ فِي
 «الْفَوَائِدِ الْمُتَخَبَّةِ» (ص ١٢١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢
 ص ٧٥)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٧٤٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ
 الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (ج ٢
 ص ٢١٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ١٢٦ و ١٢٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ
 فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨٠)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٢ ص ١٩)
 مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِهِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، بَلْ
 وَحَتَّى عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ فِي السَّابِقِ.^(١)

قُلْتُ: وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ؛ وَإِلَّا لَذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَتَحَرَّ فَضْلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ
 كَانَ يَطْلُبُ فَضْلَ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ، وَهَذَا نَصُّ صَرِيحٍ، وَلَا
 اجْتِهَادَ مَعَ وُجُودِ نَصٍّ.

(١) انظر: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ فِيمَا لِمَوَاسِمِ الْعَامِ مِنَ الْوَطَائِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٧٧).

قُلْتُ: وَالسَّلْفُ عَلَى هَذَا الْإِتِّبَاعِ؛ أَي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَحَرَّوْا إِلَّا صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَطْ، وَلَمْ يَأْمُرُوا إِلَّا بِهِ.

فَعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ كَانَ بِالْكَوْفَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢١٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ»

(٧٨٣٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣١٢)، الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ»

(ج ٢ ص ٢٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي

«الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ١٥٠)، وَأَبُو ذَرِّ الْهَرَوِيِّ فِي «جُزْءٍ مِنْ فَوَائِدِ حَدِيثِهِ» (١١)،

وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٩ - مُسْنَدُ عُمَرَ)، وَلَوْينٌ فِي «جُزْئِهِ»

(٤٢) مِنْ طُرُقٍ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ

الْعَالِيَةِ» (ج ١١ ص ١٤٦).

تَنْبِيْهُ:

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَمْعُونَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ

سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا يَقُولُ: (مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمَ

عَرَفَةَ).

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِزِيَادَةِ «يَوْمِ عَرَفَةَ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ زَبَّانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارِ السُّلَمِيِّ يُخَالِفُ وَيُخْطِئُ، وَلَمَّا كَبُرَ صَارَ يَتَلَقَّنُ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ إِلَّا إِذَا تَوَبَّعَ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مُخْتَلِطٌ.

أَنْظُرُ: «السِّيَرُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١١ ص ٤٣١)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ

(ص ٣٨٤).

قُلْتُ: فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ؛ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صِيَامُ شَهْرِ مُحَرَّمٍ^(١)، وَلَمْ يُذَكَّرْ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، مَعَ أَنَّ الْأَجْرَ الَّذِي ذُكِرَ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَعْظَمُ، لِأَنَّهُ يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِي الدِّينِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَفْضَلُ الصِّيَامِ؛ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ،

شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢

ص ٨١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(١) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعَلَّ حَدِيثَ: أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أُصُولِهِ مِنَ «الْمُسْنَدِ

الصَّحِيحِ»، مِمَّا يُدَلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

(٢٩٠٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٣ ص ٢٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٢ و ٣٤٤)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٩٦)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٣٣٩)، وَابْنُ غِيْلَانَ فِي «الْغِيْلَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢١٥)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٠٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٧٨٨)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٦ ص ٣٠٦)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٩)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٢١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ٢٤٢ وَ ٢٤٣)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» (ج ٢ ص ٢٠٣)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «قِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ٣٥)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «السَّلْمَاسِيَّاتِ» (ص ٤٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢٥٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨١)، وَالذُّبَيْثِيُّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ» (ج ٢ ص ٥٤٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٢٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ١٦٣)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «التَّرغِيبِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٤٢٣)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٥٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٣ وَ ٣٢٩ وَ ٣٤٢ وَ ٥٣٥)،

وَالْحِنَائِي فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٧٤٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٩٢٣)،
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ»
 (ج ٣ ص ١٤٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٤٢)، وَابْنُ المُنْدَرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٥
 ص ١٤٧)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ»
 (ج ٢ ص ١١٠٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي
 «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢ ص ٢٧٤)، وَالحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٠٧)،
 وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (٢٩٠٥)، وَ(٢٩٠٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ
 الكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «فَضَائِلِ
 الأَوْقَاتِ» (ص ٤٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٨١ وَ ٢٨٣)،
 وَالطُّبُورِيُّ فِي «الطُّبُورِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٨٤)، وَعَبْدُ الحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ
 الشَّرْعِيَّةِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٨٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ المَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الأَعْمَالِ»
 (ص ٢٦١)، وَابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «الحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٥١) مِنْ طُرُقٍ عَن عَبْدِ
 المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ عَن مُحَمَّدِ بنِ المُتَشِّرِ عَن حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحِمَيْرِيِّ عَن
 أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ البَغَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٣ ص ١٢٩): بَعْدَ مَا ذَكَرَ
الِاخْتِلَافَ عَلَى الْحَدِيثِ: (وَالصَّحِيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (١٦٥٦): بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ:
(وَرَفَعَهُ صَحِيحٌ)؛ يَعْنِي: رِوَايَةٌ؛ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:
مَرْفُوعًا.

وَصَحَّحَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٣٢٦٦)؛ الرِّوَايَةَ
الْمَرْفُوعَةَ، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٣٩٩٧).
قُلْتُ: وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْحَدِيثِ: (سُئِلَ أَيُّ: الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ
رَمَضَانَ؟ فَقَالَ ﷺ: أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ)، وَلَمْ يَقُلْ ﷺ:
(صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٤)؛ بَابُ: فَضْلُ
صَوْمِ الْمُحَرَّمِ.

(١) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي «الْعِلَالِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٥٠)؛ مُوجَّهَةٌ لِأَبِي زُرْعَةَ، وَقَدْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِي حَاتِمٍ هُنَا؛ أَي:
صَحَّحَ الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)؛ كِتَابُ الصَّوْمِ
- جَمَاعُ أَبْوَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ؛ بَابُ: فَضْلِ الصَّوْمِ فِي الْمُحَرَّمَ إِذْ هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ
الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ إِذَا فَضُلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ الْمَرْعُومِ الَّذِي يُكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ،
وَالْبَاقِيَةَ، إِذَا كَانَ صَوْمُ شَهْرِ الْمُحَرَّمَ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ
ﷺ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٥): (قَوْلُهُ ﷺ: (أَفْضَلُ
الصِّيَامِ؛ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمَ): تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ
لِلصَّوْمِ). اهـ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ،
وَيَأْمُرُنَا بِصِيَامِهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٠١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ»
(٨٩٧٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ لِيَوْمِ عَرَفَةَ؟! وَأَيْنَ أَمْرَ بِصِيَامِهِ؟!

قُلْتُ: لِدَلِكِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَمَرُوا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ لَهُ فَضْلًا فِي الصَّوْمِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ سِوَى شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَأْمُرُوا بِصِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ لَمْ يَكُنْ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٥) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرَتِ الْحَدِيثَ، فِي كَيْفِيَّةِ غُسْلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَفِيهِ: «فَأَنْقَضَهُ: لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ»، فِي حَدِيثِ: عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، بَلْفَظِ: «الْحَيْضَةُ»

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٣٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

فَزَادَ: عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّنَعَانِيُّ لَفْظًا: «فَأَنْقَضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلِّيِّ بِالِاخْتِصَارِ» (ج ٢

ص ٥٨٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَنْفَرًا رَأْسِي، أَفَأَنْقَضُهُ: لِلْحَيْضَةِ، وَالْجَنَابَةِ؟، قَالَ ﷺ: لَا).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٥٦) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ

مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ، ثنا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي

امْرَأَةً أَشَدُّ ضَفْرَ رَأْسِي، أَوْ قَالَتْ: عِقَصَ رَأْسِي؛ فَأَنْقَضَهُ لِلْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضَةَ، قَالَ ﷺ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُفْرَغِي: عَلَيْكَ، ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ قَدْ طَهَّرْتَ).
ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ».

قُلْتُ: وَأَسَنَدَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٠)؛ كَمَا سَبَقَ: عَنْ جَمَاعَةٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، بِمَعْنَى: رِوَايَةِ، الْبَيْهَقِيِّ.
ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٤٩): وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.
وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «فَأَنْقَضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟»، فَقَالَ ﷺ: «لَا، ثُمَّ ذَكَرَ؛ بِمَعْنَى: حَدِيثِ، ابْنِ عُيَيْنَةَ».

وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
وَقَالَ: «أَفَاحُلُهُ، فَأَغْسِلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الْحَيْضَةَ». اهـ
قُلْتُ: وَمَرَادُ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ فِي ذِكْرِهِ لِلْفِطْرِ: «الْحَيْضَةَ»، لِيُعْلَمَ بِمَا قَبْلَهُ، وَبِمَا بَعْدَهُ.

* وَقَدْ أَعْلَمَهُ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ ﷺ، بِمَا قَبْلَهُ، فَذَكَرَ، الرَّوَايَةَ الْقَوِيَّةَ، بِدُونِ: «الْحَيْضَةَ»، بَلْ صَحَّ عِنْدَهُ؛ بِلَفْظِ: «فَأَنْقَضَهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ»، بِدُونِ: «الْحَيْضَةَ».

* فَقَدَّمَ الْحَدِيثَ: الَّذِي فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، مِنْ رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ بِلَفْظٍ: «فَأَنْقُضَهُ لِنُغْسِلَ الْجَنَابَةَ»، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَعْلُولَ بِلَفْظٍ: «فَأَنْقُضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

* فَالْحَافِظُ مُسْلِمٌ: كَمَا التَّرَمَّ بِالصَّحَّةِ فِي: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، أَيْضًا: التَّرَمَّ، بِذِكْرِ: «الْعِلَالِ» فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ.

* وَغَرَضُهُ تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوَقِهِ لِلْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، لِأَنَّ غَرَضَهُ كَانَ بَيَانَ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٤٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرُ رَأْسِي فَأَنْقُضُهُ لِنُغْسِلَ الْجَنَابَةَ؟ قَالَ: لَا. إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ).

* ثُمَّ ذَكَرَ اللَّفْظَ الثَّانِيَّ فِي الْحَدِيثِ، لِيُعْلَهُ، بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٤٩): وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «فَأَنْقُضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ، فَقَالَ ﷺ: لَا). ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ -، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: (أَفَاحُلُهُ فَأَغْسِلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ)، وَلَمْ يَذْكُرِ: (الْحَيْضَةَ). اهـ

* ثُمَّ خَرَجَ الْحَدِيثَ الثَّانِي، لِيُبَيِّنَ إِعْلَالَهُ لِلْحَدِيثِ؛ بِلَفْظِ: «الْحَيْضَةَ»، بِرِوَايَةِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

* فَالْحَدِيثُ: الْمَحْفُوظُ، هُوَ: «فَأَنْقَضُهُ لِعُسْلِ الْجَنَابَةِ»، مِنْ رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ.

* وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ، مَنْ رَوَى؛ بِلَفْظِ: «فَأَنْقَضُهُ لِلْحَيْضَةِ، وَالْجَنَابَةِ»، لِأَنَّهَا رِوَايَةٌ، مُنْكَرَةٌ، تَرُدُّهَا الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ، وَلَمْ تَقَعْ فِي رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ، أَصْلًا.

* وَهُمْ: أَحْفَظُ، وَأَثْبَتُ، فِي الْحَدِيثِ، مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

وَالْمَحْفُوظُ: فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رِوَايَةٌ: الْجَمَاعَةِ، بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، بِلَفْظِ: «الْحَيْضَةَ».

لِدَلِيلِكَ: فَإِنَّ الْحَافِظَ مُسْلِمًا، قَدْ أَشَارَ إِلَى إِعْلَالِ: هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «فَأَنْقَضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ»، الَّتِي خَالَفَ فِيهَا، عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَأَضْبَطُ لِلْحَدِيثِ.

فَاتَّبَعَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ: رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ سَاقَ لَفْظَهَا: «فَأَنْقَضُهُ لِعُسْلِ الْجَنَابَةِ»، بِرِوَايَةِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ فَلَمْ يَسْقِ لَفْظَهَا، تَمَامًا، وَإِنَّمَا أَشَارَ لِمَوْضِعِ الْمُخَالَفَةِ مِنْهَا مُخْتَصِرًا، وَهِيَ: «فَأَنْقَضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، رِوَايَةً: أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِلتَّكْيِيدِ عَلَى صِحَّةِ الْأَصْلِ، بِدُونِ: «الْعُسْلِ مِنَ الْحَيْضَةِ».

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٤٩): وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا: عَنِ ابْنِ عَلِيَّةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ

عُمَيْرٍ قَالَ: (بَلَغَ عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ: إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ

رُءُوسَهُنَّ. فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ

رُءُوسَهُنَّ. أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُءُوسَهُنَّ!، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ

إِنَاءٍ وَاحِدٍ. وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ).

قُلْتُ: فَوَجَّهَ إِخْرَاجَ مُسْلِمٍ، لِلْحَدِيثِ (٣٣٠)، فَإِنَّهُ لِيَبِينَ عِلَّتَهُ، مِنْ حَدِيثِ

عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

* وَرَوَاهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ، حَدِيثَ الْجَمَاعَةِ، وَسَاقَ فَقَطِ الْخِلَافَ فِي حَدِيثِ:

عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

* وَقَدْ وَعَدَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ ﷺ، أَنَّهُ سَوْفَ يُعَلِّلُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَيَأْتِي بِهَا

فِي أَبْوَابِهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ.^(١)

* وَقَدْ جَاءَ بِهَا فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ: فِي الْأَسَانِيدِ، أَوْ

الْمُتُونِ.^(٢)

(١) انظر: «مقدمة الصحيح» لمسلم (ج ١ ص ١٨).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» للقاظمي عياض (ج ١ ص ٨٦ و ٨٧).

* فَذَكَرَ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، سَيَبَيِّنُهَا، وَيَشْرَحُهَا؛ فَمِنْهَا: أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ؛ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ لَهُ، مُبَيِّنًا فِيهَا الإِخْتِلَافَ فِي الرَّوَايَةِ.

* إِذَا فَلَا غَرَابَةَ، أَنْ يُعَلِّ الأَثَمَةَ حَدِيثًا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَذَلِكَ أَنَّ الإِمَامَ مُسْلِمًا نَفْسَهُ: أَعْلَلَ بَعْضَ الأَحَادِيثِ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧)، وَطَبَّقَ ذَلِكَ التَّعْلِيلَ فِي الأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ، وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧): (قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ، مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ القَوْمِ، وَوُفَّقَ لَهَا.

* وَسَنَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الأَخْبَارِ المُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى). اهـ

* وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، لِعَدَدٍ مِنْ عِلَلِ الأَحَادِيثِ، فِي عِدَّةٍ مِنَ الأَبْوَابِ^(١)، وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ المُطَهَّرَةِ، وَصِيَانَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ أَتَى فَهَمًّا فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجِهِ، وَعَلَلِهِ.

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: اعْتَمَدَ المُقَلِّدُ عَلَى مَا يُورِدُهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الأَحَادِيثِ، فِي حَيْزِ الإِخْتِجَاجِ بِهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ فِي أَصُولِهِ!

* بَلْ وَنَسْبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الأَحَادِيثِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا فِي كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ البَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا، لَا تَثْبُتُ هَذِهِ الأَحَادِيثُ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الصَّحِيحِ»، فَتَنْبَهَ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا آتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً، يَبِينُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نُصَدِّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نُصَدِّقُ الْمُقَلَّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَمَاتِلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيَبِينَنَّ أَنَّهَا مُنْتَفَدَةٌ.

* وَهُنَاكَ أَحَادِيثُ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِإِسْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ،

بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ^(١)، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

* فَلَا إِمَامَ مُسْلِمٍ ﷺ، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التَزَمَ بِذِكْرِهِ

الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا^(٢)، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨).

* وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ ﷺ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ

الإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ^(٣) مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ حَدِيثٍ فِي كِتَابِهِ: يُحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا أُحْتَجَّ بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ^(٤)، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّلْغِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتْرُكُوهَا، وَلَا يُحْتَجَّ بِهَا.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

(١) وَهَذَا مِمَّا أَدَّى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أُنْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عَلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٣].

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٤) قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيْمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بَأَنَّ يُوقِفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزِمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ أَكْيَاسِهِمْ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافَقَهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ صَرَخَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكُرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَوْرَدَهُ لِيَبَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتَّنًا، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.^(١)

* وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الرَّوَايَاتِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُؤْفَى قَبْلَ تَأْلِفِهَا). اهـ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَلِ الَّتِي فِي

كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ). اهـ.

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» لِلدُّبِّيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكَمَّلِ الْإِكْمَالِ» لِلْسَّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّتَبُّعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ الْأَاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

* وَعَلِمَ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أُصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ، قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.^(١)

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرَّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدِّمُ الْأَصَحَّ، فَالْأَصَحَّ، فَقَدْ تَقَعَّ الرَّوَايَةُ الْمُؤَخَّرَةُ فِي الْإِجْمَالِ، أَوْ فِي الْخَطَأِ، لِيُبَيِّنَ الرَّوَايَةَ الْمُقَدَّمَةَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٣٠): (مِنْ عَادَةِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرَّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدِّمُ الْأَصَحَّ، فَالْأَصَحَّ، فَقَدْ يَقَعُ فِي الرَّوَايَةِ الْمُؤَخَّرَةِ إِجْمَالًا، أَوْ خَطَأً، تَبَيَّنَتْ الرَّوَايَةُ الْمُقَدَّمَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٩): (عَادَةُ مُسْلِمٍ، أَنْ يُرْتَّبَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ، بِحَسَبِ قُوَّتِهَا: يُقَدِّمُ الْأَصَحَّ، فَالْأَصَحَّ). اهـ
قُلْتُ: فَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته أَيْضًا، أَنْ يُرْتَّبَ الرَّوَايَاتِ فِي كُلِّ بَابٍ، بِحَسَبِ صِحَّتِهَا، فَيَبْدَأُ، بِأَصَحِّ الْعِبَارَاتِ: لَفْظًا وَسَنَدًا، ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِالرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي تَشْهَدُ لَهَا.

* إِذَا: لَمْ يَصِحَّ الْحَدِيثُ، بِلَفْظٍ: «فَأَنْقُضْهُ لِلْحَيْضَةِ».

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

* هَكَذَا: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «فَأَنْقَضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

* خَالَفَهُ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ؛ فَرَوَوْهُ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَلَمْ يَذْكُرُوا: «الْحَيْضَةَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٣٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧٣٧).

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ؛ فَرَوَوْهُ: عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «الْحَيْضَةَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٣٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٨٢١).

* وَرَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الْحَيْضَةَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٧٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٨٧)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١٥٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٨١)؛ إِلَّا أَنَّهُ: أَسْقَطَ «عَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ»، مِنْ الْإِسْنَادِ.

* وَالْوَهُمُ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَقَدْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ.

قَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «أَنْكُرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»،
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ
 ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «يُضَعَّفُهُ»، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا تَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).
 قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٨١): (وَقَصَرَ: بِإِسْنَادِهِ،
 أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فِي رِوَايَةٍ: ابْنِ وَهْبٍ، عَنْهُ: أَنَّ سَعِيدًا، سَمِعَهُ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ...، ثُمَّ
 أَسْنَدَهُ، وَقَالَ: وَرِوَايَةُ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى: أَصَحُّ، مِنْ رِوَايَةِ: أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَقَدْ حَفِظَ فِي
 إِسْنَادِهِ، لَمْ يَحْفَظْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٥): (فَإِنْ كَانَ أُسَامَةُ
 قَدْ حَفِظَهُ، فَهُوَ، وَإِلَّا: فَالرِّوَايَةُ، الَّتِي قَبَلَهَا: أَصَحُّ).
 فَهَذَا: الْوَجْهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا
 تَفَرَّدَ بِهِ.

* وَخَالَفَهُ: فِي ذَلِكَ، أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَمْرِو الْأَمْوِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ، حَافِظٌ، فَهُوَ
 أَحْفَظُ، وَأَثْبَتُ، مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ، فَرِوَايَتُهُ: أَوْلَى، وَهِيَ الْمَحْفُوظَةُ.
 * فَرِيَادَةٌ: «الْحَيْضَةُ»، زِيَادَةٌ شَادَّةٌ، أَنْفَرَدَ بِهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ
 الثَّوْرِيِّ، وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهَا.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٥)، وَ«الْجَرَاحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ
 (ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٣٣٢)، وَ«إِكْمَالَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ»
 لِمُغْلَطَايَ (ج ٢ ص ٥٨)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٢ ص ٧٧)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْحَاكِمِ
 (ص ١٨٧)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٦ ص ٧٤)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ٨٤).

* وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ؛ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «فَأَنْقَضَهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

* وَهُمْ أَثْبَتُ، وَأَكْثَرُ، لَا سِيَّمَا وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، مِمَّنْ يُخْطِئُ، وَيَهْمُ عَلِيُّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ بِالثَّبَتِ.^(١)

* لَذَا بَدَأَ الْحَافِظُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، بِذِكْرِ رِوَايَةِ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ مُبَيِّنًا، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ بِمِثْلِ: رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* ثُمَّ أوردَ، رِوَايَةَ: رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ، الْمُوَافِقَةَ؛ لِرِوَايَةِ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، مُشِيرًا، إِلَى: «شُدُوذٍ»، رِوَايَةِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

لَذَا: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٤٨١): (وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ - أَعْنِي: لَفْظَةُ الْحَيْضَةِ - تَفَرَّدَ بِهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَكَانَتْهَا؛ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرُوهَا).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «تَهْذِيبِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٩٥): (أَمَّا حَدِيثُ: أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَالصَّحِيحُ: فِيهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ: «الْجَنَابَةِ»، دُونَ: «الْحَيْضِ»، وَلَيْسَتْ لَفْظَةُ: «الْحَيْضَةِ»، فِيهِ: مَحْفُوظَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ: الْجَمَاعَةِ، وَقَالَ: وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلِيُّ الثَّوْرِيُّ، فَقَالَ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَرُوحُ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٧٢٢)

* وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْهُ: «أَفَانَقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ»، وَرِوَايَةٌ: الْجَمَاعَةَ، أَوْلَىٰ
بِالصَّوَابِ... وَمَنْ أَعْطَى النَّظَرَ حَقَّهُ، عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ: اللَّفْظَةَ لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً).

* وَذَكَرَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي: «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَ«صَحِيحِ
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٤)؛ وَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ.

* وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى، وَهُمْ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «أَفَانَقُضُهُ
لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».

* أَنَّهُ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، بِدُونِ ذِكْرِهَا، كَمَا فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٢٣ -
ط: دَارِ التَّائِيلِ)، مِنْ رِوَايَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ، فِي رِوَايَتِهِ «لِلْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٢٣): حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفْرَ
رَأْسِي؛ أَفَانَقُضُهُ^(١) لِلْجَنَابَةِ؟، قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذِي بِكَفِّكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، ثُمَّ
تَصُبِّي عَلَى جِلْدِكَ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ).

* فَوَافَقَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هُنَا: رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ، مِنْ الثَّقَاتِ الْحُفَافِ، وَلَمْ يَذْكُرِ:
«الْحَيْضَةَ»، وَذَكَرَ: «الْجَنَابَةَ» فَقَطُ.

(١) النَّقْضُ: الْفُكُّ، وَالْحَلُّ.

انظُرْ: «الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ج ٢ ص ٩٤٧).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٦٧)، وَ (٩١٦)،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٢٨٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ
الْمُسْتَخْرَجِ» (٧٣٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ
أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي؛ أَفَأَنْقُضُهُ لِلْجَنَابَةِ؟) قَالَ:
لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذِي بِكَفِّكَ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ تَصْبِيَنَّ عَلَى جِلْدِكَ الْمَاءَ،
فَتَطْهَرِينَ).

إِذَا، قَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٤٩)؛ إِلَى هَذَا
الِاخْتِلَافِ، وَإِلَى تَفَرُّدِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ: «أَفَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ»، الَّتِي
لَمْ يَرَوْهَا، غَيْرُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا مِنَ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ، إِعْلَالٌ لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَبَيَانٌ؛ بِأَنَّهَا: زِيَادَةٌ شَادَّةٌ.
يَعْنِي: إِخْرَاجَ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ، هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ رِوَايَةِ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَوْحِ
بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى الْأُمَوِيِّ.

* وَمِنْ رِوَايَةِ: يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى
الْأُمَوِيِّ، وَلَيْسَ فِيهِ؛ ذِكْرٌ: «لِلْحَيْضَةِ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا فِي حَدِيثِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيِّ، مِنَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: «وَفِي
حَدِيثِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «أَفَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ».
لِذَا لَمْ يَلْتَفِتِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

قَالَ مُهَنَّأٌ، سَأَلْتُ أَحْمَدَ، عَنِ الْمَرْأَةِ تَنْقُضُ شَعْرَهَا، إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ «الْجَنَابَةِ»؟،

قَالَ: (لَا).^(١)

وَبِنْحَوْهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣١)، بِرِوَايَةِ: ابْنِ هَانِيٍّ

النَّسَابُورِيِّ.

* فَرِوَايَةٌ: الْجَمَاعَةِ، عَنِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، هِيَ الْمَحْفُوظَةُ.

* وَهِيَ مُوَافِقَةٌ، لِرِوَايَةِ: مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى الْأَمْوِيِّ، مِثْلَ:

سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةَ:

«الْحَيْضَةِ». وَهُوَ الصَّوَابُ.

* إِذَا، أَخْرَجَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٣٠)، وَأَبُو دَاوُدَ

فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (١٠٥)، وَالنَّسَائِيُّ

فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٦٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْتَدَّةِ» (ج ١

ص ١٣١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٦٠٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٨٩)،

وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ»، (ج ١ ص ٤٠)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (١٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(٢٩٤)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»

(ج ١ ص ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٦٤)، وَالطُّوسِيُّ

فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (٩١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ

(١) نَقَلَهُ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمُعْنِي» (ج ٩ ص ٢٩٨)، وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢

الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٢٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ٣٨٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ المُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٣٧٥)، وَ«المُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالأنْوَاعِ» (ج ٣ ص ٤٧٠ و ٤٧١)، وَابْنُ المُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٣٢)، وَابْنُ الجَارُودِ فِي «المُتَّقَى مِنَ السُّنَنِ المُسْنَدَةِ» (٩٨)، وَالمُطَبَّرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٢٩٦)، وَفِي «المُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٢٧)، وَالمُبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٦٨)، وَفِي «الخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٣٢)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١١٤)، وَابْنُ الجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ١٣٦ و ٢٢٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلِّى بِالْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٨٧ و ١٨٨)، وَ(ج ٢ ص ٣٠)، وَالمُبَغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٤٥)، وَابْنُ الأَعْرَابِيِّ فِي «المُعْجَمِ» (٧١٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ المَقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفْرَ رَأْسِي؛ فَأَنْقِضُهُ، لِعُسْلِ الجَنَابَةِ؟، قَالَ ﷺ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ، أَنْ تُحْثِي عَلَيَّ رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ المَاءَ، فَتَطْهَرِينَ)

(٦) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيُّ: الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟، فَقَالَ ﷺ: أَمَا وَأَبِيكَ لَتُبَانَّهُ، أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ، شَحِيحٌ، تَخْشَى الفَقْرَ، وَتَأْمَلُ البُقَاءَ، وَلَا تُمَهِّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلُقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٢)، فِي كِتَابِ «الزَّكَاةِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهِ.

* وَوَجْهٌ: إِخْرَاجُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لَهُ، فَإِنَّهُ: لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، وَرَوَاهُ: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ عَلَى شَرْطِهِ، وَسَاقَ بَعْدَهُ، حَدِيثَ: مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ بْنِ غَزْوَانَ؛ بِزِيَادَةٍ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَبْنَانَهُ».

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧١٦): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ^(١)، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ؟ فَقَالَ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبٌ، شَاحِبٌ^(٢)، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْغِنَى^(٣)، وَلَا تُمَهِّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ^(٤)، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ). وَهُوَ: الْمَحْفُوظُ.

(١) وَرَوَاهُ: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِلَفْظٍ: «لَتَبْنَانُ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبٌ، شَاحِبٌ».

أَخْرَجَهَا أَيْضًا طَرَادُ الزَّيْنَبِيِّ فِي «الْعَوَالِي» (ص ٩١)، وَفِي «تِسْعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ أَمَلِيهِ» (ص ١٦٥)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي «جُزْئِهِ» (٢٩).

(٢) «وَأَنْتَ صَاحِبٌ شَاحِبٌ»: الشُّحُّ أَعْمٌ مِنَ الْبُخْلِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ الشُّحَّ غَالِبٌ فِي حَالِ الصَّحَّةِ، فَإِذَا سَمَحَ فِيهَا، وَتَصَدَّقَ كَانَ أَصْدَقَ فِي نَيْتِهِ، وَأَعْظَمَ لِأَجْرِهِ، بِخِلَافِ مَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ، وَأَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ، وَرَأَى مَصِيرَ الْمَالِ لِعَيْرِهِ، فَإِنَّ صَدَقَتَهُ حِينَئِذٍ نَاقِصَةٌ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالَةِ الصَّحَّةِ وَالشُّحِّ، وَرَجَاءِ الْبَقَاءِ، وَخَوْفِ الْفَقْرِ.

(٣) «وَتَأْمُلُ الْغِنَى»: أَيُّ تَطَمَعُ فِيهِ.

(٤) «حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ»: أَيُّ بَلَغَتْ الرُّوحَ، وَالْمُرَادُ: قَارَبَتْ بُلُوغَ الْحُلُقُومِ، إِذْ لَوْ بَلَغَتْ حَقِيقَةً لَمْ تَصِحَّ وَصِيَّتُهُ، وَلَا صَدَقَتُهُ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ.

وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (ج ٧ ص ١٢٣).

* ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ بْنِ غَزْوَانَ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، بِزِيَادَةَ: «أَمَّا وَأَيْبِكَ لَتُبَّانَهُ»، لِيُعْلَهُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧١٦): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟) فَقَالَ: أَمَّا وَأَيْبِكَ لَتُبَّانَهُ، أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ، شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَلَا تُمْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ).

* ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، رِوَايَةً: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِلتَّأْكِيدِ: بِشُدُودِ، زِيَادَةَ: «أَمَّا وَأَيْبِكَ لَتُبَّانَهُ».

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧١٦): حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ».

وَهُوَ: مَحْفُوظٌ أَيْضًا.

* وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ، أَنَّ لَفْظَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، يَدُورُ عَلَى: مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ الضَّبِّيِّ، وَهُوَ يَهُمُ أَحْيَانًا، وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ^(١)، مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ، بِلَفْظِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَهُ»، وَهُوَ شَاذٌ.

* فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ مَا يُنْكَرُ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

* فَهُوَ مَعْلُوفٌ، أَعْلَاهُ كِبَارُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ: الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمَا.^(٢)

وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ، فَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَهُ». هَكَذَا: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَفِيهِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَهُ».

خَالَفَهُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، فَروَوْهُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ؛ بِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَهُ».

* فزاد: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَهُ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ شَاذَةٌ، لَا تَصِحُّ.

(١) وَانظُرْ: «السُّنَنُ لِلنِّسَائِيِّ (ج ٤ ص ١٤٢)، وَتَارِيخُ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ٢٩٢)، وَ«السُّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ١٢٠)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٨ ص ٨٧)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٢٦٢)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٣٣)، وَ«الْخِلَافَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٧).

(٢) وَانظُرْ: «الْجَامِعَ الصَّحِيحَ الْمُسْنَدَ لِلْبُخَارِيِّ (ص ٢٢٩ و ٤٥٣)، وَ«الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٧١٦).

هَذَا مِمَّا وَهَمَ فِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلِ الضَّبِّيِّ، لِأَنَّ الْحَفَاطَ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ

الزِّيَادَةَ.

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ، غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

قَالَ عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (كَانَ ابْنُ فَضَيْلٍ، صَدُوقًا، وَكَانَ كَثِيرَ الوَهْمِ، كَثِيرَ

الْخَطَأِ).^(١)

* وَأَخْطَأَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ فِي حَدِيثٍ فِي كِتَابِ: «الصَّلَاةِ»، وَبَيَّنَ هَذَا الْخَطَأَ،

الْحَافِظُ البُخَارِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٨٣): سَمِعْتُ مُحَمَّدًا -يَعْنِي:

البُخَارِيَّ- يَقُولُ: (حَدِيثُ الأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي «المَوَاقِيتِ»، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ:

مُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلٍ، عَنِ الأَعْمَشِ).

* وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلٍ: خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ).

قُلْتُ: فَمُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ بْنُ غَزْوَانَ الضَّبِّيُّ، يَهْمُ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا

ظَاهِرٌ.^(٢)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «تَارِيخِ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» (ص ٢٩٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْخِلَافِيَّاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٢٧)، وَ«شَرْحِ العِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٣٣)،

وَ«التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ البَرِّ (ج ٨ ص ٨٧)، وَ«السُّنَنِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، وَ«تَارِيخِ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ

شَاهِينَ (ص ٢٩٢).

* وَوَأَفَقَ البُخَارِيُّ، فِي تَخْطِئَةٍ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، الحَافِظُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ، فَقَدْ قَالَ فِي «عِلَلِ الحَدِيثِ» (ج ١ ص ١٠١): (هَذَا خَطَأٌ، وَهَمَ فِيهِ: ابْنُ فَضِيلٍ، يَرَوِيهِ: أَصْحَابُ الأَعْمَشِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ).

وَقَالَ الحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٦٢): (هَذَا لَا يَصِحُّ مُسْنَدًا، وَهَمَ فِي إِسْنَادِهِ: ابْنُ فَضِيلٍ، وَعَيْرُهُ يَرَوِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ عَنِ مُجَاهِدٍ، مُرْسَلًا).

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٨٧): (هَذَا الحَدِيثُ: عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الحَدِيثِ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ: وَهُوَ خَطَأٌ، وَلَمْ يَرَوْهُ: أَحَدٌ عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَذَا الإِسْنَادِ؛ إِلاَّ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَقَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ).

* وَخَطَأَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فِي زِيَادَةٍ، زَادَهَا: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَهِيَ: «وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ».

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: (وَهَمَ: ابْنُ فَضِيلٍ، فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَلَا تُعْرَفُ هَذِهِ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، إِنَّمَا تُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا).^(١)

وَذَكَرَ الحَافِظُ العُقَيْلِيُّ فِي «الزُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٢٠)؛ رِوَايَةً: لِمُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ الضَّبِّيِّ: «لَوْ أَنَّ لابْنَ آدَمَ، وَادِيًا مِنْ نَخْلِ»، ثُمَّ قَالَ: (وَلَا يُتَابَعُ^(٢) عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ:

(١) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فِي التَّلْبِيَةِ، أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٤٩)، وَ(٥٩١٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٨٤).

(٢) نَقَلَهُ الحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ العِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٣٣).

(٣) يَعْنِي: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ الضَّبِّيِّ، فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الحَدِيثِ، فَهِيَ مُنْكَرَةٌ.

«وَادِيًا مِنْ نَخْلٍ»، وَالرَّوَايَةُ: فِي هَذَا الْبَابِ، ثَابِتَةٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ،
وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ».

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته إِلَى هَذِهِ الْعِلَالِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «مُقَدِّمَةِ
صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ فَقَالَ رحمته: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا
فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي
يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً،
يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نُصَدِّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نُصَدِّقُ الْمُقَدِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ
فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ
هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ
ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفِ
بَطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ
أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُنْتَقَدَةٌ.

قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ العِلَالِ التِّي فِي كِتَابِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الكِتَابِ المَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا فِي الفُصُولِ). اهـ

* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أَصُولِ الحَدِيثِ عَلَيَّ وَجِهَ التَّفْصِيلِ وَالإِجْمَالِ، قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ العِلَالِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا العِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ العُقُولِ، لِهَذَا الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَيَّ هَذَا الأَصْلِ.^(١)

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرُّوَايَاتِ المُتَّفِقَةِ فِي الجُمْلَةِ، يُقَدِّمُ الأَصْحَّ، فَالأَصْحَّ، فَقَدْ تَقَعَّ الرُّوَايَةُ المُؤَخَّرَةُ فِي الإِجْمَالِ، أَوْ فِي الخَطَأِ، لِيُبَيِّنَ الرُّوَايَةَ المُقَدَّمَةَ.

قَالَ العَلَامَةُ الشَّيْخُ المُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الأنوارِ الكَاشِفَةِ» (ص ٢٣٠): (مِنْ عَادَةِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرُّوَايَاتِ المُتَّفِقَةِ فِي الجُمْلَةِ، يُقَدِّمُ الأَصْحَّ، فَالأَصْحَّ، فَقَدْ يَقَعُ فِي الرُّوَايَةِ المُؤَخَّرَةِ إِجْمَالًا، أَوْ خَطَأً، تَبَيُّنُهُ الرُّوَايَةَ المُقَدَّمَةَ فِي ذَاكَ المَوْضِعِ). اهـ

فَخَلَاصَةُ: حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فِي «الصَّدَقَةِ»، وَفِيهِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَبْنَانَهُ».

* فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرِ البَجَلِيِّ.

* وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ: عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ بْنِ شُبْرَمَةَ الصَّبِيِّ.

* وَرَوَاهُ: عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، خَمْسَةَ: مِنَ الرُّوَاةِ؛ هُمْ:

(١) وَأَنْظَرُ: «التَّعْلِيقُ عَلَيَّ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

(١) عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ.

(٢) وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

(٣) وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ.

(٤) وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ.

(٥) وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

* فَهَوُلاءِ: حَمْسَةٌ، تَتَابَعُوا عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: «أَمَّا وَأَيْبِكَ لَتُبَّانَهُ».

وَخَالَفَهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، بِذِكْرِ زِيَادَةَ: «أَمَّا وَأَيْبِكَ لَتُبَّانَهُ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ، شَاذَةٌ:

انْفَرَدَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا.

* أَمَّا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي إِحْدَى،

رَوَايَتِهِ، فَقَدْ رَوَوْهُ، بِدُونِ الْحَلْفِ مُطْلَقًا.

* وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: لِشَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَوَاهُ، بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ، فَقَدْ رَوَاهُ؛ بِلَفْظَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مُوَافِقٌ، لِلْأَرْبَعَةِ السَّابِقِينَ؛ أَي: بِدُونِ الْحَلْفِ مُطْلَقًا.

وَالْآخَرُ: بِلَفْظِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ رِوَايَةَ: «الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ»، تَدُورُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ.

* وَعَلَيْهِ فَمَنْ نَقَبَلُ: رِوَايَةَ: سُفْيَانَ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ

الْحَمِيدِ، وَشَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ: فِي إِحْدَى، رِوَايَتِهِ، وَالَّذِينَ رَوَوْهُ،

بِدُونِ الْحَلْفِ، مُطْلَقًا.

* أَمِ إِحْدَى رِوَايَتَيْ: مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ، وَالتِّي فِيهَا: «الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ؟!»،
فِرْوَايَةُ: الْجَمَاعَةِ أَوْلَى.

* وَرِوَايَةُ: مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ، بِزِيَادَةِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لِنَبَانَهُ»، هِيَ: رِوَايَةُ،
شَاذَةٌ، لَا تَصِحُّ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ الضَّبِّيِّ، جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ.
فَإِنَّهُ أَخْطَأَ، وَالصَّوَابُ: رِوَايَةُ الْأَكْثَرِ.

* وَيُؤَكِّدُ هَذَا الإِعْلَالَ، لِزِيَادَةِ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لِنَبَانَهُ»، أَنَّ البُخَارِيَّ: أَخْرَجَ
الْحَدِيثَ نَفْسَهُ، بِدُونِ ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَهِيَ: زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ.

فَقَالَ الحَافِظُ البُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ٢٢٩): حَدَّثَنَا مُوسَى
بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا
أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ
أَجْرًا؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: أَنْ تَصَدَّقَ، وَأَنْتَ صَاحِبٌ، شَاحِبٌ، تَخْشَى الفَقْرَ، وَتَأْمَلُ الغِنَى، وَلَا
تُمْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلُقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ).

وَقَالَ الحَافِظُ البُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ٤٥٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
بْنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رضي الله عنه، قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: أَنْ تَصَدَّقَ،
وَأَنْتَ صَاحِبٌ، حَرِيصٌ، تَأْمَلُ الغِنَى، وَتَخْشَى الفَقْرَ، وَلَا تُمْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ
الحُلُقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ).

(٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ سَأَلَهُ، عَنْ أَحَقِّ النَّاسِ

بِحُسْنِ صَحَابَتِي، وَفِيهِ قَالَ: (نَعَمْ وَأَبِيكَ لِنَبَانٍ).

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ: بَلْفُظٍ: «نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ»

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٩٧٤) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ، عَنْ عُمَارَةَ، وَابْنِ شَبْرَمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَوَجْهُهُ: إِخْرَاجِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ لَهُ؛ فَإِنَّهُ: لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، وَرَوَاهُ: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ

الصَّحِيحَ عَلَى شَرْطِهِ، وَسَاقَ بَعْدَهُ، حَدِيثَ: شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ.

قُلْتُ: وَمُرَادُ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ فِي ذِكْرِهِ لِلْفُظِّ: «نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ»، لِيُعْلِلَهُ بِمَا قَبْلَهُ،

وَبِمَا بَعْدَهُ.

* وَقَدْ أَعْلَلَهُ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته الله، بِمَا قَبْلَهُ، فَذَكَرَ الرَّوَايَةَ الْقَوِيَّةَ، بِدُونِ زِيَادَةٍ:

«نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ».

* فَقَدَّمَ الْحَدِيثَ: الَّذِي فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، مِنْ رِوَايَةِ: جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،

وَفُضِّلَ، وَوُهَيْبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ؛ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَعْلُولَ بَلْفُظٍ: «نَعَمْ

وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ».

* فَالْحَافِظُ مُسْلِمٌ: كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي: «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، أَيْضًا: التَزَمَ،

بِذِكْرِ: «العِلَالِ» فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الأبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ.

* وَغَرَضُهُ تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ جَدًّا مِنْ سَوَقِهِ لِلأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، لِأَنَّ

غَرَضَهُ كَانَ بَيَانَ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٩٧٤): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ

سَعِيدِ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفِ الثَّقَفِيِّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ

الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ:

مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي^(١)؟، قَالَ ﷺ: أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ ﷺ: ثُمَّ أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ ﷺ: ثُمَّ أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ ﷺ: ثُمَّ أَبُوكَ).

* وَفِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ: «مَنْ أَحَقُّ بِحُسْنِ صَحَابَتِي»، وَلَمْ يَذْكَرِ النَّاسَ. وَهُوَ: الْمَحْفُوظُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٩٧٤): حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصَّحَابَةِ؟، قَالَ ﷺ: أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ).

وَهُوَ: الْمَحْفُوظُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ بِزِيَادَةِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتَبَّانَ»، لِيُعْلَمَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٩٧٤): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عُمَارَةَ، وَابْنِ شُبْرُمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ: فَقَالَ: نَعَمْ، وَأَبِيكَ لَتَبَّانَ).

وَهُوَ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

(١) «صَحَابَتِي»؛ الصَّحَابَةُ، هُنَا، بِمَعْنَى: الصَّحْبَةِ.

* ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، رِوَايَةً: مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، وَوَهَيْبٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنِ ابْنِ شُبْرَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِلتَّكْيِيدِ، بِشُدُودِ: زِيَادَةَ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لِتُبَّانَ».

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٩٧٤): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، كِلَاهُمَا: عَنِ ابْنِ شُبْرَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي حَدِيثٍ: وَهَيْبٍ: «مَنْ أُرْتُ؟».

وَفِي حَدِيثٍ: مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ: «أَيُّ النَّاسِ أَحَقُّ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ»، ثُمَّ ذَكَرَ؛ بِمِثْلِ: حَدِيثٍ: جَرِيرٍ). اهـ.

وَهُوَ: مَحْفُوظٌ.

* وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ، أَنَّ لَفْظَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، يَدُورُ عَلَى: شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَالْوَهْمُ مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ؛ بِلَفْظِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لِتُبَّانَ»، وَهُوَ شَادٌ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَّقَنُ، وَيَغْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ جِدًّا»، وَقَالَ الْجُوزْجَانِيُّ: «شَرِيكَ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكَ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَعَالِيظٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أُتِيَ فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ»^(١).

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٦٢)، وَ«التَّقْرِيبَ» لَهُ (ص ٤٣٦)، وَ«الْكَامِلَ فِي الصُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، وَ«أَحْوَالَ الرَّجَالِ»

* إِذَا فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: فِي «بِرِّ الْوَالِدَيْنِ»، وَفِيهِ: «نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٍ»، فَقَدْ

جَاءَ بِلَفْظَيْنِ:

الْأَوَّلُ: بِدُونِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: بِلَفْظِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ رَوَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَبُو زُرْعَةَ:

* وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ: ثَلَاثَةٌ، مِنَ الرُّوَاةِ، هُمْ:

(١) عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ.

(٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ.

(٣) وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ.

* وَرَوَاهُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ: ثَلَاثَةٌ، هُمْ:

(١) جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

(٢) وَفُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ.

(٣) وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

* وَرَوَاهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُبْرَمَةَ؛ اثْنَانِ، هُمَا:

(١) مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ.

(٢) وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ.

لِلْجُوزْجَانِيِّ (ص ٩٢)، وَ«الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ

(ج ٦ ص ٣٥٦).

* وَرَوَاهُ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، كُلُّهُمْ؛ بِدُونِ زِيَادَةَ: «نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ».

وَأَمَّا اللَّفْظُ الثَّانِي: وَهُوَ لَفْظُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، وَابْنِ شُبْرَمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

* فَالْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ: «وَأَيْبِكَ لَتُبَّانٌ»، يَدُورُ عَلَى شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٥٦): (وَكَانَ يَغْلَطُ كَثِيرًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ: (رَأَيْتُ فِي أُصُولِ شَرِيكَ تَخْلِيطًا).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٦٣): (شَرِيكَ: كَثِيرُ الْغَلْطِ).

* فَشَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ: سَيِّئُ الْحِفْظِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ.^(٣)

* شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، قَدْ خَالَفَ: سِتَّةً مِنَ الثَّقَاتِ، وَهُمْ:

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٦٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤٣٦).

(٢) أَنْتَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٥٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٢٥٣).

(٢) وَفُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ.

(٣) وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

(٤) وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

(٥) وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ.

(٦) وَوَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ.

* فَأَيُّ: الرَّوَائِيَيْنِ تُقْبَلُ؟ رِوَايَةٌ هُوَ لِأَسْتَتَةَ، وَهِيَ رِوَايَةٌ: الْجَمَاعَةِ، أَمْ رِوَايَةٌ:

شَرِيكِ النَّخَعِيِّ؟، فَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ: تُقَدَّمُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَا؛ بَلْفَظٍ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَنَّ»، وَهِيَ رِوَايَةٌ: شَادَّةٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «شَرِيكٌ: صَدُوقٌ، ثِقَةٌ: إِلَّا أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ، فَغَيْرُهُ أَحَبُّ

إِلَيْنَا مِنْهُ».^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٤ ص ٩٩): عَنْ شَرِيكِ

النَّخَعِيِّ: (فَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، مَشْهُورُ التَّدْلِيْسِ).

* فَهَوَ لِأَسْتَتَةَ، تَتَابَعُوا عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَنَّ».

وَخَالَفَهُمْ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِذِكْرِ زِيَادَةَ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَنَّ»، وَهِيَ زِيَادَةُ،

شَادَّةٌ، انْفَرَدَ بِهَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَتَابَعِ عَلَيْهَا.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٦٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٥ ص ٦٦٤).

قُلْتُ: فَوَجَّهْ إِخْرَاجَ مُسْلِمٍ، لِلْحَدِيثِ (٢٥٤٨)، فَإِنَّهُ لِيَبِينَ عِلَّتَهُ، مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ.

* وَقَدْ وَعَدَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته، أَنَّهُ سَوْفَ يُعَلِّلُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَيَأْتِي بِهَا فِي أَبْوَابِهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ.^(١)

* وَقَدْ جَاءَ بِهَا فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ: فِي الْأَسَانِيدِ، أَوْ الْمُتُونِ.^(٢)

* فَذَكَرَ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، سَيَبِينُهَا، وَيَشْرَحُهَا؛ فَمِنْهَا: أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ لَهُ، مُبَيِّنًا فِيهَا الْإِخْتِلَافَ فِي الرَّوَايَةِ.

* إِذَا فَلَا غَرَابَةَ، أَنْ يُعَلِّلَ الْأَيْمَةَ حَدِيثًا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا نَفْسَهُ: أَعَلَّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧)، وَطَبَّقَ ذَلِكَ التَّعْلِيلَ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧): (قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ، مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوُفِّقَ لَهَا.

* وَسَنَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا آتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

(١) انظر: «مُقَدِّمَةُ الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ (ج ١ ص ١٨).

(٢) انظر: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ٨٦ و ٨٧).

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، لِعَدَدٍ مِنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ^(١)، وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصِيَانَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ أُنِيَ فَهَمًّا فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجِهِ، وَعَلَلِهِ. لِذَلِكَ: فَإِنَّ الْحَافِظَ مُسْلِمًا، قَدْ أَشَارَ إِلَى إِعْلَالِ: هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُبَّانٌ»، الَّتِي خَالَفَ فِيهَا: شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَأَضْبَطُ لِلْحَدِيثِ.

* وَلِلْعَلْمِ، أَنَّ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيَّ، وَافَقَ الثَّقَاتِ، فَرَوَاهُ؛ بِلَفْظِ: «وَاللَّهُ لَتُبَّانٌ»، بِدُونِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذَا اللَّفْظُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢

ص ٤٤٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شرح السُّنَّةِ» (٣٤١٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١١ و ١٢): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ وَابْنِ شُبْرَمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَنَيْتِي، بِأَحَقِّ النَّاسِ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟، فَقَالَ ﷺ: نَعَمْ - وَأَبِيكَ - لَتُبَّانٌ. أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ ﷺ: ثُمَّ

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: اعْتَمَدَ الْمُقَلِّدَةُ عَلَى مَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فِي حَبْرِ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ عِنْدَهُ فِي أَصُولِهِ!

* بَلْ وَيُنْسَبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الْأَحَادِيثِ بِمَجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا فِي كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْبَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا، لَا تَثْبُتُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الصَّحِيحِ»، فَتَنْبَهْ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٣٥٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٠٩٢).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٥٤٨)؛ مُخْتَصِرًا إِلَى قَوْلِهِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُبَيِّنَنَّ»، وَأَحَالَ، إِلَى حَدِيثِ: جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ.
* هَكَذَا: قَالَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، مِنَ الْحَدِيثِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُبَيِّنَنَّ».

* خَالَفَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُعْتَبِيِّ» (ج ٥ ص ٦٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٤٧).
* وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٢)، وَأَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٨٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤١٥).

* وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٢)، وَ(٢٥٤٨).
* وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ فِي رِوَايَةٍ: عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٤٨).
فَرَوَاهُ: عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا؛ هَذِهِ اللَّفْظَةُ: «وَأَبِيكَ»، فَقَالُوا: «نَعَمْ لَتُبَيِّنَنَّ».

* وَكَذَلِكَ اضْطَرَبَ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ مَرَّةً: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُبَيِّنَنَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «نَعَمْ لَتُبَيِّنَنَّ»، وَهَذَا اللَّفْظُ: أَصَحُّ، مِنَ الْأَوَّلِ، وَكَذَا: «نَعَمْ وَاللَّهِ لَتُبَيِّنَنَّ».

* فَدَلَّ هَذَا عَلَى وَهْمِ: شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فِي زِيَادَتِهِ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُبَيِّنَنَّ».

* وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْإِعْلَالَ، لِزِيَادَةِ: «نَعَمْ وَأَيْبِكَ لَتُسْبَانَ»، أَنَّ الْبُخَارِيَّ: أَخْرَجَ

الْحَدِيثَ نَفْسَهُ، بِدُونِ ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٠٤٥): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ شُبْرَمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ

بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟، قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: ثُمَّ أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: ثُمَّ

أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: ثُمَّ أَبُوكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٠٤٥): وَقَالَ ابْنُ

شُبْرَمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، مِثْلَهُ.

* أَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْ تَأْوِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، فَلَا حَاجَةَ لَهُ؛

لِأَنَّهَا لَمْ تَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

فَائِدَةٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ:

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٤٧): حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا

شَرِيكٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى

الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَبِّئْنِي بِأَحَقِّ النَّاسِ مِنِّي صُحْبَةً، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: نَعَمْ، وَاللَّهِ

لَتُسْبَانَ، قَالَ: مَنْ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: ثُمَّ أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم:

ثُمَّ أَبُوكَ).

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُمَّ أَبُوكَ»:

فِي الْأَصْلِ: «ثُمَّ أَبَاكَ»، وَوَجَّهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، بِقَوْلِهِمْ: «أَيُّ: اخْدُمُ أَبَاكَ وَأَرْضِهِ، أَوْ: ثُمَّ اصْحَبْ أَبَاكَ بِأَحْسَنِ وَجْهِ».

* وَيُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ، مَنْ يُعَامِلُ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ: مُعَامَلَةً الْإِسْمِ الْمَقْصُورِ، فَيَقْدَرُ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَ عَلَى: «الْأَلْفِ»، لِتَلَعْدُرِ. فَيَقُولُ: «هَذَا أَبَاهُ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَاهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبَاهُ».

* وَعَلَيْهِ قَوْلُ رُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

* وَلَمْ يَقُلْ: وَأَبَا أَبِيهَا.

فَبَعْضُ الْعَرَبِ يُلْزِمُ: الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ: «الْأَلْفَ»، دَائِمًا، فَيَقُولُ: «قَالَ أَبَاكُمْ»، «إِنْ أَبَاكُمْ»، «يَحِبُّ أَنْ تَبْرُوا بِأَبَاكُمْ».

* الْقَصْرُ: وَهُوَ أَنْ تَلْزِمَ: «الْأَلْفَ»، دَائِمًا، فَتُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى: «الْأَلْفِ»، فَيَقَالَ: «هَذَا أَبَاكَ»، وَ«رَأَيْتُ أَخَاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِحَمَاهَا».

* وَلَوْ أَرَادَ إِعْرَابَهَا بِالْجَرِّ؛ لَقَالَ: «وَأَبَا أَبِيهَا».

* وَالنَّقْصُ: وَهُوَ أَنْ تُعْرَبَ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ؛ أَيُّ: تُرْفَعُ بِ«الضَّمَّةِ»، وَتُنْصَبُ بِ«الْفَتْحَةِ»، وَتُجَرَّبُ بِ«الْكَسْرِ».

فَيَقَالَ: «هَذَا أَخُ زَيْدٍ»، وَ«رَأَيْتُ أَخَ زَيْدٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَخِ زَيْدٍ».

الْإِنْتِمَاءُ: أَنْ يُقَالَ: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ»، وَ«أَكْرَمْتُ أَبَا زَيْدٍ»، وَ«عَجِبْتُ مِنْ أَبِي زَيْدٍ».

الْقَصْرُ: أَنْ يُقَالَ: «هَذَا أَبَا زَيْدٍ»، وَ«أَكْرَمْتُ أَبَا زَيْدٍ»، وَ«عَجِبْتُ مِنْ أَبَا زَيْدٍ».

النَّقْصُ: أَنْ يُقَالَ: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ»، وَ«أَكْرَمْتُ أَبَ زَيْدٍ»، وَ«عَجِبْتُ مِنْ أَبِ زَيْدٍ».
فَائِدَةٌ: الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، هَذِهِ حَصَرَهَا النَّحْوِيُّونَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهَا، إِلَّا
وَاحِدًا، اخْتَلَفَ فِيهِ، بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ، وَالْبَصْرِيِّينَ.
الْكُوفِيُّونَ: يَرُونَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ، وَهِيَ: «أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ»^(١)،
وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ».

* هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: تُرْفَعُ بِ«الْوَاوِ»، نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَتَنْصَبُ بِ«الْأَلِفِ»،
نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَتُجْرُ بِ«الْيَاءِ»، نِيَابَةً عَنِ: «الْكَسْرَةِ»، بِشُرُوطٍ.
* فَتُعْرَبُ الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، بِالْحُرُوفِ: نِيَابَةً عَنِ حَرَكَاتِ الْأِعْرَابِ الْمَعْرُوفَةِ.
بِمِثْلِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يُوسُفُ: ٩٤]، لِمَاذَا قَالَ:
«أَبُوهُمْ»، وَلَمْ يَقُلْ: «أَبَاهُمْ»، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِ«الْوَاوِ»، نِيَابَةً عَنِ: «الضَّمَّةِ».
الْبَصْرِيُّونَ: يَرُونَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ سِتَّةً، وَهِيَ: «أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ،
وَهَنُوكَ، وَذُو مَالٍ».
فَرَادُوا: «هَنْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِي فِي «الْفَيْتِيَّةِ» (ص ١١):

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانصِبْ فَتْحًا، وَجُرْ

كَسْرًا كَـ «ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسْرًا»

(١) حَمُوكَ: بِكَسْرِ الْكَافِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الْحَمَّ: «قَرِيبٌ»، رَوْجُ الْمَرْأَةِ، وَالخَنْ: «قَرِيبٌ» الْمَرْأَةُ، وَالصَّهْرُ:
يَجْمَعُهُمَا.

انظُرْ: «النَّحْوُ الْمُسْتَطَابُ» لِلْأَهْدَلِ (ج ١ ص ٦٥)، وَ«الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْمِيِّ (ص ٨٨).

وَأَجْرَمَ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ
يُنُوبُ نَحْوُ: «جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ»
وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ
وَأَجْرُزٍ بِ(يَاءٍ) مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ
مِنْ ذَلِكَ «ذُو» إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا
وَأَلِ «فَمُ» حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
«أَبُ» «أَخُ» «حَمُ» كَذَلِكَ وَ«هَنْ»
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي «أَبُ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِمْ أَشْهُرُ
وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا
لِذِي «يَا» كَمَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا»

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «قَطْرِ النَّدَى» (ص ٣٦): (إِلَّا الْأَسْمَاءَ السَّتَّةَ،
وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهُمَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ، فَتَرْفَعُ: بِ(الْوَاوِ)، وَتُنْصَبُ
بِ(الْأَلِفِ)، وَتَجْرُبُ بِ(الْيَاءِ)، وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ: «هَنْ»، كَعَدٍ. اهـ
وَقَوْلُهُ: «وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ: «هَنْ»، كَعَدٍ».

«الْهَنْ»: اسْمٌ يُكْنَى بِهِ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، نَقُولُ: «هَذَا هَنْ زَيْدٍ»، أَي: فَرَسُ

وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَأَعِضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا»^(١).
 * وَمَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ تَعَزَّى، وَانْتَسَبَ إِلَى قَوْمٍ، فَقَالَ: «يَالْفُلَانِ»، «يَالْبَكْرِ»، فَأَعِضُوهُ
 بِهِنَّ أَبِيهِ، أَي: قُولُوا لَهُ: اعْضُضْ بِهِنَّ أَبِيكَ، بِلَفْظِ صَرِيحٍ دُونَ كِنَايَةٍ، مَبَالِغَةٌ فِي
 التَّشْنِيعِ عَلَيْهِ.

و«الْهَنْ»، إِذَا اسْتَعْمَلَ مُجَرَّدًا عَنِ الْإِضَافَةِ، فَهُوَ: اسْمٌ مَنْقُوصٌ؛ أَي: مَحْدُوفٌ
 «اللَّامِ»، وَهِيَ: «الْوَاوُ»، لِأَنَّ أَصْلَهُ: «هَنُو»، فَيَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، مِثْلَ: «هَذَا هَنْ»،
 وَ«رَأَيْتُ هَنًا»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنَّ».

* فَإِنَّ أُضِيفَ: فَجَمُّهُورُ الْعَرَبِ، تَسْتَعْمِلُهُ كَذَلِكَ، تَقُولُ: «هَذَا هُنُكَ»، وَ«رَأَيْتُ
 هُنُكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنُكَ».

وَبَعْضُهُمْ: يُعْرَبُهُ بِالْحُرُوفِ، فَيَجْرِيهِ مَجْرَى: «أَبٍ، وَأَخٍ»، فَيَقُولُ: «هَذَا هُنُوكَ»،
 وَ«رَأَيْتُ هِنَاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنِيكَ»، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.

شُرُوطُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ:

(١) أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، فَتُرْفَعُ بِ«الْوَاوِ»، نِيَابَةً عَنِ: «الضَّمَّةِ»، فِي مِثْلِ: قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [الْقَصَصُ: ٢٣].

فَ: «أَبُو»؛ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ: «الْوَاوُ» نِيَابَةً عَنِ: «الضَّمَّةِ».

(١) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٨٦٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٥٨)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ
 الْمُفْرَدِ» (٩٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه.

* اِخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ.

و: «نَا»؛ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«شَيْخٌ»؛ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ: مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

و«كَبِيرٌ»، صِفَةٌ.

* وَتُنصَبُ بِـ «الْأَلِفِ»، نِيَابَةً عَنِ «الْفَتْحَةِ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ

قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتًا مِنَ اللَّهِ﴾ [يُوسُفُ: ٨٠].

ف: «أَبَا»؛ اسْمٌ «إِنَّ»، مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ «الْأَلِفُ»، نِيَابَةً عَنِ «الْفَتْحَةِ»، لِأَنَّهُ

مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

و«الْكَافُ»؛ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«الْمِيمُ»؛ عَلَامَةٌ الْجَمْعِ.

وَجُمْلَةٌ: «قَدْ أَخَذَ»، خَبْرٌ «إِنَّ».

* وَتَجْرُ بِـ «الْيَاءِ» نِيَابَةً عَنِ «الْكَسْرَةِ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾

[يُوسُفُ: ٨١].

ف: «أَبِي»؛ مَجْرُورَةٌ بِـ «إِلَىٰ»، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ: «الْيَاءُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

و«الْكَافُ»؛ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«الْمِيمُ»؛ عَلَامَةٌ الْجَمْعِ.

فَ «أَبَائِكُمْ»، جُرَّتْ بِـ «الْيَاءِ» لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا آمَنَ تَكُمُ عَلَىٰ أَخِيهِ﴾ [يُوسُفُ:

[٦٤].

و«أَخِيهِ»؛ جُرَّتْ بِـ «الْيَاءِ» لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

* فَإِنْ كَانَتْ «مُثَنًّا» أُعْرِبَتْ، إِعْرَابَ الْمُثَنَّى بِـ«الأَلِفِ»، رَفْعًا، وَبِـ«اليَاءِ»، نَصْبًا، وَجَرًّا.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يُوسُفُ: ١٠٠].
فِـ«أَبَوَيْهِ»؛ مَفْعُولٌ بِهِ، مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ «اليَاءُ»؛ لِأَنَّهُ مُثَنَّى.
وَ«الْهَاءُ»، مُضَافٌ إِلَيْهِ.

* وَإِنْ كَانَتْ مَجْمُوعَةً^(١)، جَمَعَ: «تَكْسِيرًا»، فَإِنْ كَانَتْ جَمْعًا، مِثْلُ: «أَبَاءُ» أُعْرِبَتْ بِأَلْحَرَكَاتٍ، وَلَا تُرْفَعُ بِ«الْوَاوِ»، وَ«أَبَاءُ» جَمْعُ: «أَبٍ»، وَنَوْعُ الْجَمْعِ: «تَكْسِيرًا»، يُرْفَعُ بِـ«الضَّمَّةِ»، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١].

فَ«أَبَاءُ»، مُبْتَدَأٌ، مَرْفُوعٌ بِالإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ «الضَّمَّةُ» الظَّاهِرَةُ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ«الْكَافُ»، مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ«المِيمُ»؛ عَلَامَةٌ الْجَمْعِ.
«لَا تَدْرُونَ»، خَبْرٌ.

(٢) أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً: كَمَا فِي الأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ.
فَإِنْ كَانَتْ: مُصَغَّرَةً، أُعْرِبَتْ بِأَلْحَرَكَاتٍ، بِمِثْلِ: «جَاءَ أُخِي زَيْدًا».
فِـ«أُخِي»؛ فَاعِلٌ، مَرْفُوعٌ بِـ«الضَّمَّةِ»، الظَّاهِرَةُ.

(١) فَإِنْ كَانَتْ جَمْعًا، مِثْلُ: «أَبَاءُ»، فَلَا تُرْفَعُ بِ«الْوَاوِ»، «أَبَاءُ»، جَمْعُ: «أَبٍ»، وَمَا نَوْعُ الْجَمْعِ؟: «تَكْسِيرًا»، وَبِمِ
يُرْفَعُ؟: بِـ«الضَّمَّةِ»، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً.

و«زَيْدٍ»؛ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَبِمِثْلِ: «هَذَا أُبَيْكَ».

«هَا»: لِلتَّنْبِيهِ.

«ذَا»: اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ: مُبْتَدَأٌ.

«أَبِي»: خَبْرٌ، مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ «الضَّمَّةُ» عَلَى آخِرِهِ، وَهُوَ مُضَافٌ،

و«الْكَافُ»: ضَمِيرٌ، مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِالِإِضَافَةِ.

إِذَا، فَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُكَبَّرَةٍ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُ بِ«الْوَاوِ»،

فَلَوْ قُلْتَ: «جَاءَ أُخَيْكَ»، صَغَّرْتَهُ، هَلْ أَرْفَعُهَا بِ«الْوَاوِ»، وَأَقُولُ: «أَخِيوُكَ»، لَا، إِذَا

كَانَتْ مُصَغَّرَةً؛ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ بِ«الضَّمَّة».

٣) أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً: كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ.

* فَإِنْ لَمْ تُضَفْ، أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يُوسُفُ: ٧٨].

فَ«أَبَا»؛ اسْمٌ «إِنَّ»، مُؤَخَّرٌ، مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ «الْفَتْحَةُ» الظَّاهِرَةُ.

«لَهُ»؛ خَبْرٌ «إِنَّ»، مُقَدَّمٌ.

وَتَقُولُ: «هَذَا أَبٌ عَطُوفٌ»، وَتَقُولُ: «سَلَّمْتُ عَلَى أَبِي عَطُوفٍ».

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢].

أَخٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «ضَمَّةٌ» ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتٌ لِأَخٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤].

* الْأَخُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ: «كَسْرَةٌ»، ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ.

* إِذَا فَشَرَطَهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ، فَإِنَّهَا لَا تُرْفَعُ بِـ«الْوَاوِ»، وَتُرْفَعُ بِـ«الضَّمَّةِ».

فَتَقُولُ مَثَلًا: «جَاءَ أَبُوكَ»، هَذَا صَحِيحٌ.

لَكِنْ لَوْ حَذَفْتَ الإِضَافَةَ: «جَاءَ أَبٌ»، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «جَاءَ أَبُو».

إِذَا نَقُولُ: «جَاءَ أَبٌ»، وَبِمِ تَرْفَعُ: «أَبٌ»، بِالضَّمِّ؟ لِأَنَّهَا اسْمٌ، مُفْرَدٌ.

* وَإِذَا أُضِيفَتْ: هَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، لِلضَّمِيرِ، أَوْ تُعْرَبَ: هَذَا الإِعْرَابُ،

سَوَاءً أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرٍ، أَوْ ظَاهِرٍ، الثَّانِي: يَعْنِي: أَنَّهَا تُرْفَعُ بِـ«الْوَاوِ»، سَوَاءً أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرٍ، مِثْلَ: «أَبُوكَ»، أَوْ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ، مِثْلَ: «جَاءَ أَبُو زَيْدٍ».

(٤) أَنْ تَكُونَ إِضَافَتِهَا، بِغَيْرِ «يَاءِ» المُتَكَلِّمِ: كَمَا فِي الأَمَثَلَةِ السَّابِقَةِ.

* فَإِنْ أُضِيفَتْ لِـ«يَاءِ» المُتَكَلِّمِ، أُعْرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ المُقَدَّرَةِ عَلَى مَا قَبْلَ «يَاءِ»

المُتَكَلِّمِ، يَعْنِي: فَإِنَّهَا لَا تُرْفَعُ بِـ«الْوَاوِ»، لِأَنَّ يَاءَ المُتَكَلِّمِ يُنَاسِبُهَا الكَسْرَةُ.

نَقُولُ: «قَامَ أَبِي»، الآنَ هِيَ مُضَافَةٌ إِلَى «يَاءِ» المُتَكَلِّمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَرْفَعَهَا

بِـ«الْوَاوِ»، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «قَامَ أَبِي»، هَذَا خَطَأً، لَا تَأْتِ بِـ«الْوَاوِ».

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾

[القَصَصُ: ٣٤].

فَ«أَخِي»؛ مُبْتَدَأٌ، مَرْفُوعٌ بِـ«ضَمَّةٍ»، مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ «يَاءِ» المُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ

ظُهُورِهَا: اسْتِعْغَالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ المُنَاسِبَةِ.

وَ«أَخٌ»، مُضَافٌ، وَ«الْيَاءُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَ«الخَبَرُ»: «هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي».

قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [يُوسُفُ: ٨٠].

* أَبِي: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «ضَمَّةٌ» مُقَدَّرَةٌ عَلَيَّ مَا قَبْلَ «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ،

مَنْعَ مِنْ ظُهُورِهَا، اسْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ [يُوسُفُ: ٩٠].

* أَخِي: خَبَرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «ضَمَّةٌ»، مُقَدَّرَةٌ عَلَيَّ مَا قَبْلَ «يَاءِ» الْمُتَكَلِّمِ،

مَنْعَ مِنْ ظُهُورِهَا، اسْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [الْقَصَصُ:

٢٥].

* أَبِي: اسْمٌ إِنَّ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «فَتْحَةٌ»، مُقَدَّرَةٌ عَلَيَّ مَا قَبْلَ «يَاءِ»

الْمُتَكَلِّمِ، مَنْعَ مِنْ ظُهُورِهَا، اسْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾

[يُوسُفُ: ٦٤].

* أَبُوهُمْ: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»: لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ١٠٦].

* أَخُوهُمْ: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»: لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [الْقَصَصُ: ٢٣].

* أَبُونَا: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»، لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الْكَهْفُ: ٨٢].

* أَبُوهُمَا: اسْمٌ كَانَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»، لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [يُوسُفُ: ٦٩].

* أَخُوكَ: خَبْرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ [يُوسُفُ: ٦١].

* أَبَاهُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «الأَلِفُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يُوسُفُ: ٦٩].

* أَخَاهُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «الأَلِفُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ

الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِن أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يُوسُفُ: ٨].

* أَبَانَا: اسْمٌ إِنَّ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «الأَلِفُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأَحْزَابُ: ٤٠].

* أَبَا: خَبْرٌ كَانَ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «الأَلِفُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾ [يُوسُفُ: ٨].

* أَيْنَا: اسْمٌ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الجَرِّ، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ: «اليَاءُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ

الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ [يُوسُفُ: ٩].

* أَبِيكُمْ: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ: «اليَاءُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يُوسُفُ: ٧٦].

* أَخِيهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ: «اليَاءُ»، لِأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ.

(٥) أَنْ تَكُونَ: «فُو» خَالِيَةٌ، مِنْ: «المِيم».

و«فُو»، أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ؛ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ تُحْدَفَ مِنْهُ: «المِيمُ».

فَنَقُولُ: «فُوكَ رَائِحَتُهُ طَيِّبَةٌ».

وَنَقُولُ: «نُظِّفُ فَالِكَ بِالسَّوَالِكِ».

وَنَقُولُ: «كَرِهْتُ رَائِحَةَ فَيْكَ».

فَفِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: مَرْفُوعٌ بِ«الْوَاوِ».

وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي: مَنْصُوبٌ بِ«الْأَلِفِ».

وَفِي الْمِثَالِ الثَّلَاثِ: مَجْرُورٌ بِ«الْيَاءِ».

* فَإِنَّ بَقِيَّةَ «المِيمِ»، أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ، فَتَقُولُ: «هَذَا فَمٌّ».

* وَهَذَا الشَّرْطُ خَاصٌّ بِ«فُو»، لِأَنَّهُ تُوْجِدُ لُغَةً، يَجْعَلُونَ بَدَلَ «الْوَاوِ» «مِيمًا»،

فَيُقَالُ: «انْفَتَحَ فَمُكَ»، وَلَا تَقُلْ: «انْفَتَحَ فَمُوكَ»، وَتَكُونُ اسْمًا، مُفْرَدًا، مَرْفُوعًا

بِ«الضَّمَّةِ».

وَيُقَالُ: «نَظَّفْتُ فَمَا»، وَ«نَظَرْتُ إِلَيْ فَمٍ».

٦) خَاصٌّ أَيْضًا، أَنْ تَكُونَ: «ذُو»، بِمَعْنَى: «صَاحِبٍ»، اخْتِرَازًا، مِنْ: «ذُو»، الَّتِي

بِمَعْنَى: «الَّذِي»، لِأَنَّ «طَيِّبًا» يَسْتَعْمِلُونَ: «ذُو»، بِمَعْنَى: «الَّذِي».

فَنَقُولُ: «جَاءَ ذُو مَالٍ»، أَيْ: صَاحِبُ مَالٍ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القَلَمُ: ١٤].

* بِخِلَافِ: «ذُو»، الْمَوْصُولَةِ، فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى: «صَاحِبٍ»، وَإِنَّمَا هِيَ، بِمَعْنَى:

«الَّذِي»، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، لَا مُعْرَبَةٌ، مِثْلُ: «جَاءَ ذُو سَافِرٍ».

فَ«ذُو»، اسْمٌ مَوْصُولٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ: فَاعِلٌ؛ أَي: «جَاءَ
الَّذِي سَافَرَ»، وَجُمْلَةٌ: «سَافَرَ» صِلَةٌ.
وَقَالَ سِنَانُ بْنُ الْفَحْلِ الطَّائِي:
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي

وَبَثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ^(١)
الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «ذُو حَفَرْتُ»، بِمَعْنَى: «الَّذِي حَفَرْتُ»، وَ«ذُو طَوَيْتُ»، بِمَعْنَى:
«الَّذِي طَوَيْتُ».

* فَتَكُونُ: «ذُو»؛ بِمَعْنَى: «صَاحِبٌ».

فَتَقُولُ: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ».

فَإِنْ قُلْتَ: «جَاءَنِي ذَا مَالٍ»، خَطَأً، وَلَوْ قُلْتَ: «جَاءَنِي ذُ مَالٍ»، حَذَفْتَ: «الْوَاوَ»،
وَرَفَعْتَهَا بِ«الضَّمَّةِ»، خَطَأً.

* كَمَا يُشْتَرَطُ فِي «ذُو»، أَنْ تُضَافَ إِلَى جِنْسٍ ظَاهِرٍ، غَيْرِ صِفَةٍ، مِثَالُ ذَلِكَ:
رَمِيلِي ذُو أَدَبٍ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرَّعْدُ: ٦].

فَ«ذُو»، خَبِرٌ «إِنَّ»، مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ: «الْوَاوُ»، لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ،
وَ«اللَّامُ»، لَامٌ الْإِبْتِدَاءِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٦].

(١) وَأَنْظُرْ: «الْأَمَالِي» لِابْنِ الشَّجَرِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٦).

فَ«ذَا»، مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: «الْأَلِفُ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الْفَجْرُ: ٥].

فَ«ذِي»؛ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ «الْيَاءُ»، وَ«حِجْرٍ»، أَيُّ: عَقْلٌ.

* وَالْمُرَادُ: بِاسْمِ الْجِنْسِ: الْإِسْمُ «الْجَامِدُ»، غَيْرُ «الْمُشْتَقِّ»، كَ«الْعِلْمِ»،

وَ«الْمَالِ»، وَ«الْفُضْلِ»، وَنَحْوَهَا.

* بِخِلَافٍ: «جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ»، فَلَا تَصِحُّ: لِأَنَّهُ وَصَفٌ.^(١)

(٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ

فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ

يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدِ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى

رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ).

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، بِزِيَادَةِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»

(١) وَأَنْظَرُ: «تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ» لِلْمُرَادِيِّ (ج ١ ص ٥٦ و ٥٧)، وَ«فُصُولًا فِي

الْمَهَارَاتِ اللَّغَوِيَّةِ» لِلدُّكْتُورِ صَالِحِ الشُّثْرِيِّ (ص ٦٩)، وَ«شَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٦٢ و ٦٣

و ٦٤)، وَ«تَعْجِيلُ النَّدَى بِشَرْحِ قَطْرِ النَّدَى» لِلْفُوزَانِ (ص ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠)، وَ«الْوَاضِحُ فِي النَّحْوِ»

لِلسَّبْعِيِّ (ص ٣٥)، وَ«مُعْجَمُ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» لِلأَشْقَرِ (ص ٤٦ و ٤٧)، وَ«النَّحْوُ الْمُسْتَطَابُ» لِلأَهْدَلِ (ج ١

ص ٦٥ و ٦٦)، وَ«النَّحْوُ التَّطْبِيقِيُّ» لِلْقُرَشِيِّ (ص ٧٦)، وَ«شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ» لِابْنِ عَقِيلٍ (ج ١ ص ٥١)،

وَ«قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى» لِابْنِ هِشَامٍ (ص ٥)، وَ«مَنَازِلُ الْحُرُوفِ» لِلرَّمَانِيِّ (ص ٤١ و ٤٢)، وَ«شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ

الْأَجْرُومِيَّةِ» لِلْمَكُودِيِّ (ص ٣١).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٣) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى التَّمِيمِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٦٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصَّغِيرِ» (١٤٧)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٢٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧١١)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْهَلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥١١ و ٥١٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَهَنَادٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

هَكَذَا: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي صِفَةِ: «غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ»؛ وَفِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ: شَادَةٌ، لَا تَصِحُّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* وَوَجْهٌ: إِخْرَاجِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَيُبَيِّنُ عِلَّتَهُ، فَرَوَاهُ: أَوْلَا، وَسَاقَ حَدِيثَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، بِزِيَادَةِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

* ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى شَرْطِهِ، مِنْ حَدِيثِ: جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعَلِيِّ بْنِ مُسَهَّرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٣): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرَغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ

فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ^(١)، حَفَنَ^(٢) عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، بِزِيَادَةِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

* ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، رِوَايَةً: عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِدُونِ ذِكْرِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

لِيُعَلَّلَ رِوَايَةَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، فِي ذِكْرِهِ لِيَزِيدَةَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ مِمَّنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.^(٣)

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٣): وَحَدَّثَنَا هُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح، وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ، ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نَمِيرٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ هِشَامٍ، فِي هَذَا الإِسْنَادِ: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ».

(١) «اسْتَبْرَأَ»؛ أَي: أَوْصَلَ الْبَلَّلَ إِلَى جَمِيعِهِ.

(٢) «حَفَنَ»: أَخَذَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَمَلَأَ الْكَفَّيْنِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، يُسَمَّى: حَفَنَةً، عَلَى زِنَةِ سَجْدَةٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى حَفَنَاتٍ، كَسَجَدَاتٍ.

(٣) انظُرْ: «مَعْرِفَةَ الرَّجَالِ» لِابْنِ مُحَرَّرٍ (ج ١ ص ٩٦)، وَ«المَسَائِلَ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٤٠٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٧٢ و ٤٧٥)، وَ«عِلَلُ الْأَحَادِيثِ» لِابْنِ عَمَّارٍ (ص ٧٢)، وَ«العِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ١٧٨)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ٢٥ ص ١٢٢)، وَ«تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٢٤٧)، وَ«العِلَلُ» لِلْخَلَّالِ (ص ٣٢٤).

وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ.

* فَإِنَّ الإِمَامَ مُسْلِمًا، بَدَأَ، بِرِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَذَكَرَ نَصَّهَا

فِي الْحَدِيثِ.

* ثُمَّ أَتَبَعَهَا بِرِوَايَةِ: جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعَلِيِّ بْنِ مُسَهِّرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ،

فَقَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ»^(١).

* ثُمَّ أَتَبَعَ ذَلِكَ، بِرِوَايَةِ: وَكَيْعٍ، لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ أُخْرَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهِيَ: «فَبَدَأَ

فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا»، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ أَيْضًا، غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٤): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْتَسَلَ

مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا؛ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «وَلَمْ يَذْكُرْ غَسَلَ

الرَّجُلَيْنِ».

فَرِيَادَةٌ: «فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا»، غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، فَإِنَّ الإِمَامَ مُسْلِمًا، قَدْ أَعْلَى

زِيَادَةَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

وَأَعْلَى زِيَادَةَ: وَكَيْعٍ: «فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا»، وَهِيَ شَاذَةٌ أَيْضًا، فِي حَدِيثِ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) فَأَشَارَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ، إِلَى مُخَالَفَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ؛ لِجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ، وَعَلِيِّ بْنِ مُسَهِّرٍ،

وَوَكَيْعٍ.

* فَرَادَ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ»، وَهِيَ شَاذَةٌ.

* وَرَادَ وَكَيْعٌ: «غَسَلَ اليَدَيْنِ ثَلَاثًا»، وَهِيَ شَاذَةٌ أَيْضًا.

* ثُمَّ خَتَمَ فِي هَذَا الْبَابِ، بِرِوَايَةٍ: زَائِدَةَ بِنُ قُدَامَةَ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، «لَا تَأْخِيرُ غُسْلَ الرَّجُلَيْنِ»، وَ«لَا تَثْلِيثُ غُسْلِ الْكَفَّيْنِ».

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٤): وَحَدَّثَنَاهُ عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ).

* فَوَهُمَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَزَادَ فِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

* وَوَهُمَ: وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَزَادَ فِيهِ: «فَبَدَأَ فغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا».

وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ أَعْلَلَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ، أَنَّ هَؤُلَاءِ الْحُفَّازَ، وَهُمْ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسَهَّرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَغَيْرُهُمْ، أَثْبَتَ فِي هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ.

* إِذَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي ذِكْرِهِ لِهَاتَيْنِ، الرَّوَايَتَيْنِ، لِيُبَيِّنَ الْعِلَّةَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ فَهَمَ عِلْمَ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ.

هَكَذَا: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

وَخَالَفَهُ كُلُّ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ.

مِنْهُمْ:

(١) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

- (٢) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.
- (٣) سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.
- (٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.
- (٥) عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ.
- (٦) وَكَيْعٌ.
- (٧) يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.
- (٨) جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.
- (٩) زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ.
- (١٠) جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ.
- (١١) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.
- (١٢) عَيْسَى بْنُ يُونُسَ.
- (١٣) حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.
- (١٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ.
- (١٥) مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ.
- (١٦) عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ.
- (١٧) عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ.
- (١٨) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُنَّاسَةَ.
- (١٩) ابْنُ جُرَيْجٍ.
- (٢٠) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ.

(٢١) يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ.

(٢٢) مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ.

(٢٣) عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ.

كُلُّهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «ثُمَّ غَسَلَ

رِجْلَيْهِ».

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيَحْلُلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ^(١)، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٤٨)، وَ (٢٧٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣١٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٤٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (١٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٣٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ١٣٤ و ٢٠٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٥٢ و ١٠١)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٨٨)، وَ (ق / ٢٩ / ط)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ١ ص ٤٠ و ٤١)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (١٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٤٩ و ٢٥٠)، وَابْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٦٠)، وَ (٥٦١)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٣٩)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ

(١) «فَيَحْلُلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ»: يَدْخُلُ بِهَا الْمَاءَ بَيْنَ شَعْرِ رَأْسِهِ، لِيُوصِلَهُ إِلَى الْبَشْرَةِ.

الأحكام» (٨٧)، وأبو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ المُسْتَخْرَجِ عَلَيَّ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٣٦٦)، وَالبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٨ ص ١١٩)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْدِيَةِ الكِتَابِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٧٤٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (٤٤٨٢)، وَابْنُ الجَارُودِ فِي «المُنْتَقَى فِي السُّنَنِ المُسْنَدَةِ» (٩٩)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ فِي «المُوطَأَ» (١٢٠)، وَالحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الأَرْبَعِينَ» (٢١)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «البَشْرَانِيَّاتِ» (٨٩٧)، وَأَبُو سَعْدِ القُشَيْرِيِّ فِي «الأَرْبَعِينَ» (١٦٧)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «المُوطَأَ» (١٢٣)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٢٤٦)، وَفِي «الأَنْوَارِ» (٤٨٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَيَّ التَّقَاسِيمِ وَالأَنْوَاعِ» (١١٩٦)، وَالحَدَّثَانِيُّ فِي «المُوطَأَ» (٥٠)، وَالخَطِيبُ فِي «تَلْخِيصِ المُشَابِهِ» (ج ١ ص ٣٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٦٠ و ٢٦١)، وَابْنُ المُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٢٥ و ١٢٦)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١١٣ و ١١٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المُحَلَّى بِالأَثَارِ» (ج ٢ ص ٤٤)، وَالقَعْنَبِيُّ فِي «المُوطَأَ» (٦٥)، وَعَبْدُ الحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ٥١٢)، وَالقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٥٦٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢٧٠)، وَفِي «الخِلَافِيَّاتِ» (٧٥١)، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (١٢)، وَ(٧٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ القُرْآنِ» (ج ١ ص ٨٧)، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ القَاضِي فِي «مُسْنَدِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (١١)، وَابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٢٥)، وَفِي «جَامِعِ

الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٢٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٩٣١١).
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٤٠): «هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيَّ صَحِّتُهُ».

هَكَذَا: رَوَى الْحَفَاطُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَفِيهِمْ: أَثَبْتُ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ؛ مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَغَيْرُهُمْ.^(١)

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٣٧): سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُمَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنْ أَثَبَتِ الرَّوَاةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَالَ: (الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ).

* وَرِوَايَةٌ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمِ التَّمِيمِيِّ الضَّرِيرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ضَعِيفَةٌ، لَا تَصِحُّ.^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ بُكَيْرٍ (ص ١٣٧).
(٢) أَنْظَرُ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٢٧٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٤٧)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٢٤٧)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٩ ص ٧٣)، وَ«تَذَكْرَةَ الْحَفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٩٥)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٦٩)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٥ ص ١٢٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٧٢).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٣٧٨)؛ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: مُضْطَرَبٌ، لَا يَحْفَظُهَا، حِفْظًا، جَيِّدًا).

وَقَالَ ابْنُ عَمَّارٍ الشَّهِيدُ فِي «عِلَالِ الْأَحَادِيثِ» (ص ٧٢): (سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: يَضْطَرِبُ فِيمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ الْأَعْمَشِ).

وَقَالَ ابْنُ عَمَّارٍ الشَّهِيدُ فِي «عِلَالِ الْأَحَادِيثِ» (ص ٧٢): (سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ: فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ حُجَّةٌ^(١)، وَفِي غَيْرِهِ: لَا).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٠٤): (قُلْتُ لِأَحْمَدَ: كَيْفَ حَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ؟، قَالَ: فِيهَا أَحَادِيثُ مُضْطَرَبَةٌ، يَرْفَعُ مِنْهَا أَحَادِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

وَقَالَ ابْنُ مُحَرَّرٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٩٦): (سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؟، فَقَالَ: ثِقَةٌ، وَلَكِنَّهُ يُخْطِئُ).

وَقَالَ الْحَلَالُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٣٢٤)؛ قَالَ أَحْمَدُ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ: أَثْبَتُ فِي حَدِيثِ: الْأَعْمَشِ مِنْهُ، فِي غَيْرِهِ).

(١) وَأَنْظُرِ: «السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ بُكَيْرٍ (ص ١٢٩)، وَ«الْعِلَالِ» لِلْحَلَالِ (ص ٣٢٣ و ٣٢٤).

وَقَالَ الْخَلَّالُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٣٢٤)؛ قَالَ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (كَانَ أَبُو

مُعَاوِيَةَ عِنْدَهُ أَحَادِيثَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي غَيْرِ الْأَعْمَشِ، جَاءَ بِأَعَاجِيبِ).

* فَشَدَّ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ بِزِيَادَةٍ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، فِي آخِرِهِ.

وَيَبِّنَ الْحَافِظُ ابْنَ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٣٥)؛ أَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

* هُوَ لِأَنَّ كُلَّهُمْ: خَالَفَهُمْ، أَبُو مُعَاوِيَةَ، فَرَادَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، وَهَذَا غَيْرُ

مَحْفُوظٍ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٠)؛ بَعْدَ أَنْ أوردَ

حَدِيثَ: جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كُنَّاسَةَ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: (رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ

فَقَالَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسَهِّرٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَكَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَمَّارٍ الشَّهِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عِلَالِ الْأَحَادِيثِ» (ص ٦٩):

(وَوَجَدْتُ فِيهِ^(٢) حَدِيثَ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فِي

الِإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَفِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٣٦١)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٣٤)، وَ«عِلَالِ

الْأَحَادِيثِ» لِابْنِ عَمَّارٍ (ص ٧٢).

(٢) هُوَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ (رَقْم: ٣١٦): «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ

الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ

فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ؛ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى

سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَنْ هِشَامٍ؛ مِنْهُمْ: زَائِدَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَجَرِيرٌ، وَوَكَيْعٌ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

* فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ»؛ إِلَّا أَبُو مُعَاوِيَةَ.^(١)

* وَلَمْ يَذْكُرْ: «غَسَلَ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا»، فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ؛ غَيْرٌ: وَكَيْعٌ.^(٢)

* وَلَيْسَ زِيَادَتُهُمَا عِنْدَنَا: بِالْمَحْفُوظَةِ.

* وَسَمِعْتُ: أَبَا جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ يَقُولُ: «كَانَ

أَبُو مُعَاوِيَةَ: يَضْطَرِبُ فِيمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ الْأَعْمَشِ».^(٣)

(١) وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ نَفْسُهُ ﷺ فِي «صَحِيحِهِ» (٣١٦)؛ عَقِبَهُ حَيْثُ قَالَ: «وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح، وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ، ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ هِشَامٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ».

* ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: «وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا؛ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: وَلَمْ يَذْكُرْ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ».

* فَالْقَوْلُ: فَوَلَّهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(٢) وَسَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى حَدِيثِهِ فِي التَّخْرِيجِ.

* وَهُوَ فِي رِوَايَتِهِ هَذِهِ مُخَالَفٌ لِمَنْ سَبَقَ ذِكْرَ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ، وَيُضَافُ إِلَيْهِمْ أَبُو مُعَاوِيَةَ.

* وَالتَّفَرُّدُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ ذِكْرُ: «ثَلَاثًا»؛ أَمَّا غَسَلَ الْيَدَيْنِ، أَوْ الْإِفْرَاقُ عَلَيْهِمَا؛ فَهَذَا وَارِدٌ فِي كُلِّ

الرِّوَايَاتِ.

(٣) انظُرْ: «الْعِلَالُ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٧٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢)، وَ«تَارِيخَ

بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ٥ ص ٢٤٧).

* وَسَمِعْتُ: الْحُسَيْنَ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ:

«أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ حُبَّةٌ، وَفِي غَيْرِهِ: لَا»^(١). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٣٦١): (وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا

الْحَدِيثِ: عَلَى اسْتِحْبَابِ إِكْمَالِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ، وَلَا يُؤَخَّرُ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى فَرَاغِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهَا: «كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ»، وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

* لَكِنْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَالَ فِي آخِرِهِ:

«ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَفَرَّدَ بِهَا: أَبُو مُعَاوِيَةَ، مِنْ دُونِ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، لَكِنْ فِي رِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: مَقَالٌ. اهـ

* وَلَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٣ و ١٧٤): بَعْدَ

رِوَايَتِهِ حَدِيثَ الْبَابِ: (غَرِيبٌ، صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى).

* وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ» غَرِيبٌ صَحِيحٌ؛ حَفِظَهُ

أَبُو مُعَاوِيَةَ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ: هِشَامِ، مِنَ الثَّقَاتِ، وَذَلِكَ لِلتَّنْظِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. اهـ

(١) انظر: «شَرْحُ الْعِلَالِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٦٩)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (٥١٢)، وَ(٥١٣)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ

النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٩ ص ٧٣).

* وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْجَادَّةِ، فَإِنَّ يَرْوِي جَمَاعَةٌ مِنْ: أَصْحَابِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ دُونَ ذِكْرِ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ»؛ أَثَبْتُ مِنْ تَقَرُّدِ أَبِي مُعَاوِيَةَ بِهَا؛ كَمَا هُوَ مِنْهُجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ.^(١)

* وَرَوَاهُ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَصَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ، وَجَمِيعُ بْنُ عُمَيْرٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ».^(٢)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٠٠ و ١٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٦٧ و ١٦٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٤٣ و ١٧١ و ١٨٨)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٤٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٤٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٥٧٤)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٦٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٨٥٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (١١٩١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٥٨).

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٨٨٦٢).

(١) وَأَنْظُرْ: «الْجَوْهَرُ النَّقِيُّ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ (ج ١ ص ١٧٣ و ١٧٤)؛ وَنَعَّقْبُهُ عَلَى الْبِيهَقِيِّ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْتَمَهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢٢ ص ٩٤).

* وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَهِيَ: «تَأْخِيرُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى آخِرِ الْغُسْلِ»، ثَابِتَةٌ صَحِيحَةٌ،

مِنْ حَدِيثٍ: مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَدَّثَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَذْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ^(١) مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ، وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ، فَدَلَّكَهَا دَلْكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَءَ كَفِّهِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَرَدَّه).

وَفِي رِوَايَةٍ: (وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٤٩)، وَ (٢٥٧)، وَ (٢٥٩)، وَ (٢٦٠)، وَ (٢٦٥)، وَ (٢٦٦)، وَ (٢٧٤)، وَ (٢٧٦)، وَ (٢٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣١٧)، وَ (٣٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (١٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨ و ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٤٦٧)، وَ (٥٧٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٢٩ و ٣٣٠).

(١) «غُسْلَهُ»: بِضَمِّ الْغَيْنِ، هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ.

(٣٣٥)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٣١٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٩٨
 و١٩٩)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٠٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ»
 (ج ١ ص ٢٥٠ و٢٥١)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (٨٥)، وَ(٨٦)، وَابْنُ
 خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٤١)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي
 «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٣٠)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ
 الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢٧٠ و٢٧١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ»
 (١٧٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٣٦٧
 و٣٦٨ و٣٨٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (١١٩٠)،
 وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٦١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٤
 ص ٢١٦ و٢١٧ و٢٣١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «المُتَّقَى فِي السَّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٩٧)،
 وَ(١٠٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٨٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ»
 (ج ١٣ ص ١٧ و٢٥)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ١١٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
 «المُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٤٢٢ و٤٢٤)، وَ(ج ٢٤ ص ١٨)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي
 «الأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٥٧ و٤١٩)، وَ(ج ٢ ص ١١٩ و١٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ
 الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٧٣ و١٧٤ و١٧٧ و١٨٥ و٢٣٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ
 الْقُرْآنِ» (٥٥)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٠٩
 و٥١٣ و٥١٤)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٥٦٩ و٥٧٦)، وَالْبَغَوِيُّ
 فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٤٢)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الإِمَامِ» (ج ٣ ص ١٠٧)،
 وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ١٧٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١

ص ٢٢٤ و ٢٢٥)، و«جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ٣٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٣ و ٣٤١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعَبِيدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، وَعَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَعَبْدَ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَزَائِدَةَ بْنَ قُدَامَةَ، وَالْفَضْلَ بْنَ مُوسَى، وَأَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ، وَجَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَمُحَاضِرَ بْنَ الْمُرَّعِ، وَعَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَّانِيِّ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنِ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٤٢): «هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

* وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، أَيْضًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ ذَكَرَ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ» فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* وَمِنْ هُنَا دَخَلَ الْوَهْمُ عَلَى أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، فَذَكَرَ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهَا.

* وَعَلَى هَذَا: فَإِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ، قَدْ دَخَلَ لَهُ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثِ، لِأَنَّهُ يَرَوِي حَدِيثَ: مَيْمُونَةَ أَيْضًا، وَهُوَ الْمُشْتَمَلُ عَلَى زِيَادَةَ: «غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ»، فَأَدْرَجَهَا فِي حَدِيثِ: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* إِذَا فَارَادَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، بِذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، بِذِكْرِ: «غَسَلِ الرَّجُلَيْنِ»، ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: غَسَلِ الرَّجُلَيْنِ»، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ هَذِهِ الْعِلَّةَ، بِالْإِشَارَةِ.

* فَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، قَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ، مِنْ أَصْحَابِ: الْأَعْمَشِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، ثَبْتُ: فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَفِي غَيْرِهِ: يَضْطَرِبُ.

* وَأَمَّا رِوَايَةُ: وَكَيْعٍ، فَقَدْ خَالَفَ فِيهَا: غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

* وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٩٤)؛ رِوَايَةَ: وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ؛ فَيَكُونُ وَافِقَ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَلَى الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ فَقَالَ رحمته: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاخُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً، يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نَصَدَّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نَصَدِّقُ الْمُقَلَّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ

فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ

هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفِ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورِدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيَسِينَنَّ أَنَّهَا مُنْتَقَدَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَلِ الَّتِي فِي كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ). اهـ

* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أُصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ، قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا الشَّانِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.^(١)

(٩) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قُلْتُ لَهَا: (إِنِّي لَا أَظُنُّ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: لِمَ؟، قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: مَا أْتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تَدْرِي فِيمَا كَانَ ذَلِكَ؟، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ: أَنْ

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ^(١)، ثُمَّ يَحِيثُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٢)؛ إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا).

حَدِيثٌ مَعْلُومٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٢٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(١) «إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ»، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ. قَالَ: وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ: مَا جَاءَ فِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى فِي الْبَابِ: يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: لِمَنَاةَ الطَّاعِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ، قَالَ: وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ.

وَمَنَاةٌ: صَنَمٌ كَانَ نَصَبُهُ: عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ فِي جِهَةِ الْبَحْرِ بِالْمُشَلَّلِ مِمَّا يَلِي قَدِيدًا، وَكَذَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَكَانَتْ الْأَزْدُ، وَعَسَانُ تَهَلُّ لَهُ بِالْحَجِّ، وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: «مَنَاةٌ» صَخْرَةٌ لِهَدْيَلٍ بِقَدِيدٍ، وَأَمَّا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، فَلَمْ يَكُونَا قَطُّ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ.

وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٤ ص ٣٥٣).

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ هُمَا: عَلَمَانِ لِلْجَبَلَيْنِ بِمَكَّةَ.

وَالصَّفَا: كَالصَّفْوَانِ، الْحِجَارَةُ الصَّافِيَةُ مِنَ التُّرَابِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ، الْوَاحِدَةُ: صَفَاءٌ، مِثْلُ: حَصَى وَحَصَاةٍ.

وَالْمَرْوُ: الْحِجَارَةُ الْبَيْضُ، الْوَاحِدَةُ: مَرْوَةٌ، وَسُمِّيَ بِالْوَاحِدِ، الْجَبَلُ الْمَعْرُوفُ بِمَكَّةَ.

وَالشَّعَائِرُ: جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ؛ أَي: مِنْ أَعْلَامِ مَنَاسِكِهِ وَمُتَعَبَّدَاتِهِ.

وَأَنْظُرْ: «الْمُضْبَحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْيُومِيِّ (ج ١ ص ٣٤٤)، وَ«اللسان العرب» لابن منظور (ج ١٥ ص ٢٧٥)،

«الكاشف عن حقائق السنن» لِلطَّيْبِيِّ (ج ٦ ص ١٩٦٠).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٤٠) مِنْ طَرِيقِ شُرَيْحِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

هَكَذَا: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمِ التَّمِيمِيِّ الضَّرِيرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي صِفَةِ الْحَجِّ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِإِسَافٍ، وَنَائِلَةٍ، ثُمَّ يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ»، وَ«يُهْلُونَ لِصَنْمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهَا: إِسَافٌ، وَنَائِلَةٌ».

فَوَهُمَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعَيْنِ:
الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِإِسَافٍ وَنَائِلَةٍ، ثُمَّ يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: «يُهْلُونَ لِصَنْمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ».^(١)

وَوَجْهُ: إِخْرَاجُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ.

فَسَاقَ حَدِيثَ: أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، أَوَّلًا.

(١) وَأَنْظَرُ: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٤ ص ٣٥١ و ٣٥٣)، وَ«الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ٢٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٠٠)، وَ«الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٥٧)، وَ«كَشَفُ الْمُشْكَلِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«شَرْحُ الْمُوطَأِ» لِلزُّرْقَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٢)، وَ«التَّوْضِيحُ» لِابْنِ الْمُفْلِحِ (ج ١١ ص ٤٨٣).

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٢٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: (إِنِّي لَا أَظُنُّ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطْفُفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: «لِمَ؟» قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تَدْرِي فِيمَا كَانَ ذَلِكَ؟، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا).

وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، بِالزِّيَادَاتِ الَّتِي سَبَقَتْ، فِي التَّخْرِيجِ.

* ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، عَلَى شَرْطِهِ: مِنْ حَدِيثِ: أَبِي أُسَامَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَاتِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٢٨): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَتَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: لِمَ؟، قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أَنْزَلَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا إِذَا أَهْلُوا، أَهَلُّوا لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا

وَالْمَرْوَةَ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ، ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ،
فَلَعَمْرِي، مَا أْتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ).
وَهُوَ الْمَحْفُوظُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثُمَّ أُرْدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، رِوَايَةٌ: عَمْرٍو النَّاقِدِ، وَابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنِ سُفْيَانَ بْنِ
عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِيُعْلَلَ رِوَايَةَ:
أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي ذِكْرِ: الزِّيَادَاتِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَهُوَ مِمَّنْ يُحْطَى فِي حَدِيثِ: هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٢٩): حَدَّثَنَا عَمْرٍو النَّاقِدِ،
وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ
الزُّهْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَا أَرَى
عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ شَيْئًا، وَمَا أَبَالِي أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا، قَالَتْ: بِئْسَ
مَا قُلْتَ، يَا ابْنَ أُخْتِي، طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً وَإِنَّمَا كَانَ
مَنْ أَهْلًا لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ^(١)، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَلَمَّا كَانَ
الْإِسْلَامَ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ
اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وَلَوْ
كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا.

(١) بِالْمُشَلَّلِ: جَبَلٌ يُهْبَطُ مِنْهُ إِلَى قُدَيْدٍ، وَقُدَيْدٌ: وَادٍ، وَمَوْضِعٌ.

وَأَنْظُرْ: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٢٧١).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨].

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ).
وَهُوَ الْمَحْفُوظُ أَيْضًا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِرِوَايَةِ: عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، كِلَاهُمَا: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ
بِهِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٢٩): وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: (فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]).

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بِهِمَا.

وَحَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: (أَنَّ الْأَنْصَارَ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا هُمْ وَغَسَّانُ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ مِنْ أَحْرَمٍ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا، وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

* ثُمَّ آيَدُهُ بِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِيُؤَكِّدَ تَعْلِيلَ رِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ،

وَوَخَّتَمَ بِهِ الْبَابَ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٩٣٠): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسِ، قَالَ: (كَانَتِ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

وَحَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَيْضًا: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

(١٦٤٨)، وَ(٤٤٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

(٢٩٦٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ

مِنَ الْمُسْنَدِ» (١٢٢٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٩٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي

«بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٩٣٩)، وَ(٣٩٤٠)، وَ(٣٩٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٩٥٩)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (١٤٠٦)، وَابْنُ حُزَيْمَةَ فِي

«مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٧٦٨)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي
«الْمَصَاحِفِ» (ص ١١٢)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص ٥١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي
«جَامِعِ الْبَيَانِ» (٢٣٤٦)، وَ(٢٣٤٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٣٢٤).
وَأُورِدُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٢ ص ٦٣).

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ: قَدْ أَعْلَلَ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ، أَنَّ هَؤُلَاءِ الْحَفَاطَ،
وَهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَعُقَيْلُ بْنُ
خَالِدٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَعَيْرُهُمْ: أَتَبَتْ فِي الْحَدِيثِ: مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ
الضَّرِيرِ.

* إِذَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي ذِكْرِهِ، لِهَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْعِلَّةَ، فِي رِوَايَةِ: أَبِي مُعَاوِيَةَ،
وَهَذَا وَاضِحٌ، لِمَنْ فَهَمَ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٤ ص ٣٥١): (قَدْ ذَكَرَ
مُسْلِمٌ: هَذِهِ الْعِلَّةَ الَّتِي ذَكَرَ.

* وَذَكَرَ أَيْضًا، مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ:
أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا: بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ: ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَانزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ، وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ رِوَايَةِ: الزُّهْرِيِّ.

* ثُمَّ ذَكَرَ فِي آخِرِهِ: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ،
الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.

* وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الأَنْصَارِ: إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالطَّوْفِ بِالبَيْتِ، وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ الأَيَّةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَإِذَا هِيَ فِي قَوْلِهِ، وَهَؤُلَاءِ). اهـ

وَقَالَ العَلَّامَةُ الزُّرْقَانِيَّةُ رحمته فِي «شَرْحِ المَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٢٢): (وَخَالَفَهُمَا: أَبُو مُعَاوِيَةَ، عِنْدَ -يَعْنِي: مُسْلِمًا- وَخَالَفَ جَمِيعَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الزُّهْرِيِّ. * وَإِنَّ قَوْلَهُ: «لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ البَحْرِ»، وَهَمٌّ؛ فَإِنَّهُمَا مَا كَانَا قَطُّ عَلَى شَطِّهِ، وَإِنَّمَا كَانَا عَلَى الصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ: مَنَاءُ مِمَّا يَلِي البَحْرَ، نَبَّةٌ عَلَيْهِ عِيَاضٌ رحمته). اهـ

* فَوَهُمَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرُ فِي هَذَا الحَدِيثِ، بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ لِإِسَافٍ، وَنَائِلَةٌ: ثُمَّ يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ». وَقَالَ أَيْضًا: «يُهْلُونَ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ البَحْرِ يُقَالُ لَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ»، وَهَذَا خَطَأً.^(١)

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ الجَوْزِيِّ رحمته فِي «كَشْفِ المُشْكَلِ» (ج ٤ ص ٣٦٧): (إِنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ: وَهَمٌّ).

(١) وَأَنْظَرُ: «الجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ١٥٧)، وَ«فَتَحَ البَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٠٠)، وَ«المُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ٢٢)، وَ«التَّوْضِيحُ» لِابْنِ المُلَقِّنِ (ج ١١ ص ٤٨٣)، وَ«كَشْفُ المُشْكَلِ» لِابْنِ الجَوْزِيِّ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«شَرْحِ المَوْطَأِ» لِلزُّرْقَانِيَّةِ (ج ٢ ص ٤٢٢).

وَالصَّحِيحُ: رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ؛ فَقَالُوا: «أَنَّهُمْ كَانُوا يُهْلُونَ؛ لِإِسَافٍ وَنَائِلَةٍ، ثُمَّ يَتَحَرَّجُونَ: أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

يَعْنِي: سَائِرِ الرِّوَايَاتِ؛ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

وَالصَّحِيحُ أَيْضًا: رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ؛ فَقَالُوا: «أَنَّهُمْ كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ وَكَانَتْ مَنَاةَ حَذْوِ قُدَيْدٍ».

* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ، فَقَالُوا: «لِمَنَاةَ بِالْمُشَلَّلِ مِنْ قُدَيْدٍ».

قَالَ الإِمَامُ الْحَمِيدِيُّ رحمته فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤ ص ٥٧): (انْفَرَدَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: بِمَا فِي حَدِيثِهِ: «أَنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا يَحْيُونَ: فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

* وَفِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ: «أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رحمته فِي «فَتْحِ البَارِي» (ج ٣ ص ٥٠٠): (وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ: فَخَالَفَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ). اهـ

وَقَالَ القَاضِي عِيَاضُ رحمته فِي «إِكْمَالِ المُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٣٥٣): (وَقَوْلُهُ فِي هَذَا البَابِ، فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ البَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ؛ كَذَا: رِوَايَةُ الكَافَّةِ؛ وَعِنْدَ ابْنِ الحَدَّاءِ: «فِي الجَاهِلِيَّةِ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ صَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ البَحْرِ»، وَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَكِلَاهُمَا: خَطَأً، وَالصَّوَابُ: مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ الأُخْرَى فِي البَابِ: «يُهْلُونَ لِمَنَاةَ»، وَفِي الرِّوَايَةِ الأُخْرَى: «الطَّاعِيَةَ الَّتِي بِالمُشَلَّلِ»، وَهَذَا هُوَ المَعْرُوفُ.

وَمَنَاةٌ: صَنَمٌ كَانَ نَصَبَهُ: عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ بِجِهَةِ الْبَحْرِ بِالمُشَلَّلِ بِمَا يَلِي قُدَيْدًا، وَكَذَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي «المُوطَّأ»، وَلهُ: «كَانَتْ الأَزْدُ وَعَسَّانُ تُهَلُّ لِحَجَّهَا»، وَقَالَ ابْنُ الكَلْبِيِّ: «مَنَاةٌ» صَخْرَةٌ لِهَدْيِلٍ بِقُدَيْدٍ.

وَأَمَّا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ: فَلَمْ يَكُونَا قَطُّ لِجِهَةِ الْبَحْرِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيمَا يُقَالُ: رَجُلًا اسْمُهُ: إِسَافُ بْنُ نُقَادٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَمْرٍو، وَامْرَأَةٌ اسْمُهَا: نَائِلَةٌ بِنْتُ ذَيْبٍ، وَيُقَالُ: بِنْتُ سَهْلٍ، قِيلَ: كَانَا مِنْ جُرْهُمٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النُّوويُّ رحمته الله فِي «المِنْهَاجِ» (ج ٩ ص ٢٢): (وَكَذَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي «المُوطَّأ»، وَكَانَتْ الأَزْدُ، وَعَسَّانُ: «تُهَلُّ لَهُ بِالحَجِّ».

* وَقَالَ ابْنُ الكَلْبِيِّ: «مَنَاةٌ» صَخْرَةٌ، لِهَدْيِلٍ بِقُدَيْدٍ، وَأَمَّا إِسَافٌ، وَنَائِلَةٌ: فَلَمْ يَكُونَا قَطُّ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ). اهـ

هَكَذَا: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِ البَابِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَفِيهِ: «إِنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا يُهَلُّونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ لِإِسَافٍ وَنَائِلَةَ، ثُمَّ يَطُوفُونَ بَيْنَ الصِّفَا، وَالمَرَّوَةَ».

وَالصَّحِيحُ: رِوَايَةُ الجَمَاعَةِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالمُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ، وَابْنُ عُبَيْنَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِهِ، فَقَالُوا: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُهَلُّونَ لِإِسَافٍ وَنَائِلَةَ، ثُمَّ يَتَحَرَّجُونَ: أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصِّفَا، وَالمَرَّوَةَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٧٩٠)، وَ (٤٤٩٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٢٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٠١)، وَابْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٢ ص ٧٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٣٩٣٨)، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٧٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٩٣٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٥٠٥٢)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٨٩ و ٩٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانَ» (ج ٢ ص ٧٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٩٦)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٠٩٤٢)، وَأَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٣١٦)، وَالْبَعَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٩٢٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٧٦٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٤٥)، وَمُضْعَبُ الزُّهْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٣٨)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٥٧)، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي «مُسْنَدِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (٢٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٣٨٣٩)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْعَوَالِي عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ» (٢٠٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٦٧)، وَ (ق/٥٧/ط) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنَنِ: (أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا^(١) وَالْمَرْوَةَ^(٢) مِنْ شَعَائِرِ^(٣) اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ^(٤) عَلَيْهِ أَنْ

(١) «الصَّفَا»: مَوْضِعٌ بِمَكَّةَ قُرْبَ الْبَيْتِ، مَعْرُوفٌ، وَالصَّفَا: فِي اللَّغَةِ صَخْرَةٌ مَلْسَاءٌ.

(٢) «الْمَرْوَةُ»: وَاحِدَةٌ مَرَوْ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْبَيْضَاءُ الْبَرَّاقَةُ، وَالْمَرْوَةُ: مَكَانٌ قُرْبَ الْبَيْتِ مُتَقَابِلُ الصَّفَا.

(٣) «شَعَائِرُ اللَّهِ»: عَلَائِمُ عِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَالْمَرَادُ: مَنَاسِكُ الْحَجِّ.

يَطَّوَّفَ^(١) بِهِمَا» [البقرة: ١٥٨]، فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا^(٢)، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ^(٣): كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ^(٤)، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذَوَ^(٥) قُدَيْدٍ^(٦)، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ^(٧) أَنْ يَطَّوَّفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

زَادَ^(٨) سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ: «مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ، وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

هَكَذَا: رَوَى الْحَفَاطُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَفِيهِمْ: أَثَبْتُ أَصْحَابَ:

هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ؛ مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَغَيْرُهُ.^(٩)

(٤) «جُنَاحٌ»: حَرَجٌ وَإِثْمٌ.

(١) «يَطَّوَّفُ بِهِمَا»: يَسْعَى بَيْنَهُمَا.

(٢) «كَلَّا»: كَلِمَةٌ رَدْعٌ، أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُ.

(٣) «كَمَا تَقُولُ»: مِنْ عَدَمِ وُجُوبِ السَّعْيِ.

(٤) «مَنَاةُ»: اسْمٌ صَنَمٍ.

(٥) «حَذَوَ»: مُحَاذِي.

(٦) «قُدَيْدٌ»: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(٧) «يَتَحَرَّجُونَ»: يَخْتَرِزُونَ مِنَ الْإِثْمِ بِالسَّعْيِ بَيْنَهُمَا حَسَبَ اعْتِقَادِهِمْ.

(٨) «زَادَ»: أَي: فِي الرَّوَايَةِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٩) وَانظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ بُكَيْرٍ (ص ١٣٧).

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٣٧)؛ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنْ أَثَبَتِ الرُّوَاةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَالَ: (الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ).

* وَرِوَايَةٌ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمِ التَّمِيمِيِّ الضَّرِيرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ضَعِيفَةٌ، لَا تَصِحُّ.^(١)

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٣٧٨)؛ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: مُضْطَرَبٌ، لَا يَحْفَظُهَا، حِفْظًا، جَيِّدًا).

وَقَالَ ابْنُ عَمَّارِ الشَّهِيدِ فِي «عِلَالِ الْأَحَادِيثِ» (ص ٧٢): (سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرِ الْحَضْرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: يَضْطَرِبُ فِيمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ الْأَعْمَشِ).

وَقَالَ ابْنُ عَمَّارِ الشَّهِيدِ فِي «عِلَالِ الْأَحَادِيثِ» (ص ٧٢): (سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ: فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ حُجَّةٌ^(٢)، وَفِي غَيْرِهِ: لَا).

(١) انظر: «الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٢٧٨)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٤٧)، و«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٥ ص ٢٤٧)، و«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٩ ص ٧٣)، و«تَذَكِرَةُ الْحَفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٩٥)، و«شَرْحُ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٦٩)، و«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلبُزْجِيِّ (ج ٢٥ ص ١٢٢)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٧٢).

(٢) وَاُنظُرْ: «السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ بُكَيْرٍ (ص ١٢٩)، و«الْعِلَالِ» لِلْخَلَّالِ (ص ٣٢٣ و ٣٢٤).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٠٤): (قُلْتُ لِأَحْمَدَ: كَيْفَ حَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ؟، قَالَ: فِيهَا أَحَادِيثُ مُضْطَرِبَةٌ، يَرْفَعُ مِنْهَا أَحَادِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

وَقَالَ ابْنُ مُخْرَزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ١ ص ٩٦): (سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؟، فَقَالَ: ثِقَةٌ، وَلَكِنَّهُ يُخْطِئُ).

وَقَالَ الْخَلَّالُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٣٢٤)؛ قَالَ أَحْمَدُ: (أَبُو مُعَاوِيَةَ: أَثْبَتُ فِي حَدِيثِ: الْأَعْمَشِ مِنْهُ، فِي غَيْرِهِ).

وَقَالَ الْخَلَّالُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٣٢٤)؛ قَالَ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: (كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ عِنْدَهُ أَحَادِيثُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي غَيْرِ الْأَعْمَشِ، جَاءَ بِأَعَاجِيبِ).

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَغَيْرُهُمْ: كُلُّهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ عُرْوَةُ: (سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى^(١): ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ^(٢) فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ^(٣) عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا^(٤)﴾).

(١) «أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى»: أَخْبَرَنِي عَنْ مَفْهُومِ هَذِهِ الْآيَةِ [البقرة: ١٥٨].

(٢) «شَعَائِرُ اللَّهِ»: أَعْلَامٌ مَنَاسِكِهِ وَطَاعَتِهِ، جَمْعُ: شَعِيرَةٍ، وَهِيَ: كُلُّ مَا جُعِلَ عَلَامَةً لِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٣) «جُنَاحٌ»: إِثْمٌ.

(٤) «يَطُوفُ بِهِمَا»: يَسْعَى بَيْنَهُمَا.

[البقرة: ١٥٨]، فَوَاللَّهِ مَا عَلَيَّ أَحَدٌ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ^(١)، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ^(٢) لِمَنَاةَ^(٣) الطَّاعِيَةِ^(٤)، الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ^(٥)، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ^(٦) بِالصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، الْآيَةَ.

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَقَدْ سَنَّ^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا».

ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ: أَنَّ النَّاسَ، إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ مِمَّنْ كَانَ يَهْلُ

(١) «أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ»: فَسَّرَتْهَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِبَاحَةِ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي تَرْكِ السَّعْيِ بَيْنَهُمَا.

(٢) «يُهْلُونَ»: يَحْجُونَ.

(٣) «لِمَنَاةَ»: الصَّنَمُ الَّذِي كَانُوا يَذْبَحُونَ عِنْدَهُ الذَّبَائِحَ.

(٤) «الطَّاعِيَةُ»: مِنَ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ بَاطِلٍ.

(٥) «الْمُشَلَّلُ»: مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْجُحْفَةِ.

(٦) «يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ»: لَوْجُودِ الصَّنَمَيْنِ عِنْدَهُمَا، وَهُمَا: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ لَا يَسْعَى بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرَوَةِ.

(٧) «سَنَّ»: شَرَعَ.

وَإِنْظُرْ: «عُمْدَةُ الْفَارِيِّ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٩ ص ٢٨٧).

بِمَنَاءَ، كَانُوا يَطُوفُونَ كُلَّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ؟، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(١): فَاسْمَعُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ، بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٣)، وَ(٤٨٦١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٢٧٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٤٤ و ١٦٢ و ٢٢٧)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٧٦٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٢١٥)، وَ(٣٣٢١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٢٨٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٣٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣٩٣٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٤٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٤٧).

وَأُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٧ ص ٢٤٩).

(١) «أَبُو بَكْرٍ»: بِنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ.

* فَوَهُمَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ.

وَالصَّحِيحُ: رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ.

وَخَالَفَ أَيْضًا، الْجَمَاعَةُ: عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: (قَرَأْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» [البقرة: ١٥٨]،... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ: الطَّاغِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ، يَطُوفُونَ مِنْ بَيْنِ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةَ. أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٢٧٦٦).

هَكَذَا قَالَ: عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ، الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ يَطُوفُونَ مِنْ بَيْنِ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةَ». قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٤٠٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: (قَرَأْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» [البقرة: ١٥٨] الْآيَةَ، قُلْتُ: مَا أَرَى عَلَى مَنْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، قَالَتْ: بِسْ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ^(١) الطَّاغِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ^(٢) يَطُوفُونَ مِنْ بَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ

(١) مَنَاةُ: اسْمُ صَنَمٍ فِي جِهَةِ الْبَحْرِ، مِمَّا يَلِي قُدَيْدًا بِالْمُشَلَّلِ، عَلَى أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ الْأَزْدُ وَعَسَّانُ يُهْلُونَ لَهُ وَيَحْجُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ نَصَبَهُ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ الْخُزَاعِيُّ.

انظُرْ: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٥).

(٢) الْمُشَلَّلُ: وَهُوَ جَبَلٌ يُهْبَطُ مِنْهُ إِلَى قُدَيْدٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَحْرِ.

طَوَافِنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجْرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَزَلْتُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾؛ الْآيَةُ، قَالَتْ: فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَتْ سُنَّةً.

وَقَالَ غَيْرُهَا: قَالَ اللَّهُ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾؛ فَتَطَوَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لِعِلْمٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: سَأَلَ النَّاسُ الَّذِينَ كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَمَرْنَا أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ نُؤْمَرْ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، فَأَرَاهَا نَزَلَتْ فِي هَوْلَاءِ، وَفِي هَوْلَاءِ).

حَدَّثَنَاهُ الْمَخْزُومِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، بِنَحْوِهِ، دُونَ قِصَّةِ: أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

فَوَهُمَ: عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيُّ، فَكَلَبَ كَلِمَةً: «لَا يَطُوفُونَ»، فَجَعَلَهَا: «يَطُوفُونَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٤ ص ٣٣٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ^(١)، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ،

انظر: «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٢٧١).

(١) هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانِ الْمَخْزُومِيِّ: «ثِقَّةٌ»، مِنْ صِغَارِ: الطَّبَقَةِ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ فِي سَنَةِ: «٢٤٩هـ»، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ.

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٢).

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بِهِ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ، وَأَحَالَ عَلَى حَدِيثِ: عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيِّ.

* هَكَذَا قَالَ: عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «إِنَّ مَنْ أَهَلَ لِمَنَاةَ: يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

* وَحَمَلَ الْحَافِظُ ابْنَ خُرَيْمَةَ: الْوَهْمَ فِيهِ: عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوَهْمَ فِيهِ عَلَى شَيْخِهِ: عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَطَّارِ الْبَصْرِيِّ.

* إِذْ رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَغَيْرُهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالُوا: «لَا يَطُوفُونَ».

* فَخَالَفَهُ: الْحُمَيْدِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الرَّمَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، فَزَوَّوهُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَقَالُوا: «إِنَّ مَنْ أَهَلَ لِمَنَاةَ لِتَحْرُجَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٨٦١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٢٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٢٩٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٩٦٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٣٧)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٧٣٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٤٢).

* فَرَوَاهُ هُوَ لِأَيِّ الْحَافِظِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خَزِيمَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ٢٣٤): (الصَّحِيحُ: مَا

رَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ مَنْ كَانَ يَهْلُ لِمَنَاءَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ مِنَ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا، لَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَهُمَا»، كَخَبَرِ: ابْنِ عُيَيْنَةَ.

* وَالِدَلِيلُ: عَلَى صِحَّةِ رِوَايَةِ يُونُسَ: مُتَابَعَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: إِيَّاهُ، عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

* وَخَبَرُ عَاصِمٍ عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَالٌّ أَيْضًا: «أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا هُمُ الَّذِينَ

يَتَحَرَّجُونَ مِنَ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا»، قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٤٠٤): بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ أَنَّ اللَّهَ

عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَعْلَمَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ تَحَرَّجُوا مِنَ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا؛ إِذْ كَانَ الطَّوَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَتَمَاشَاهُ بَعْضُ أَهْلِ الشُّرْكِ وَالْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ، مَنْ كَانَ يَهْلُ مِنْهُمْ لِبَعْضِ أَوْثَانِهِمْ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ مِنَ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا، فَأَعْلَمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا نَبِيَّهُ ﷺ، وَأُمَّتَهُ أَنَّ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ.

* إِذَا فَارَادَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، بِذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، ثُمَّ

رَوَاهُ عَنْ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ هَذِهِ الْعِلَّةَ.

* فَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، قَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛

فَقَالَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ،

عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ،
وَالِإِيضَاحُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةٌ؛ أَي: ضَعِيفَةٌ،
يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نُصَدِّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نُصَدِّقُ الْمُقَلَّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ
فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ
هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ
ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ
بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ
أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُنْتَقَدَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَلِ الَّتِي فِي
كِتَابِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبْوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا
وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ). اهـ

* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أَصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ،

قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.^(١)

(١) وَأَنْظُرِ: «التَّغْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

